



الموضوع:

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى  
الجزائر  
دراسة قياسية للفترة (1990-2018)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي

إشراف الأستاذة:

■ أ.د. بن سمينة دلال

إعداد الطالبة:

■ خليف عائشة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. مفتاح صالح	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د. بن سمينة دلال	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د. خنشور جمال	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
أ.د. خاطر طارق	أستاذ	جامعة باتنة	مناقشا
أ.د. بودرامة مصطفى	أستاذ	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. بالعبدي عايدة عيبر	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا



سورة الاحقاف

## قال الله تعالى:

﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾

سورة الأنعام: الآية 59.

# شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل شيء قدرا، وجعل لكل قدر أجلا وجعل لكل أجل كتاب،  
الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلته وتوفيقه.

الحمد لله الذي بنعمته تمت الصالحات فله الحمد وله الشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه  
وعلو مكانه، أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فلك الحمد ولك الشكر ملء السماوات والأرض وما بينهما  
وملء ما شئت من بعد، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة الفاضلة " بن سمينة دلال " التي تفضلت بقبول الإشراف على  
هذا العمل، وما قدمته من نصح وتوجيه وإرشاد، وحرصها الشديد على متابعة العمل في كل مراحله، وعلى ثقتها  
فيها ودعمها ونصائحها القيمة طيلة سنوات البحث، فأسأل الله العزيز أن يجازيها عنا خير جزاء.

والشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام كل باسمه وجميل وسمه على تفضلهم بقبول مناقشة هاته  
الأطروحة، قراءتها، تدقيقها وكذا تصويبها.

وكل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد في سبيل إتمام هذا العمل.

عائشة

## إهداء

إلى والدي الحبيب.....تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه الله فسيح جنانه.

إلى أمي الغالية.....أطال الله في عمرها وألبسها لباس الصحة والعافية.

إلى أختي الغالتين.....من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى ملاك روعي.....الكتكوتة المدللة إبنة أختي.

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

أهدي هذا العمل.

عائشة

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وذلك بالتحليل والقياس، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وخلصت الدراسة التحليلية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر شهدت نموا متزايدا منذ بداية التسعينات، إلا أن هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة بالمؤهلات والإمكانات التي تزخر بها الجزائر، أين تركزت أغلب الاستثمارات الأجنبية الواردة في قطاع المحروقات الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وخلصت النتائج القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلة في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري والكتلة النقدية) والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لتقدير العلاقة في الأجل الطويل، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين كل من سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، باستثناء الناتج المحلي الإجمالي، أما في الأجل القصير فكان الأثر الإيجابي والمعنوي لسعر الصرف فقط على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال فترة الدراسة. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الكتلة النقدية، درجة الانفتاح التجاري، ARDL، الجزائر.

## **Abstract:**

This study aims to show the impact of the macroeconomic variables on attracting FDI inflows in Algeria during the period of (1990-2019), through analysis and measurement using the ARDL method, The analytical study concluded that FDI inflows in Algeria have witnessed an increasing growth since the beginning of 1990's, However, that remains weak compared to the qualifications and potentials that Algeria abounds in, where most of the received foreign investments are localised in the hydrocarbon sector, which is the most important field for this kind of investments in Algeria. The standard results concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the macroeconomic variables included in the model (Gross domestic product, Exchange rate, Degree of trade openness, Monetary mass) and FDI inflows inward in Algeria during of the study period. As for the estimation of the long term relationship, the study concluded that there was a positive and significant relationship between each of the exchange rate, Degree of trade openness, monetary mass and incoming FDI inflows, with the exception of the gross domestic product, As for the short term, the positive and significant effect of exchange rate was only witnessed on FDI inflows in Algeria during the study period.

**keyword:** FDI; gross domestic product ; exchange rate; monetary mass; Degree of trade openness; ARDL; Algeria



----- قائمة الجداول -----

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05	مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	01-01
11	ترتيب أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات في العالم حسب رقم الأعمال لسنة 2018	02-01
20	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لنموذج (OLI)	03-01
20	خيارات لدخول الأسواق بحسب توافر مزايا Dunning	04-01
30	التغييرات التنظيمية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم	05-01
38	عدد العاملين بالفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (2008-2014)	01-02
40	تطور صادرات فروع الشركات متعددة الجنسيات	02-02
48	نصيب الدول النامية والمتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1975-1989)	03-02
53	مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2019)	04-02
57	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019)	05-02
59	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019)	06-02
63	نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2019)	07-02
66	نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2018)	08-02
68	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019	09-02
70	تطور حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال الفترة (1995-2015)	10-02
88	اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية التي أبرمتها الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	01-03
93	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	02-03
94	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب خلال الفترة (2005-2009)	03-03
96	المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014)	04-03
97	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)	05-03
99	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	06-03

105	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	07-03
107	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)	08-03
113	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	09-03
119	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصروح بها حسب كل قطاع خلال الفترة (2002-2017)	10-03
120	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	11-03
121	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	12-03
122	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	13-03
124	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)	14-03
125	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2018)	15-03
127	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2018	16-03
128	وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة (2012-2018)	17-03
141	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	01-04
144	تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	02-04
146	تطور نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	03-04
149	تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	04-04
156	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	05-04
158	اختبار فيشر (F-Bounds test)	06-04
159	تقدير علاقة الأجل الطويل	07-04
160	تقدير علاقة الأجل القصير	08-04
163	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	09-04
164	نتائج اختبار ARCH	10-04

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	دورة حياة المنتج ومراحل تطوره	01-01
50	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي	01-02
50	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي	02-02
64	نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2019)	03-02
65	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد موزعة حسب الدول العربية لسنة 2019	04-02
66	نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2018)	05-02
67	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر موزعة حسب الدول العربية لسنة 2018	06-02
71	تطور حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال الفترة (1995-2015)	07-02
72	تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018)	08-02
99	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	01-03
103	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	02-03
105	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	03-03
107	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)	04-03
114	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	05-03
116	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	06-03
116	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ودول شمال إفريقيا	07-03
126	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال	08-03
130	الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	09-03
131	أداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر لسنة 2018	10-03
142	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	01-04
144	تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	02-04
147	تطور نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	03-04
149	تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	04-04

157	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	05-04
165	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	06-04
166	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)	07-04
167	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ)	08-04

قائمة المختصرات

المختصر	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
UNCTAD	United Nations Conference On Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WTO	World Trade Organisation	المنظمة العالمية للتجارة
OECD	Organisation For Economic Co-operation	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ECOSOC	United Nations Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
MNCs	Multinational Corporations	الشركات متعددة الجنسيات
ANDI	Agence Nationale de Développement de L'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
GUD	Guichet Unique Decentralise	الشباك الوحيد اللامركزي
CNI	Le Conseil National de L'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
ANTREF	Agence Nationale D'intermédiation et de Régulation Foncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
MDGCPPI	Le Ministre Delegue du Chef du Gouvernement Charge de la Participation et la Promotion de L'investissement	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار
ARDL	autoregressive distributed lag approach	منهجية الانحدار الذاتي للفتوحات الزمنية الموزعة

# مقدمة

## 1- تمهيد:

شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي نموا متزايدا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ حيث أصبحت هذه التدفقات أحد أهم المتغيرات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها، انتشار مفاهيم العولمة الاقتصادية وما تبعها من سياسات التحرر الاقتصادي وإلغاء الحواجز الجغرافية لتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال والبضائع والعمالة بين الدول، واتساع مفاهيم الشراكة الدولية في الأعمال، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى اتساع أعمالها واستثماراتها الكبيرة وحاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة وأسواق جديدة في ظل منافسة حادة بين المستثمرين، وقد ازدادت هذه الأهمية متزامنة مع التطور الهائل في وسائل الاتصال الإلكتروني وظهور منظمات دولية ساعدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل التجارة الدولية ودعم آليات السوق.

من جهة أخرى عرفت فترة الثمانينات تراجعا في حجم المساعدات الخارجية، وانحسارا في حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية سنة 1982، مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، هذه المكانة تداعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية بين الدول، وتزايدت درجة الارتباط بين اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي والتحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية نحو تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص.

فبعد أن رفضت الكثير من الدول النامية استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بسبب اختلاف وجهات النظر بين من يرى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين اقتصاديات الدول النامية أو النظر إليه كوسيلة من وسائل نهب الثروات للدول النامية والتبعية السياسية والاقتصادية للدول والشركات الأجنبية، انقلبت إلى تبنيتها كليا ابتداء من العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي وما بعده، وجاء ذلك بسبب قناعتها بالدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل الخارجي، أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية.

في حقيقة الأمر، أن العولمة والعضوية في منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية لم تترك للدول النامية خيارات كثيرة، ولهذا ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر حاليا على أنه بمثابة المنفذ للكثير من الدول باعتبارها أداة مهمة جدا تدعم جهودها لمواكبة تيار العولمة ومواجهة تحدياته ولهذا شهدنا تلك الظفرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الأربعة الماضية.

نظرا لما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور بارز في زيادة الدخل القومي من خلال زيادة حجم مساهمة القطاعات في توليد الناتج وزيادة حجم الصادرات، فقد تبنت معظم دول العالم سياسات محفزة للاستثمار من خلال إرساء عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن في ظل اقتصاد عالمي منفتح، باتت عملية جذب هذا النوع من الاستثمار في غاية الصعوبة، مما أدى

بالدول إلى اتخاذ تغييرات إجرائية في السياسات الاقتصادية لخلق بيئة تسويقية تتمثل في البيئة السياسية والقانونية، والثقافية والاجتماعية، والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وقد دعمت الاتفاقات بين الدول هذا الاتجاهات.

أين ركزت معظم الدراسات الحديثة على محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كالموقع الجغرافي ووفرة المواد الخام، اليد العاملة الرخيصة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية...، وتعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية من بين أهم المحددات الاقتصادية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الدول المضيفة، ولما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدولة المضيفة، وتشتمل المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم السوق ونموه، سياسات اقتصادية كلية، سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، تطور القطاع المالي، معدل التضخم..... الخ.

الجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها مجبرة على الاندماج في السوق العالمية، خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986 والتي أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن أجل تجسيد سياسة الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق عملت على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث باشرت بداية التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية الموسعة وإصلاح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى إدخال إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار أهمها قانون النقد والقرض 90-10، بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات والاستفادة منها عن طريق كسب خبرات ومصادر تمويل والرفع من الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التصديرية للبلاد، وتقديم العديد من الحوافز والضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات ودعمتها بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية.

## 2- الإشكالية الرئيسية:

اعتبارا لما سبق وفي سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أخذت البلدان تتنافس فيما بينها في سبيل إعداد أفضل مناخ استثماري وتوفير أفضل الفرص لجذب هذا النوع من الاستثمار، والبحث عن أهم العوامل الرئيسية لجذبه، وبهذا أصبح موضوع محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع التي تمت دراستها من طرف العديد من الباحثين والاقتصاديين، أين توصلت معظم الدراسات لعدة عوامل مؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟



- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الاسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟
- هل تؤثر درجة الانفتاح التجاري إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟
- ما هو أثر الكتلة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟

### 3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، يتم وضع الفرضيات التالية:

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.
- توجد علاقة إيجابية في الأجلين الطويل والقصير بين سعر الصرف الاسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.
- تؤثر درجة الانفتاح التجاري إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.
- تؤثر الكتلة النقدية إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

### 4- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية أهمها:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- يندرج الموضوع ضمن مجال التخصص.
- يعتبر موضوع محددات أو مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر من مواضيع الساعة، فالبحث عن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الاقتصادية منها، من المواضيع التي تسعى الدول المضيفة لدراستها بسبب حدة المنافسة بين دول العالم على جذب هذا النوع من الاستثمار.

### 5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دور ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل طويل الأجل وما له من منافع التي تصاحب تدفقاته، فعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة وتقديم الضمانات والحوافز للمستثمر الأجنبي يعتبر مظهرا من مظاهر الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتأتي هذه الدراسة متوافقة مع الوضع الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد تبني الجزائر للبرامج التنموية منذ بداية الألفية الثالثة، والسعي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين وضع المؤشرات الاقتصادية، وإتباع سياسات انفتاحية لجذب رؤوس الأموال وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على العوائد البترولية، خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول، لذا وجب علينا معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

## 6- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها فيما يلي:

- إبراز ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهاته العالمية والعربية.

- تحليل مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

- تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر وأقاليمه وأهم الدول المستثمرة فيه.

- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية، والتعرف على المعوقات التي تواجهه.

- اختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير والطويل وذلك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

## 7- منهجية الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

## ✓ المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في فهم ووصف ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، واستخدام المنهج التحليلي في تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة، أما في الجزء التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يفسر أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (1990-2019) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10.

## ✓ الحدود الزمانية والمكانية

من أجل حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، حددنا أبعاد هذه الدراسة التي تشمل دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وسبب اختيار هذه الفترة يعود إلى تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في فترة التسعينات وخاصة في بداية الألفية الثالثة ورغبة الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات لذا أصدرت حزمة من القوانين المتعلقة بالاستثمار أحدثها القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

## ✓ وسائل جمع البيانات:

من أجل إنجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والمقالات العلمية وأطروحات الدكتوراه والمؤتمرات الوطنية والدولية...، هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على إحصائيات كل من: بنك الجزائر، البنك الدولي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ...

## ✓ نموذج الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع واختبار صحة الفرضيات، كان لا بد من بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والمتغيرات المستقلة والمتثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الاسمي، الكتلة النقدية، درجة الانفتاح التجاري، وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

## 8- الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع التي لاقى اهتماما واسعا وتمت دراستها من قبل الكثير من الباحثين والاقتصاديين، وفيما يلي سيتم عرض للدراسات السابقة التي تم الحصول عليها ولها صلة بدراستنا:

• العارف خديجة، (2017-2018)، "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996-2014)"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2.

هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة الدول النامية، ومن خلال ذلك يمكن معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء ذات الأثر الإيجابي أو السلبي، وديناميكية العلاقة بين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ومحدداتها في المدى الطويل.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي في الدول المضيفة النامية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل ذلك على زيادة تبني الدول النامية لسياسة تحرير التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، أيضا يعتبر النمو الاقتصادي للبلد المضيف محمدا رئيسيا في استقطاب رأس المال الأجنبي، وتشير النتائج إلى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي في الدول النامية خلال الفترة، وأن العوامل المؤسسية تشكل عائقا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث اتضح أنه هناك تفاوت مع دول العينة وغياب الحكم الرشيد فيها.

ووجود علاقة سلبية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الحرية الاقتصادية، مما قد يظهر بأن بيئة الأعمال في الدول النامية هي بيئة غير مواتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتطلب ذلك زيادة تحرير القيود على التجارة وتفعيل الإطار

القانوني المنظم للقطاع الخاص الأجنبي، أيضا تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي لمتغير البنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفسر ذلك بتدني جودة النظام اللوجيستي لشبكة الاتصالات والمعلومات في معظم الدول النامية.

• مودع إيمان، (2018-2019)، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

هدفت الباحثة في هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بأثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2016) بالتحليل والقياس باستخدام اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (ARDL).

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أنه يبقى متواضعا بالنظر إلى الفرص والمؤهلات والإمكانات المتاحة، أما بالنسبة للنتائج القياسية فقد توصلت إلى أن التغير في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قد لعب دورا محدودا في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة (1991-2016)، فقد كانت العلاقة بين المتغيرين إيجابية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، فيما لم يحظ رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمعنوية الإحصائية ولم يكن له تأثير ملموس على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

• نوال بوقليع، (2018-2019)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1991-2016)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

تناولت هاته الدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بالصيغة الخطية- اللوغاريتمية واستخدام اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات الدراسة، ومن خلال المنهجية المطبقة توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح الاقتصادي كان له تأثير إيجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا راجع إلى سياسات الإصلاح التي تنتهجها البلاد، علاوة على ذلك نجد أنها تسعى للحفاظ على معدلات تضخم مستقرة خاصة بعد إصدار الأمر رقم 10-04 الذي يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام كان له تأثير سلبي وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

• وسيلة بوفنش، 2019، نمذجة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1992-2016)، مجلة الباحث، العدد 19، جامعة ورقلة.

حيث هدفت الدراسة إلى تبيان أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب في العالم، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1992-2016).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الداخلة في تكوين النموذج القياسي، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري والكتلة النقدية، بالإضافة إلى تأثير هذه المحددات إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء معدل التضخم.

• الزهرة خشبية وروضة جديدي، 2020، قياس وتحليل أثر سعر الصرف الرسمي (الدينار/الدولار) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، جامعة الوادي.

هدفت الدراسة إلى إيضاح أثر سعر الصرف على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (1990-2018)، واتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، لتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1990-2018) لكل من سعر الصرف الرسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، كما تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لمعرفة درجة استقرار السلاسل، وكذا استخدام اختبار التكامل المشترك وفق طريقة إنجل جرانجر، وبينت نتائج الاختبارات وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

• محمود فوزي شعوبي وطه بن الحبيب، 2017، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية للفترة (1993-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، جامعة ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول الإسلامية والتعرف على مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على هذا التدفق من خلال استخدام نموذج البيانات المقطعية الذي يمزج بين البعد الزمني والبعد الفردي والموضوعي.

فمن خلال هذه الدراسة تبين أن أداء الاقتصاديات الإسلامية بشكل عام حقق تحسناً واضحاً أدى إلى تراجع فجوة التنافسية وتسهيل ممارسة الأعمال، إلا أن هذا التقدم يرجع أساساً إلى تطور الوضع التنافسي للدول نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط في بعض الدول وتوظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وبناء دعائم الاقتصاد الجديد، وهو ما جعل كل من السعودية و أندونيسيا و الهند تحتل مراكز متقدمة ضمن مختلف المتغيرات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما احتلت باقي الدول الإسلامية الأخرى مراكز متوسطة إلى متأخرة.

تبين من خلال التحليل الساكن لنماذج البانل أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم الذي يأخذ الاختلافات في الثابت بين الدول وأن المتغيرات التي كانت معنوية في هذا التقدير هي: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار والادخار المحلي وسعر الصرف.

•Qamar Rasheed, 2019, **Macroeconomic Factors of FDI Inflows in Asian Economies** **A study of 14 Asian Counties**, International Journal of Advanced Research (IJAR), Volume 07, Issue 02.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الآسيوية خلال الفترة 2003-2017، وتوصلت الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري علاقة إيجابية ومعنوية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الآسيوية بالإضافة إلى سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصين، أندونيسيا، الأردن، باكستان، فيتنام.

•Ilyas Sikla and Merve Kocamam, 2018, **FDI and Macroeconomic Stability The Turkisk Case**, European Financial and Accounting Journal, Faculty of Financial and Accounting, Volume 13.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي في تركيا على المدى الطويل، وأول هذه المتغيرات معدل التضخم الذي يمثل الاستقرار الكلي في القطاع الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن الاستقرار في القطاع المالي، بالإضافة إلى حجم السوق والانفتاح الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات شهرية للفترة من جانفي 2003 إلى أبريل 2015، باستخدام اختبارات جذر الوحدة وتحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار جرانجر، توصلت الدراسة إلى أن التقلبات في التضخم وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير سلبي ودائم على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني عدم الاستقرار في الأسواق الحقيقية والمالية.

•Olukayode E.Maku, 2015, **Macroeconomic Consequences of Foreign Direct Investment in Nigeria: An empirical Analysis**, European Journal of Business and Management, N 22.

تبحث هذه الدراسة في تأثير محددات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة (1980-2012)، باستخدام أساليب وتقنيات مختلفة، اختبار ديكي فولر، التكامل المشترك وفق طريقة أنجل جرانجر، طريقة المربعات الصغرى، طريقة تصحيح الخطأ لمجموعة من البيانات.

توصلت النتائج إلى أن حجم السوق المقاس بنمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والبنية التحتية من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، وتساهم في زيادة تدفقاته بنسبة 2.35%، 3.2%، 0.46% على التوالي، ووجدت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً، أما المتغيرات الاقتصادية الأخرى كسعر الصرف ومعدل التضخم لم يكن لهم أثر معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وحسب اختبار غرانجر للسببية هناك وجود علاقة سببية لنمو الناتج المحلي والتضخم باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

• Jamel Jouini & Abdalla Sirag & Saed Khalil, April 2022, **Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to the Arab Region**, Arab Monetary Fund.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الرئيسية التي تعمل على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة من 2001 إلى 2019 باستخدام متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي، كما تقدم إطارا تحليليا للدول العربية مما يساعدها على تعزيز جهودها الرامية لزيادة وتحسين كفاءة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، وبينت النتائج وجود علاقة موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تمتعت الدولة بالازدهار والتوسع الاقتصادي، كلما كان ذلك عاملا رئيسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين تطور القطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية قيد الدراسة، الأمر الذي يشير إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في تحفيز المستثمرين الخارجيين للاستثمار في الدول العربية، وأيضاً كشفت النتائج وجود علاقة مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم وجود مناخ اقتصادي جيد وبيئة استثمارية مواتية في تشجيع المستثمرين من الدول الأخرى على الاستثمار في الدول العربية، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات يزيد انفتاح الدولة على العالم وسهولة ولوجها للأسواق الخارجية، مما يعد أحد العوامل الجاذبة للاستثمارات الخارجية، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي له ارتباط عكسي بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، مما يشير إلى إمكانية إحلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستثمارات المحلية.

من خلال نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت أغلبها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي انقسمت إلى دراسات تناولت اقتصاد دولة معينة أو اقتصادات مجموعة من الدول، بالإضافة إلى تعدد الطرق القياسية للوصول إلى النتائج المرجوة، أين اختلفت هذه الدراسة على الدراسات السابقة في المتغيرات التي تم ربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الاسمي، درجة الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية، بالإضافة إلى الاختلاف في طريقة القياس وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL باعتماد برنامج Eviews10 والاختلاف في فترة الدراسة المعتمدة من سنة (1990-2019) لحالة الجزائر، أين عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات جذرية وعميقة وإصدار العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

## 9- هيكل الدراسة:

اشتملت الدراسة بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة على أربعة فصول، موزعة كما يلي:

### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته

تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، فيها مفهوم الاستثمار الأجنبي وخصائصه وأشكاله، وتناول المبحث الثاني النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها نظرية عدم كمال السوق،

نظرية الحماية ونظرية الموقع، نظرية توزيع المخاطر...، بالإضافة إلى إبراز المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في المحددات الاقتصادية والمحددات غير الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المبحث الثالث.

### الفصل الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته وآثاره.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول سيعرض الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول والمتمثلة في الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني سيتم التطرق فيه إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته، مروراً بالتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ثم الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بعدها يتم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المبحث الثالث، لنوضح فيه نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر، والاستثمارات العربية البينية.

### الفصل الثالث: دراسة تحليلية وتقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى مقومات أو محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والذي يشتمل على الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر وتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية، المؤهلات الطبيعية والبنية التحتية، وفي المبحث الثاني نستعرض توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر وذلك بتحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ومقارنته بدول شمال إفريقيا، توزيعه القطاعي، وأهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر، أما المبحث الثالث سيتم تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقاً للمؤشرات الدولية والإقليمية، وفي الأخير التطرق لأهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية القياسية وهي دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سيتم تناول تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة، بداية بتحليل تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ونموه، سعر الصرف الاسمي، الكتلة النقدية  $M2$ ، درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بينما المبحث الثاني فسنعرضه لتحديد النموذج المستخدم ومنهجية الدراسة وهي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وسيكون ذلك من خلال المبحث الثالث، بداية بدراسة استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL، وفي الأخير إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج.



## الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر  
ومحدداته

تمهيد:

أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين إلى تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة على الأسواق والفرص الاستثمارية، إلى تكثيف الجهود الرامية لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر كونه من أهم مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وحتى يكون هناك استثمار يجب أن يتهيأ المناخ الملائم لذلك ويجب أن تكون هناك فرص استثمارية قائمة، وقد أدى تزايد الاهتمام بأسباب انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير العديد من النظريات التي حاولت تقديم تفسير سبب قيام المستثمرين الأجانب باتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وتحديد العوامل أو المحددات المكونة للمناخ الاستثماري الجاذبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وبناء على ذلك سيتم التطرق ضمن هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الظواهر الاقتصادية التي أثارت اهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية وحكومات الدول سواء المتقدمة أو النامية في السنوات الأخيرة، لكونه أصبح من أهم مصادر التمويل الخارجية مقابل انحسار حركة الإقراض الدولية، خاصة بعد أزمة المديونية سنة 1982، وبروز ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعتبر إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفي ضوء ذلك سيتم تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم خصائصه وأشكاله.

## المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

قبل الحديث عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، سنعرض مفهوم الاستثمار الأجنبي، والذي يعرف على أنه: "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية، بهدف الاستفادة من مزايا معينة، أو تحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق اقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، أو اقتناء الأصول المالية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية" (سعد، 2013، صفحة 83).

ويعرف أيضا على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة" (النجار، 2000، صفحة 23).

## أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المنظمات والهيئات الدولية، أهمها:

## 1- تعاريف بعض المنظمات والهيئات الدولية

- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): "الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركة الأجنبية) (UNCTAD, World Investment Report 2009 , Transnational Corporation Agricultural Production and Development, 2009, p. 243)
- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): "يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة" (الجبوري، 2014، صفحة 33).

■ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة (WTO):** هو "الاستثمار الذي يحدث عندما يكتسب المستثمر القائم في بلد واحد (البلد الأصلي) أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارة ذلك الأصل". (WTO, 1996, p. 3)

■ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):** "يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر، وينطوي ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة سواء بملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10% أو أكثر" (OCDE, 2008, p. 48).

■ **تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** "هو ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر الأجنبي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و.، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، صفحة 4).

## 2- تعريف بعض الباحثين والاقتصاديين

■ **تعريف عبد السلام أبو قحف:** "ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدول المضيفة" (أبو قحف ع.، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، 2012، صفحة 14).

■ **تعريف فريد النجار:** "هو الاستثمار الوافد المباشر الذي يسمح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة" (النجار، 2000، صفحة 24).

■ **تعريف بارترون رايون (Bertrand-Raymond):** "هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة" (بوقرة و منحوخ، 2013، صفحة 7).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر: هو أن يقوم مستثمر مقيم في بلد ما على تملك لأصول حقيقة في بلد آخر، ويكون له الحق في المشاركة في إدارة تلك الأصول في حالة الاستثمار المشترك، والسيطرة الكاملة عليها في حالة الملكية المطلقة لتلك الأصول.

## ثانياً: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

قبل التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، لابد من تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي يعرف على أنه: "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية إلى أصول الاقتصاد المالي، أو الأصول المالية في دولة أخرى"،

ويعرف أيضا على أنه: "الاستثمار الدولي في محفظة الأوراق المالية، إما بهدف تحقيق الربح أو تنويع وتغطية المخاطر" (سعد، 2013، صفحة 132).

ويمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في استثمارات المحفظة وهي شراء الأجانب للقيم المنقولة الصادرة في الأسواق المالية للدول المضيفة، كالأسهم والسندات، يسعى من خلالها المستثمر الأجنبي لتحقيق أرباح سريعة، من دون توظيف رؤوس أموال ضخمة (في الغالب) ودون تكريس وقت وجهد لتجسيد مشروع استثماري حقيقي يرتبط به لأجل طويل، بمعنى أنه استثمار قصير الأجل الغرض منه المضاربة، ولا يعطي للمستثمر الأجنبي الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري (شلفوم، 2012، الصفحات 19-20).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال، إلا أن هناك اختلافات بينهما، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار حقيقي إنتاجي في سوق السلع والخدمات	استثمار مالي في سوق الأوراق المالية
استثمار طويل الأجل يمتد لسنوات عديدة	استثمار قصير الأجل لا يتجاوز بضعة أشهر
يحق للمستثمر المشاركة في الإدارة والإشراف أو الإدارة والإشراف التامتين	ليس له الحق في المشاركة بالإدارة أو الإشراف أو التملك
هدفه الحصول على الأرباح من خلال الوصول إلى الأسواق والمواد الأولية وزيادة قدرته التنافسية	هدفه الحصول على الأرباح من جراء مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والمضاربة
يصعب تحويل استثماراته إلى سيولة لأن كلفتها مرتفعة ويكون أقل هروبا في حالة عدم الاستقرار السياسي	من السهولة تحويل استثماراته إلى سيولة وخاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي ويكون أسرع هروبا
نسبة رأس المال تزيد عن (10%) وقد تصل إلى (100%) في حالة التملك التام	لا تتجاوز نسبة رأس المال عن (10%)
يكون أكثر توطنا في الدول النامية لحاجتها إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا	يكون أكثر توطنا في الدول المتقدمة لنضوج الأسواق المالية وتطورها.

المصدر: فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 39.

### ثالثا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أنواع الاستثمار الأخرى بعدة خصائص، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه طويل الأجل، ويسعى للملكية الكاملة أو الجزئية للمشروع الاستثماري، إذ تتاح له مراقبة المشروع وإدارته وتوجيهه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (وظفة، 2015، صفحة 38)؛

- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، وهذه الروابط تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة (مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007) (مذكرة ماجستير)، 2010، صفحة 17)؛
- 3- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي، إنما هو عبارة عن آلات ومعدات متطورة، وخبرات تنظيمية ومالية وإدارية وفنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية (كاجيجي و التعيلب، 2006، صفحة 4)؛
- 4- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، حيث يقوم بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إذ لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة (خالد، 2014، صفحة 320)؛
- 5- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم؛
- 6- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه (عميش، 2016-2017، صفحة 45)؛
- 7- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات المحفظة المالية وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء (مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007) (مذكرة ماجستير)، 2010، صفحة 18).

### المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة ولكل نوع خصائص مميزة له، وذلك حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، من هذه الأشكال ما يلي:

#### أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

**1- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:**

هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في رأس مال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك (بجيت، 2017-2018، صفحة 10).

إن هذا الشكل من الاستثمار يكون أكثر تفضيلاً من قبل الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية كونه يخفض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي ويساعد في تعزيز الملكية الوطنية، كما يساهم في إيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال في البلد المضيف لها القدرة والكفاءة العالية والاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية، ومن مزايا هذا الشكل من الاستثمار ما يأتي: (العبيدي، 2012، الصفحات 33-34)

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة؛
- ✓ رفع المستوى التكنولوجي في البلد المضيف وزيادة مستوى التشغيل؛
- ✓ زيادة فرص التصدير ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

**2- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:**

تعود فيه ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية، ويحظى هذا النوع من الاستثمار غالباً بتأييد المستثمرين الأجانب ومساندتهم لتوفير الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه، إلا أن الدول المستضيفة ولاسيما النامية تتردد كثيراً بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار إلى حد الرفض أحياناً لما له من تأثيرات تقود في محصلتها إلى ربط اقتصاديات الدولة المصدر لرأس المال ربطاً تبعياً بسيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها (وظفة، 2015، صفحة 36)، رغم ذلك له تأثيرات إيجابية على الدول المضيفة منها: (الحسن، 2014، الصفحات 26-27)

- ✓ زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها؛
- ✓ المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات، وتحسين ميزان مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار؛
- ✓ يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية، خصوصاً عندما تشترط الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر الأجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.

**3- مشروعات أو عمليات التجميع:**

يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو

المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. (عبد العال، 2012، صفحة 206)

#### 4- الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع إجراء بعض التعديلات عليها، وتكون المنطقة الحرة محدودة جغرافياً بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدول المضيفة، إذ يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة، ومن أهم هذه الحوافز: (سعد الدين و نايف، 2015، صفحة 205)

- ✓ تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع؛
- ✓ حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة؛
- ✓ انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادة ما تقع في نقاط المواصلات المهمة ولاسيما الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك.

ومن فوائد المنطقة الحرة بالنسبة للدولة المضيفة ما يلي: (العبيدي، 2012، صفحة 36)

- ✓ تساعد في توفير النقد الأجنبي؛
- ✓ تساعد في زيادة الصادرات؛
- ✓ تساهم في خلق فرص عمل لعدد من العاطلين؛
- ✓ تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ تنشيط قطاع النقل والخدمات.

#### ثانياً: استثمارات أجنبية مباشرة غير مرتبطة بعنصر الملكية

يتميز هذا الشكل من الاستثمارات بأنه يخلق التزاماً طويلاً للأجل للشركات الأجنبية خارج البلد الأم ولكنها تفرض اهتمامات رقابية تتعلق بالعوائد كذلك يحصل المستثمر الأجنبي على صوت فعال في إدارة المشروع المستثمر من خلال أدوات ليس لها علاقة في اكتساب حصة في رأس المال وتشمل هذه الأشكال ما يأتي:

#### 1- التعاقد من الباطن:

هو اتفاق بين وحدتين إنتاجيتين إذ يقوم الباطن (المحلي) بإنتاج وتصدير المكونات الأساسية للسلعة إذ يقوم الأصيل (الأجنبي) والذي يستخدم هذه المكونات بإنتاج السلعة النهائية وبعلاّمته التجارية، أو يقوم المقاول الأصيل بتزويد مقاول الباطن بالمواد الأولية لصناعة السلعة ويصنعها مقاول الباطن ثم يعيد تصديرها إلى المقاول الأصيل الذي يقوم بتسويقها وبعلاّمته التجارية.



## 2- ترتيبات تسليم المفتاح:

هو اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء المشروع والإشراف عليه حتى يبدأ بالإنتاج ثم يسلمه إلى الطرف المحلي مقابل مبلغ يتفق عليه (العبيدي، 2012، صفحة 37).

## 3- عقود الإدارة:

عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية.

## 4- عقود التراخيص:

عبارة عن اتفاق بين الشركة الأجنبية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين. (الجبوري، 2014، الصفحات 47-48)

## المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises، أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations، كما تطلق عليها الأمم المتحدة، لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة الأم (Alasrag, 2007, p. 09).

## أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "عبارة عن مجموعة من الشركات، تتمتع كل منها بجنسيات متعددة ومنتجة في المصالح الاقتصادية، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الرئيسية (الشركة الأم)، وقد يطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين" (هاشم محمد صدقة، 2008، صفحة 15).

يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC بأنها: "تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دول الأم ويتميز باحتكارها لأحدث تكنولوجيا".

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنها: "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً". (جميل الجنابي، 2014، صفحة 371)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الشامل الآتي:

هي عبارة عن شركات تتميز بجنسياتها المتعددة، وتمارس نشاطها الاقتصادي عبر فروعها التي تمتد إلى دول عدة، والتي تخضع لسيطرة الشركة الأم.

#### ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

هناك اختلافات في تحديد الخصائص الرئيسية التي تميز هذه الشركات، إلا أنه يمكن أن نورد أهمها فيما يلي:

1- الضخامة: يعد كبر وضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات من أهم الخصائص التي تميزها عن الشركات الوطنية وأحجام المشاريع الاقتصادية الأخرى للدول الأم، وللاستدلال على ذلك اعتمد الاقتصاديين إلى جملة من المؤشرات، منها المتعلقة بحجم رأس المال، حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، ومنها من إهتم بأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تمتلكها، ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير....، ويعد رقم المبيعات (رقم الأعمال) من أبرز المؤشرات الذي اتفق عليه أغلب الاقتصاديين لقياس ضخامة هذه الشركات (غواطى، 2012-2013، صفحة 8).

الجدول رقم (01-02): ترتيب أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات في العالم حسب رقم الأعمال لسنة 2018

الرتبة	إسم الشركة	البلد الأصلي	نوع النشاط	رقم الأعمال (مليون دولار)
01	Walmart	الولايات المتحدة الأمريكية	التجارة بالتجزئة	500343
02	State grid	الصين	الطاقة	348903
03	Sinpec group	الصين	البترو	326953
04	China national petroleum	الصين	البترو	326008
05	Royal dutch shell	المملكة المتحدة وهولندا	البترو	311870
06	Toyota motor	اليابان	السيارات	265172
07	Volkswagen	ألمانيا	السيارات	260028
08	Bp	المملكة المتحدة	البترو	244582
09	Exxon mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	البترو	244363
10	Berkshire hathawag	الولايات المتحدة الأمريكية	الخدمات المالية	242137

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع:

<http://fortune.com/global500/2018/search/07/04/2020,17:31><sup>h</sup>

2- المزايا الاحتكارية: تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والإدارة والإنتاج وأنشطة المبيعات ممتدة فوق نطاق سلطة عدة شركات وطنية، وهدف الشركة هو تأمين أقل كلفة لإنتاج السلع من أجل المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يمنحها تفوقاً نسبياً لمشروعاتها الاستثمارية وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية، وارتفاع معدلات نموها، وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية وبالتالي تعظيم أرباحها، كما تمكنها من تطويع هيكل السوق التي تعمل فيه وتحويله إلى سوق احتكاري وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، التسويق (غواطي، 2013-2012، صفحة 13).

3- تنوع الأنشطة: لا يقتصر نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الدخول في قطاع اقتصادي معين، بل أنها تلجأ إلى قطاعات اقتصادية مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يحقق لها سيطرة اقتصادية أوسع وأرباحاً أكثر، كما يجنبها المخاطر الاقتصادية التي قد تتعرض لها فيما لو اقتصر نشاطها على قطاع اقتصادي معين (دريد، 2009، الصفحات 44-45)، ومن بين القطاعات المميزة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات نجد قطاع النفط والصلب والسيارات والاتصالات والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية... الخ (Ben Jemia Katari, 2005, p. 134).

4- الانتشار الجغرافي: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة، وفروع وشركات تابعة لها في العديد من دول العالم، ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي لاسيما في مجال المعلومات والاتصالات (أبو حرب، 2011، صفحة ص 281).

ومن أمثلة ذلك شركة IBM للحسابات الإلكترونية تسيطر على حوالي 40% من سوق الحسابات على مستوى العالم، وأن الشركة السويسرية ABB تسيطر على 1300 شركة تابعة لها منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و 41 شركة في بلدان شرق أوروبا (كلاخي، 2017، الصفحات 112-113).

**5- تعبئة المدخوات:** تسعى الشركات متعددة الجنسيات لاختيار العاملين ذوي الكفاءة من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخوات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية، والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر عملياً أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة (السباعي بكري الشربيني، 2017، صفحة 56).

**6- مركزية الإدارة:** تمارس الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحسابات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضياً بالأساليب الحديثة (ساكر، 2006، صفحة 216).

**7- التفوق التكنولوجي:** يوفر الحجم الضخم والأرباح الكبيرة لهذا النوع من الشركات الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية (الاقداحي، 2009، صفحة 278)، ما جعلها تتحكم وتحتكر أنواع متعددة من التقنية، حيث أن 85% من البحوث العلمية تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، مثل الشركات الآسيوية متعددة الجنسيات التي تعمل على زيادة الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير كأحد الوسائل الأساسية للتقدم التكنولوجي، فقد زادت نسبة الإنفاق لأكثر الشركات اليابانية (Toyota) على البحث والتطوير إلى نسبة 40% من جملة دخلها، بينما تراوح ما تخصصه شركة هيونداي الكورية لهذا القطاع ما بين (25-30) % من إجمالي دخلها خلال المدة (2000-2003) (السباعي بكري الشربيني، 2017، صفحة 56).

**8- إقامة التحالفات الاستراتيجية:** تسعى الشركات متعددة الجنسيات دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية وهذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة التي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات، والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير لما يحتاجه إلى تمويل ضخم (القطاطشة، 2013، صفحة 191).

**9- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية:** يعد التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركة متعددة الجنسيات وهو المنهج الملائم الذي يؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل، فهي تسعى من خلال ذلك إلى اقتناص الفرص وتعظيم العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة من المبيعات والأرباح، (القطاطشة، 2013، صفحة 93) ويعتبر التخطيط الاستراتيجي الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الاستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات متعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن

قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجياتها العالمية (أبو حرب، 2011، صفحة 285).

### ثالثاً: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

تملي التطورات والتغيرات الداخلية والخارجية ضرورة تغيير استراتيجية الشركة، وذلك لأن مرور الوقت تنشأ ظروف تجعل عملية صياغة الاستراتيجية عملية مستمرة وليس حدثاً يحدث مرة واحدة وينتهي، وعليه يمكن تصنيف استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات على النحو التالي:

1- استراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية: وجدت هذه الاستراتيجية في القرن السابع عشر وهيمنتها حتى بداية القرن العشرين، وهي تتميز بالبحث عن الموارد الطبيعية لأسباب جغرافية ومناخية نظراً لغياب بعض المدخلات عن المواد الأولية أو لتدني تكلفتها أو حتى لجودتها بالمقارنة بتلك الموجودة في البلاد الأصلية (فلا يمكن مثلاً استغلال البترول والمناجم بدون استثمار دولي مباشر) ولكن انتهجت الشركات (دولية النشاط) استراتيجية المرافقة التقنية بل الاستغلال المباشر بعدما قامت البلدان المعنية بهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتأميم قطاعها الأولية (بن عاشور، 2014-2015، صفحة 65).

2- الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق): تركز فيها الشركة على نشاط تجاري واحد أو المنافسة في صناعة واحدة.

3- الاستراتيجية الرأسية (استراتيجية تدنية التكاليف): يتم من خلالها توسيع نطاق عمل الشركة لتشمل قنوات التوريد، وعادة ما ينتج كل عضو في الهيكل منتج/خدمة مختلفة وتجمع المنتجات معا لخدمة أو إشباع حاجة مشتركة، ويتفرع هذا النوع من الاستراتيجية إلى نوعين هما:

✓ **التكامل الرأسي الخلفي:** تقوم الشركة الأم بتكوين شركات تابعة تنتج بعض المدخلات المستخدمة في إنتاج منتجاتها، والهدف هو ضمان استقرار توريد المدخلات واتساق واستمرار جودة المنتج النهائي (ففي حالة صناعة السيارات مثلاً تقوم الشركة الأم بإنشاء شركات تابعة لها تتولى مهمة إنتاج الإطارات، الزجاج والصفائح المعدنية).

✓ **التكامل الرأسي الأمامي:** تقوم الشركة الأم بتكوين شركات تابعة لتسويق وتوزيع منتجاتها لعملائها بنفسها (الجوزي و دحماني، 2015، الصفحات 102-103).

تنطبق الاستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الاستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً (استراتيجية التوسع شمال-شمال) وعلى العكس من ذلك فإن استراتيجية تدنية التكاليف أو الاستراتيجية الرأسية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (استراتيجية التوسع شمال-جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والمضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (استراتيجية النفاذ) (بن سمينة د.، 2017، صفحة 24).

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات المحددة والمفسرة لدوافع انتقال رأس المال من موطنه الأصلي للاستثمار إلى بلاد أخرى، والتي انقسمت إلى نظريات تحاول تفسير أسباب خروج الاستثمار من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، والبعض الآخر قد ركز على تفسير جاذبية بعض الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات.

## المطلب الأول: نظريات عدم كمال السوق

ركزت العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال سوق رأس المال على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي، حيث أن هذه النظريات أكدت بشكل أساسي على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوعاً من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (كلاخي، 2017، صفحة 118)، ونعرض تلك الدراسات على الترتيب التالي:

## أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية

قدم الاقتصادي الكندي ستانلي هايمر (stanley hymer) هذه النظرية سنة 1976، مفادها أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات الأجنبية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وأن الشركات تستثمر في الخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتوفر لدى الشركات المحلية بالدولة المضيفة، مثل فجوة المعلومات، العلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الإنتاج الواسع، والميزات الإدارية...، ونتيجة لتوفر هذه الميزات فإنها ستتمكن من المنافسة للحصول على عائد أعلى من ذلك الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات المحلية في الأسواق الخارجية (Guendouzi, 2008, p. 69)، وتفسر هذه النظرية نموذج الاستثمار الدفاعي (Defensive Investment) عند توجه الشركات متعددة الجنسيات لإنشاء فروع لها خارج الدولة الأم على الرغم من عدم ربحيتها إذ يكون الغرض منها القضاء على منافسيها (زين العابدين و المهدي، 2015، الصفحات 237-238).

## ثانياً: نظرية تدويل الإنتاج

هي إحدى النظريات التي ظهرت لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس عدم كمال السوق، وقدمت فكرة تدويل الإنتاج أولاً من طرف كايدور (1934)، ثم تم تطويرها بشكل كامل على يد كواس (1937) وفي وقت لاحق طورها بينرسون (1961)، وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إلى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على يد بيلكي Buckley-Casson (1976) (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، صفحة 45)، وأوضح من خلال هذه النظرية إلى أن الشركات الأجنبية تقوم بتدويل مواردها لتوزيعها على مختلف أشكال المنتجات والأسواق المستهدفة بهدف تدنية التكاليف، حيث تسعى هذه الشركات إلى إنتاج أفضل بأقل التكاليف باعتماد تقييم التكاليف الخاصة بكل جانب من جوانب

الإنتاج والاستفادة من التعاون بين فروعها من خلال تبادل المعارف، وبالتالي فإن هذه النظرية تؤكد على أهمية الميزة النسبية، إذ تركز على مبدأ تقسيم العمل دولياً بين فروع الشركة من خلال إنتاج منتجات وسيطية، حيث مخرجات فرع معين يكون بمثابة مدخلات فرع آخر (جلولي، 2017، صفحة 64).

### ثالثاً: نظرية عدم كمال سوق رأس المال

طرح أليبر هذه النظرية (1970، 1971) من أجل محاولة شرح الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القوة النسبية لمختلف العملات، حيث افترض أن شركات البلدان ذات العملات القوية تشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأن عدم كمال سوق رأس المال هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات ذات العملات القوية قادرة على الاقتراض بأسعار فائدة أقل من الدولة ذات العملة الضعيفة من أسواق رأس المال، مقارنة بالشركات المحلية للبلد المضيف بسبب خطرها الأقل أي أنها تكون أكثر كفاءة في التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية، وبالتالي تتمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عوائد أكثر مما ستحصل عليه الشركات المحلية للبلد المضيف، (A.Moosa, 2002, p. 44) لكن افتراض أليبر لم يتماشى مع حقيقة أن معظم فروع الشركات الأجنبية تحصل على تمويلها من مصادر محلية (بالدولة المضيفة)، وأن عملية نقل رأس المال ليست هي الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، الصفحات 46-47).

### المطلب الثاني: نظرية الحماية، نظرية الموقع ونظرية توزيع المخاطر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من نظرية الحماية ونظرية الموقع، بالإضافة إلى نظرية توزيع المخاطر.

#### أولاً: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية أن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية في البلد المضيف، وإنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة أو تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة (أبو قحف ع.، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، 2012، الصفحات 70-71).

ويرى هود وينج أن ضرورة احتفاظ الشركة الأجنبية باختراعاتها وخبراتها والتي تحقق لها الميزة المطلقة بدلاً من تصديرها أو بيعها لشركات أخرى في الدول المضيفة، ما يحقق لها الحماية المطلوبة لاستثماراتها، ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية... الخ (الخطيب خ.، 2009، صفحة 159).

وقد وجه لهذه النظرية عدة انتقادات منها:

- إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على واقع الحماية للشركات الأجنبية، وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرار داخليا بين الشركة الأم وفروعها، ومن ثم تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة، وهذا ما قد يؤدي إلى عرقلة ممارسة الحماية التي تقوم بها الشركات (عبد العال، 2012، صفحة 218)؛
- وأن ممارسات الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب أخرى متعددة، حيث تقدم الحكومات المضيئة والهيئات الدولية حماية قانونية للمبتكرات والملكية الفكرية في الوقت الحالي (أبو قحف ع.، بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية، 2010، صفحة 24).

#### ثانيا: نظرية الموقع

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العاملين الاقتصاديين باري و دننج، حيث أن محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار، أو بمعنى آخر أنها تتركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات الاستثمار للشركة الأجنبية في الدولة المضيفة، حيث يرى باري أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، بالإضافة إلى عوامل أخرى جاء بها الاقتصادي "دننج" وهي كالتالي: (رشدي سيد، 2015، صفحة 69)

- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها في الدول النامية.
  - العوامل التسويقية: وهي درجة المنافسة ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان؛
  - العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام ومدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام...؛
  - ضوابط التجارة الخارجية: كالتعريف الجمركية (نظام الحصص) ...؛
  - العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: كاستقرار السياسي للدول، استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية بالإضافة إلى القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛
  - الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- وقد تم تطوير هذه النظرية من طرف الاقتصاديين "روبوك وسيموندس"، والتي سميت بنظرية الموقع المعدلة، إذ تحوي العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، وتتمحور أفكارها حول أن الأعمال والنشاطات الدولية تتأثر بثلاث عوامل وهي: (رشدي سيد، 2015، الصفحات 71-73)

#### لل عوامل شرطية: تتمثل في:

- خصائص المنتج (السلعة): كنوعها، استخدامها، جودتها، وخصائص العملية الإنتاجية؛



- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: كطلب السوق المحلي فعلى الشركة الأجنبية أن تتنبأ بطلب السوق المحلي على منتجاتها قبل اتخاذ القرار، بالإضافة إلى نمط توزيع الدخل لأنه يعتبر إحدى محددات الميل للاستهلاك وبالتالي الطلب الفعال.

للـ عوامل دافعة: تتمثل في الخصائص المميزة للشركة:

- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية؛

- حجم الشركة.

للـ عوامل حاكمة (ضابطة): تتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة، كالقوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة

والتوظيف، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية كالإعفاءات الضريبية و ضمان تحويل الأرباح... الخ.

### ثالثا: نظرية توزيع المخاطر

ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، وأكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرى أن الشركات التي تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فتقوم الشركات بالاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاداتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، الصفحات 47-48).

من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، هو قصورها عن تقديم تفسيراً مقنعاً لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها، كما أن ترابط الأسواق خاصة في الوقت الحاضر يجعل من توزيع أنشطة الشركة في العديد من الدول أمراً غير مجدياً (بن سميعة د.، 2017، صفحة 38).

### المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج، النظرية الانتقائية ونظرية الميزة النسبية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى التحليل النظري لكل من نظرية دورة حياة المنتج، النظرية الانتقائية، ونظرية الميزة النسبية.

#### أولاً: نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت هذه النظرية على يد ريموند فرنون (Vernon Raymond) سنة 1966، والذي أعطى أول تفسير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قامت بها الشركات الأمريكية العاملة في الصناعة التحويلية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (Denisia, 2010, p. 55)، وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي هو أن أي منتج يشبه الإنسان في دورة حياته، فالمنتجات تبدأ بفكرة ثم تنتج ثم تنضج ثم تبدأ المرحلة النمطية التي يليها الانحدار وأخيراً الموت، فالمنتجات تبدأ في بلد متقدم

وتنتهي في بلد متخلف، ثم يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم، وقد ميزت النظرية بين أربع مراحل أساسية في دورة حياة المنتج (عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2011، صفحة 61)، ويمكن توضيحها هذه المراحل كما يلي:

1- **مرحلة المنتج الجديد:** تبدأ هذه المرحلة بإبداع تكنولوجيا يمنح الشركة المنتجة ميزة نسبية مقارنة بالشركات في دول أخرى، وبمجرد إطلاق المنتج فإنه يطور ويخترق السوق المحلية، وفي هذه المرحلة لا يزال عدد المنافسين محدوداً جداً، مما يسمح للشركة ببيع المنتج بسعر مرتفع طالما أن لديها ميزة تكنولوجية، هذا يساعد الشركة المنتجة على تمويل استثماراتها في البحث والتطوير وذلك بتكاليف إنتاج مرتفعة، وفي هذه المرحلة لا يزال عدد العملاء منخفضاً جداً (Bannour, 2013, p. 59).

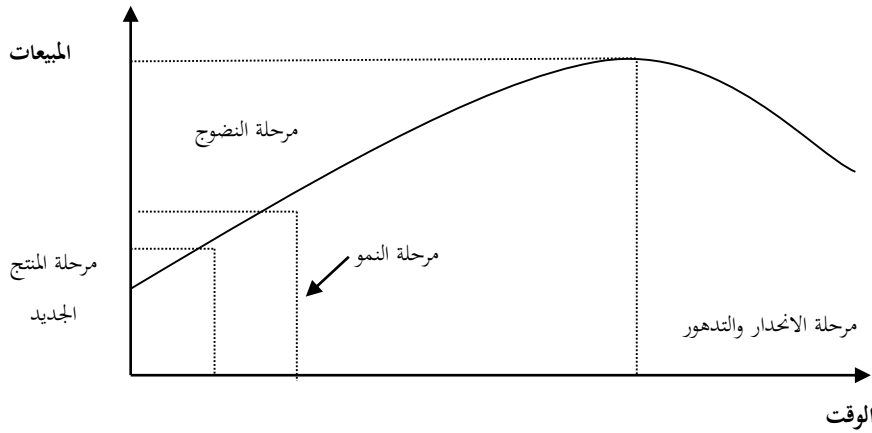
2- **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، وتبدأ الشركة المنتجة بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئةً بالسوق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، فيزداد الطلب على السلعة في الأسواق الخارجية، في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على تحسين السلعة وزيادة الإنتاج، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية نحو المستهلكين والتجار مركزة في ذلك على جودة السلعة وفوائدها (عباس ع.، 2009، صفحة 152).

3- **مرحلة المنتج الناضج:** في هذه المرحلة تستخدم المنافسة بشكل كبير وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركة المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأقل تكلفة، بحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول الأخرى، حتى تتمكن الشركة المنتجة الأصلية من حماية أرباحها والحفاظة على نصيبها السوقي الكبير (سعدي، 2016-2017، صفحة 30).

4- **مرحلة المنتج النمطي (الانحدار والتدهور):** هي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، أي من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، حيث تستمر الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتتخفف الأسعار، ويصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمراً حتمياً، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، وهنا يمكن التحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، 2011، الصفحات 63-64).

ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (01-01): دورة حياة المنتج ومراحل تطوره



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 154.

بالرغم من وضوح وبساطة نظرية فرنون، إلى أنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث، وذلك لعدة أسباب منها:

- ابتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جدا لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جدا وربما يصعب تحديدها أو التحكم فيها؛
- على الرغم من احتمال قدرة الشركات التابعة للدول الأقل نموا على إنتاج منتجات أرخص من منتجات الشركات الغربية المنافسة، فلا يمكنها بالضرورة نقل أسواقها وتوزيعها بفاعلية؛
- تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء وفي نفس الوقت دون المرور بماته المراحل (عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2011، الصفحات 67-68)؛
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها للتسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية (عباس ع.، 2009، صفحة 155).

ثانيا: النظرية الانتقائية

طور ديوننج Dunning (1977، 1979، 1988) المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين النظريات الثلاثة التالية: نظرية المنشأة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، (صقر، 2001، صفحة 49) بصياغة نموذج يجمع بين مزاياها، وسميت بداية بالنظرية الانتقائية ثم بنموذج OLI (ترمز الحروف الأولى O إلى **Ownership specificity** أي مزايا الملكية و L إلى **Location** أي مزايا الموقع ثم I إلى **Internalisation** أي الاستخدام الداخلي).

بعد ذلك، وقد أوضح ديوننغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

✓ **مزايا الملكية:** يعني امتلاك الشركة لمزايا احتكارية في الخارج بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة وغير ملموسة تعطيها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية (الجبوري، 2014، الصفحات 58-59).

✓ **مزايا الموقع:** من الضروري أن تجد الشركة في بلد أجنبي واحد أو أكثر، مزايا خاصة بالبلدان المضيقة. (Guillochon & Kawecki, 2009, p. 171)

✓ **مزايا التدويل:** نقصد بما مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. والجدول الموالي يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لنموذج (OLI):

**الجدول رقم (01-03): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لنموذج (OLI)**

مزايا الملكية Ownership Advantages	مزايا الموقع Location Advantages	مزايا التدويل Internalisation Advantages
التقدم التكنولوجي	تكاليف النقل والإنتاج	تخفيض التكاليف
براءات الاختراع	الحواجز الجمركية	حماية براءات الاختراع
اقتصاديات الحجم	حواجز الاستثمار	ضمان مراقبة جودة المنتج وتصريفه
الوصول إلى الأسواق	التقارب الثقافي واللغوي	حماية المهارات الإدارية
رؤوس الأموال	سعر ونوعية المدخلات	
المهارة والكفاءة الإدارية	نوعية الهياكل القاعدية	

Source: Isabel Faeth, **Foreign Direct Investment in Australia**, Thesis Series, Custon Book Centre, University of Melbourne, p 45.

وحسب الاقتصادي ديوننغ فان أنماط اختراق أو دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، منح التراخيص وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

**الجدول رقم (01-04): خيارات لدخول الأسواق بحسب توافر مزايا Dunning**

الأمناء المزايا	الاستثمار الأجنبي المباشر	التصدير	منح التراخيص
مميزات الملكية (O)	متوفر	متوفر	متوفر
مميزات الموقع (L)	متوفر	غير متوفر	غير متوفر
مميزات التدويل الداخلي (I)	متوفر	متوفر	غير متوفر

المصدر: دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-

2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 43

نلاحظ من خلال الجدول السابق، بأن للشركة ثلاثة خيارات لدخول أو اختراق السوق الخارجي، حيث أنه إذا اعتمدنا فقط على الملكية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص جميعا قابلين للتطبيق أو في مرتبة واحدة، ولكن إذا أمكن تدويل تلك الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كل من الاستثمار الأجنبي والتصدير على منح التراخيص، ولكن إذا كان من المريح استغلال الشركة وتدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاستثماري المريح في بلد آخر هنا تفضل الشركة الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، صفحة 53).

ومن بين الانتقادات التي وجهها لهاته النظرية، نذكر منها: (دحماني، 2015-2016، صفحة 43)

- توجد بعض الشركات أصلها من البلدان النامية لا تتوفر على الميزات الاحتكارية المتمثلة أساسا في التكنولوجيا ورأس المال الضخم، ومع هذا فهي شركات متعددة الجنسيات تعتمد على إنتاج كثيف العمل، التكاليف المنخفضة، ولها قدرات في اختراق الأسواق الخارجية والاستثمار في الأسواق الدولية... الخ؛

- العلاقة بين الميزات الثلاث وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثير فيما بينها، ولم تركز هذه النظرية على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار والاستفادة منها في كل من البلد الأصلي والبلد المضيف.

ثالثا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

حاولت المدرسة اليابانية أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق، اعتمادا على تحليل بعض الفروض الاقتصادية الكلية، والمساهمين الرئيسيين لتلك المدرسة هما كوجيكا (1977-1978) وأوزوا (1977-1979)، فلقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية.

فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

حيث تؤكد المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، كما توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيكا تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث برهن كوجيكا على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، صفحة 53).

لقد أوضح تسيورومي في نظريته فاعلية الشركات اليابانية مقارنة بالشركات الأمريكية لأسباب تتعلق بالإدارة، حيث ميزت النظرية بين النماذج الأمريكية والنماذج اليابانية على أساس أن المدراء حصرا هم الذين يفكرون في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في

النماذج الأمريكية، بينما في النموذج الياباني يحصل العكس وهو أن الإدارات الوسطى والعليا تشترك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية العملية، وإلى جانب ذلك فإن في النموذج الياباني توجد علاقات ضيقة أو محدودة بين الموردين ومراكز التجارة، الأمر الذي يساعد على زيادة كفاءة إدارة تلك المراكز التي تتميز بامتلاك شبكة من المعلومات المتطورة بشكل كبير تمنحها مرونة أكبر وتساعد على سرعة في تلبية طلبات الخارج، وهذه المراكز توفر للشركات معلومات عن إمكانية التأسيس في الخارج وتساعد في الإنشاء هنالك، وقد وجه لهذه النظرية عدة انتقادات منها:

- تمكنت هذه النظرية من تفسير عدد معين من الاستثمارات اليابانية المباشرة في سبعينات القرن الماضي، غير أن هذه النظرية لا تعبر عن الوضع الحالي للاستثمارات اليابانية، حيث توجد زيادة في المنشآت اليابانية في أوروبا والولايات المتحدة وكندا... الخ، فقدت دفعت الشركات اليابانية الكبيرة متعددة الجنسيات بإنتاجها خارج إطارها المحلي (Josette, 1999, p. 196)
- بإضافة إلى أن جون ديوننغ يرى أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في مرجعيتها وعدم وضعه لمفهوم واضح للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لكونه نموذج نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية (عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، 2010، صفحة 59).

## المبحث الثالث: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أولت اهتمامها بالمزايا المكانية المتوافرة في الدولة المضيفة، كالموقع الجغرافي، وفرة المواد الخام، اليد العاملة الرخيصة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية... الخ، غير أن نمو الاستثمارات وتدفقها إلى الدول المضيفة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

يعرف المناخ الاستثماري حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه: "مجمّل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراطة تؤثر وتتأثر بعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً على فرض نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له" (أونيس، 2016، صفحة 3).

وفيما يلي سوف يتم تناول أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

## المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدولة المضيفة (البطاط و آخرون، 2017، صفحة 23)، وفيما يلي سيتم عرض لأهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## أولاً: حجم السوق ونموه

يعتبر حجم السوق من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الاستثمارات مما يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك إن الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها، (ديغش، 2017-2018، الصفحات 86-87) حيث أوضحت في هذا الشأن العديد من الدراسات الاقتصادية دور حجم السوق الإيجابي في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، متناولة في ذلك أنواعه المختلفة ذات العلاقة بحجم السوق، حيث أن السوق يتكون من مجموعة من المتغيرات الأخرى لعل أهمها معدل نمو السوق المحلي، مدى توافر الموارد الاقتصادية، والميل الحدي لاستهلاك الأفراد، ومدى قابليتهم للتأقلم مع التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية والتي تستخدم في التعبير عن حجم السوق الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى معدل نمو السكان (سعد، 2013، الصفحات 124-125).

حيث أن نمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف (العربي، 2015، صفحة 211).

### ثانيا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد من المتطلبات الأساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري، (حسب الله محمد، 2005، صفحة 36) فهي توفر حافزا خاصا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية، النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... إلخ.

فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط غير مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغير في سياساتها الاقتصادية، خاصة وأن هدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى العمليات السابقة واللاحقة لعملية الاستثمار، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات والقوانين المتفق عليها (ديغش، 2017-2018، صفحة 87).

### ثالثا: معدل التضخم

يسهم التضخم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر وبالتالي فإن أجواء غير مريحة ستخيم على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وتشويه المعلومات التي تعرب عنها الأسعار السائدة في الاقتصاديات المضيفة، بالإضافة لهذا فغالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات.

ينتج التضخم عن زيادة العرض النقدي، بحيث يكون المتوفر في أيدي الأفراد من النقود أكثر من السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيكون العرض قاصرا عن تغطية الطلب، ومن أسباب التضخم أيضا الإفراط في الطلب كنتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص، وكذلك ارتفاع الأجور وغيرها من التكاليف بمعدلات تفوق زيادة الإنتاجية، فالتضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة (العربي، 2015، صفحة 213).



وفي هذا الخصوص تشير دراسة Green & Villanueva إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم المرتفعة والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 23 دولة نامية، وقد بين Nunnekamp في دراسة له سنة 1997 عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع التضخم أن يتجاوز معدلات تزيد عن 20% منذ عام 1974 وهي الشيلي وكوستاريكا وكولومبيا قد حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قبلان، 2008، صفحة 33).

#### رابعا: سعر الصرف

يسعى المستثمرون الأجانب وبصفة مستمرة إلى تحسين تدفقاتهم النقدية وتغطية ثروتهم، وأن زيادة اللاتأكد في تلك البيئات حول اتجاهات الأسعار وتحركاتها وحجم التقلب فيها وتوقيتها، جعل المستثمرين الأجانب عرضة لمخاطر إضافية تتمثل في مخاطر عدم استقرار أسعار الصرف التي تعد المخاطر المتأصلة في الاستثمارات الدولية والتي تنشأ بسبب حساسية التدفقات النقدية الدولية لتقلبات أسعار الصرف التي تحدد بفعل عوامل السوق (نوي و غربي، 2018، صفحة 223)، لذلك تعتبر تقلبات أسعار الصرف من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت أحد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، ويؤثر معدل الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين هما:

● **الأولى:** تتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيفة.

● **الثانية:** تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة، حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.

#### خامسا: النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، والبلدان التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة ومستدامة تتلقى تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الاقتصادات المتقلبة أو المنخفضة النمو، كذلك تبين أن معدلات النمو للسنوات الأخيرة للبلد المضيف تعد أكثر أهمية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مقارنة بمعدلات النمو في الفترات الماضية، (Konora, 2013, p. 34) حيث أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، فكلما كان معدل النمو مرتفعا فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها، مما يمثل دافعا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (ديغش، 2017-2018، صفحة 88).

وجد كل من Culem (1985) Schneider & Frey (1980) Lunn (1968) Bandera & white (1988) Billington (1999) أن النمو الاقتصادي له تأثيرات إيجابية بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Bouabdi, 2014, p. 51).

سادسا: أسعار الفائدة

هناك رأيان لتأثير سعر الفائدة على الاستثمار يتمثل الأول بالعلاقة بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري، فالمفهوم العام للنظرية الاقتصادية يفترض أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، إذ يوجد لكل مستوى من الطلب الاستثماري قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق وهذا المستوى، أما الرأي الثاني فيفترض أن العلاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر فكلما ازدادت فجوة معدل الفائدة (الإقراض - معدلات الإيداع)، وبوجود مستوى معلوم من المخاطرة ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الدراسات التجريبية التي أكدت تلك العلاقة دراسة Keller & Junanickel (2002) (ذنون يونس و أحمد عمر، 2006، صفحة 103). ودراسة Nebende (2000)، ودراسة Keller & Junanickel (2002) (ذنون يونس و أحمد عمر، 2006، صفحة 103).

سابعا: الانفتاح التجاري

الانفتاح على العالم الخارجي يعني عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج وهو ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير وتنفر من الاقتصاديات المغلقة، (عباس و عباس، 2017، صفحة 170) ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية (قبلان، 2008، صفحة 23).

وقد قدم Vamvakidis سنة 1999 عدة مقاييس للانفتاح، إذ وفقا له يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا توافرت الشروط التالية: (طير ع.، 2017-2018، صفحة 34)

- أن يكون متوسط معدل التعريفية الجمركية أقل من 40%؛
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي؛
- عدم وجود تدخل حكومي، وعدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

ثامنا: تطور القطاع المالي

أظهرت التجارب بأن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وحقق أداء اقتصاديا أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي، نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود (الأسرج، 2005، صفحة 32).

فبالنسبة لـ Lensink, R Hermes (2003) يعتبر تطوير القطاع المالي في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشر شرطا أساسيا حتى يكون هنالك أثر إيجابي لهاته الاستثمارات على النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق كفاءة تخصيص

الموارد المالية، أما Alfaro al. (2004) أظهر أن تطوير النظام المالي يلعب دورا مهما في تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالنظام المالي ذو الأداء الجيد يساهم بشكل إيجابي في عملية نقل التكنولوجيا، كما لا يمكن إغفال أعمال shumpeter (1911) في هذا الإطار، حيث أكد على أهمية الوسطاء الماليين في تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتراكم رأس المال وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (عامر و بن سعيد، 2015، الصفحات 91-92).

#### تاسعا: توفر بنية أساسية مناسبة

تتمثل البنية التحتية في شبكات الطرق والجسور والمطارات والموانئ التي تساهم في تخفيض كلفة النقل وتعد منفذا للتصدير وكذا مصادر الطاقة كالكهرباء والوقود والتي بدورها تساهم في تخفيض إجمالي التكاليف، أما وسائل الاتصالات الحديثة وشبكات الماء والصرف الصحي ووجود المؤسسات التعليمية والترفيهية كلها تعد من ضمن المحفزات للمستثمرين وأن أغلب الاقتصاديين يعدون تطور البنى التحتية عاملا مشجعا لجذب الاستثمارات، (العبيدي، 2012، صفحة 62) ومن بين الدراسات الحديثة لأثر البنية التحتية على تدفق الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، دراسة Demekas & all (2007) التي تتضمن مؤشرا لإصلاح البنية التحتية من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير EBRD حيث يعكس هذا المؤشر حالة تنظيم البنية التحتية، ووصلوا إلى أنه في الاقتصادات الأقل نموا هناك علاقة إيجابية بين البنية التحتية وتدفق الاستثمارات الأجنبية في حين كان هناك تأثير ضئيل في الاقتصادات المتقدمة، بإضافة لدراسة Mody & Wheeler سنة (1992) وشملت 42 بلد خلال الفترة (1982-1988)، وتوصلت إلى الأثر المهم والإيجابي لتوفر البنية المناسبة في جذب الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية (مرابط، 2017، صفحة 6).

#### المطلب الثاني: المحددات غير الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من الموارد الطبيعية والبنية البشرية، بالإضافة إلى المحددات السياسية والمؤسسية.

#### أولا: وفرة الموارد الطبيعية والبنية البشرية

تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، فوفرة الموارد الطبيعية في البلد المضيف يقلل من تكاليف الإنتاج، فقد توصل Lim (1983) في دراسته لعينة مكونة من 27 دولة أن وفرة الموارد الطبيعية تعد محمدا إيجابيا وقويا للاستثمار المباشر للشركات الأجنبية (مرابط، 2017، صفحة 7).

أما بالنسبة لتكلفة اليد العاملة فهي تعتبر من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها، إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإداري في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال أمام انتقال

العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة (شمام و زودة، 2014، صفحة 42).

فحسب تحليل Charkrabarti سنة (2001) أن الأجور كمؤشر لتكلفة العمالة كانت الأكثر إثارة للجدل من بين جميع العوامل المحددة المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الناحية النظرية يتم الاتفاق على أهمية العمالة الرخيصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك لا يوجد إجماع في الدراسات المتعلقة بأثر الأجور على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثبتت دراسة كل من Goldsbrough سنة (1979) و Saunders سنة (1982)، و Flamm سنة (1984)، ودراسة Shamsuddin سنة (1994)، أن ارتفاع الأجور يخفض من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

في سنة 1997 ODI قد وجد أن تكلفة العمالة ذات أهمية نسبية بالنسبة للاستثمار الأجنبي لاسيما في الصناعات كثيفة العمل، فعندما تكون تكلفة العمالة منخفضة نسبيا (عندما تختلف معدلات الأجور قليلا من بلد إلى آخر)، فمن المتوقع أن يكون لمهارات القوى العاملة تأثير على القرارات المتعلقة بتموقع الاستثمار الأجنبي المباشر. (Demihan & Masca, 2008, pp. 359-360)

#### ثانيا: المحددات السياسية والأمنية

يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم توفره من أشد وأخطر العوامل التي تطرد الاستثمار الأجنبي، حتى وإن كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة، وخير دليل على ذلك هو أن الدول التي تحتل المراتب الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كلها تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما نجد الدول التي تعاني من النزاعات والاضطرابات السياسية تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال (بن بريكة، 9-10 افريل 2013، صفحة 6)، لأن المستثمر لا يجازف برأسماله في بيئة غير مستقرة سياسيا وأمنيا لأن درجة المخاطر العالية واحتمالات الخسارة ستكون عالية جدا لاسيما الاستثمارات طويلة الأجل والتي تتطلب زمنا طويلا حتى يحصل المستثمر على أرباحه المتوقعة ولا يكتفي المستثمر بنظرته عن الواقع الحالي فقط بل يتحسب للتوقعات المستقبلية بشأن النظرة السياسية على المدى المتوسط والطويل (العبيدي، 2012، صفحة 63).

من الدراسات التجريبية التي أكدت أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد دراسة (1990) Edwards ودراسة (1985) Shnieder & Frey، ودراسة (1995) Loree & Guisinger بالإضافة إلى دراسة (1990) Edwards التي استعمل فيها مؤشرين هما، مؤشر عدم الاستقرار السياسي (يقيس احتمال حدوث تغيير في الحكومة) ووصل إلى أثره الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر العنف السياسي (الاعتقالات السياسية، أعمال الشغب العنيفة، الإضرابات) ووصل إلى أثره الضئيل على قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Demihan & Masca, 2008, p. 360).

## ثالثاً: الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها: (حسب الله محمد، 2005، صفحة 37)

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

فضلاً عن الإطار التشريعي الذي ينبغي ألا يتصف بالجمود وأن يكون قابلاً للتطور ومواكبا لحركة المتغيرات والسياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية وتعديلها بما يكفل وضوحها ومواكبتها للسياسات والتوجهات المستجدة (وظفة، 2015، الصفحات 39-40).

وتؤثر أيضاً البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار (حسب الله محمد، 2005، صفحة 37).

في السنوات الأخيرة، وفي ظل تزايد حدة المنافسة الدولية وتعاضمها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عمدت العديد من الدول على تنقيح قوانين الاستثمار وتشكيل أطر تنظيمية واضحة، لأنه بقدر نجاح صياغة نصوص قانونية مناسبة وبناء أطر تنظيمية ملائمة، بقدر ما ينعكس ذلك إيجاباً على تعظيم حصتها من تدفقاته (طير ع.، 2017-2018، صفحة 32).

والجدول التالي يوضح عدد التغييرات التنظيمية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم (01-05): التغييرات التنظيمية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم

2018	2017	2016	2014	2013	2012	2010	2008	2006	2004	2003	2000	السنة / المؤشر
112	65	58	41	60	57	54	40	70	79	59	45	عدد الدول التي غيرت في نظمها في الاستثمار
65	144	124	74	88	92	116	68	126	164	125	81	عدد التغييرات في اللوائح التنظيمية
31	98	84	52	64	65	77	51	104	142	113	75	تغييرات أكثر موثوقة للاستثمار الأجنبي المباشر
16	23	19	25	20	12	36	16	25	20	12	05	تغييرات أقل موثوقة للاستثمار الأجنبي المباشر

Source: UNCTAD, World Investment Report, Towards a New Generation of Investment Policies, New York and Geneva, 2012, p 76.

- UNCTAD, World Investment Report, Investment and The Digital Economy, New York and Geneva, 2017, p99. UNCTAD, World Investment Report, Special Economic Zones, Geneva, 2019, p 84.

كما أثبتت دراسة Naudè & Krugell (2007) أن النظام المؤسسي لبلد ما واحترام القوانين والشفافية وتحمل المسؤوليات والحوكمة الرشيدة، تزيد من قدرة الدول على جذب الاستثمارات، كما تؤكد الدراسة على أن نوعية الجهاز القانوني والتنظيمي والاستقرار السياسي كلها عوامل تؤثر بصفة مباشرة على جذب الاستثمارات، وبالتالي فإن عدم الاستقرار والبيروقراطية وغياب الحوكمة كلها عوامل تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأكدت دراسة كل من Benassy & al (2007) على أن البيروقراطية الإدارية وغياب الحوكمة يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم والنوعية (فعلول، 2017، الصفحات 15-16).

#### - نظام الحوافز

يقصد به مجموعة من الإجراءات ذات منفعة اقتصادية يمكن قياسها بمنحها الدولة المضيئة لشركة أو مجموعة من الشركات المستثمرة بهدف تشجيعهم لتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة، (سرمد، 2001، صفحة 170) وتتمثل هذه الحوافز في الحوافز المالية والتمويلية، بإضافة لحوافز أخرى.

للحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى (حسب الله محمد، 2005، الصفحات 39-40)....، ولزيادة معدلات الضريبة تأثير سلبي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأكدت دراسة Loree and Guisinger (1995)، Kemsley (1998) على العلاقة السلبية بين الضرائب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (Demihan & Masca, 2008, p. 361)

للحوافز التمويلية: تتمثل في الإعانات المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.

للحوافز الأخرى: تشمل ضمان المعاملة للمستثمر الأجنبي في مجال الصرف الأجنبي، مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات السوق، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب... الخ (حسب الله محمد، 2005، صفحة 40).

#### رابعاً: المحددات البيئية، الاجتماعية والثقافية

بالإضافة للمحددات السابقة، هناك محددات أخرى لها دور في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، منها المحددات البيئية، الاجتماعية والثقافية.

#### 1- المحددات البيئية:

التي تتجسد في شكل قيود بيئية تفرضها الدول، وتلك القيود في الغالب تمثل عناصر تكاليف إضافية وهذا طبعاً يكون في الدول التي تطبق خطط التنمية المستدامة والتي تسعى حكوماتها إلى الحفاظ على السلامة البيئية في ظل تحسن التسيير ووجود وعي ومستوى ثقافي جيد للسكان الذين يطالبون دائماً بالحفاظ على البيئة، وتقل تلك القيود كلما ساء التسيير وقل الوعي السكاني (حاكمي و برادعي، 2017، صفحة 408).

لكن تراخي الدول النامية في سياستها البيئية، وتشدد الدول الصناعية المتقدمة في سياستها البيئية أدى إلى توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الملوثة في الدول النامية، وذلك لأن التشدد في المعايير البيئية قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة لأن القيود قد تزيد من تكاليف المستثمر وبالتالي تقل أرباحه.

هذا ما توصلت إليه دراسة حسين الحسني (1994) حيث أن غالبية الاستثمارات الصناعية الأجنبية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى الدول النامية في الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة السيراميك، الحديد والصلب، الإسمنت وصناعة تكرير البترول والكيماويات (رخا، 2012، الصفحات 232-233).

## 2- المحددات الاجتماعية والثقافية

تشير هذه العوامل إلى مدى انفتاح المواطنين على الثقافات الأخرى، وإمكانية تكاملهم مع الاقتصاد العالمي، وتشمل متغيرات مثل:

- **توفر الموارد البشرية وكفاءتها:** يعد من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فرأس المال البشري يعتبر عاملاً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي وكفاءتها تعزز القدرة التنافسية للدولة، فالمستثمرين الأجانب يطلبون قوة العمل الماهرة في ظل مستجدات العولمة والمتغيرات التقنية والتكنولوجية وأيضاً بسبب تنظيم أسواق العمل والمستثمرين الأجانب الذين صاروا يطلبون اليد العاملة بشروط أهمها الكفاءة ثم التكلفة المتدنية بعدما كانوا سابقاً يتجهون نحو الدول ذات الوفرة من عنصر العمل قصد تدنية التكاليف (حاكمي و برادعي، 2017، صفحة 407).
- **النظام التعليمي:** فتحسن مستوى التعليم في الدولة يشير إلى قدرة قوة العمل المحلية على المنافسة الدولية، وعلى إمكانية رفع إنتاجيتها، مما يعد حافزاً لجذب المزيد من التدفقات الواردة، كما أن ارتفاع نسبة الأمية قد يؤثر سلباً على جذب الاستثمارات وخصوصاً التي تتطلب قدراً معيناً من المعرفة الفنية (صالح، 2019، صفحة 47).



خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحليل النظري لأهم النظريات المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المحددات الرئيسية الجاذبة له، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، وقد اتفقت مختلف تلك التعاريف على أنه لن يكون هناك استثماراً أجنبياً مباشراً إلا إذا تملك المستثمر الأجنبي لجزءاً أو لكل المشروع الاستثماري، ويكون له الحق في المشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك والسيطرة كلياً على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع.

2- يشترك الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأن كلاهما يتضمن تويلاً دولياً لرأس المال، إلا أنهما يختلفان في المشاركة في الإدارة والإشراف على المشروع الاستثماري، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر ليس له الحق في الإدارة والإشراف والتملك، إنما هو استثمار قصير الأجل الغرض منه المضاربة.

3- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فهي بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي نحو أقاليم العالم المختلفة، وإحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي تمتاز بجنسياتها المتعددة وتمارس نشاطها عبر فروعها التي تمتد إلى دول عدة والتي تخضع لسيطرة الشركة الأم، وتتميز أيضاً بكون حجمها وضخامة رأسمالها وتفوقها التكنولوجي، كما أن لها استراتيجيات تختلف حسب دوافعها، كاستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية، استراتيجية السوق، استراتيجية تدنية التكاليف.

4- تعددت النظريات المحددة والمفسرة لدوافع انتقال رأس المال من موطنه الأصلي للاستثمار إلى بلاد أخرى، فهناك نظريات تقوم على مبدأ عدم كمال السوق كنظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، بالإضافة إلى نظرية الحماية والتي على أساسها يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة وشروط تؤثر على حرية التجارة والاستثمار، ونظرية توزيع المخاطر التي تقوم على فكرة أن توزيع المخاطر وتشتيتها يكون سبباً في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى نظرية دورة حياة المنتج أين يمر المنتج بأربع مراحل من مرحلة المنتج الجديد إلى مرحلة الانحدار والتدهور، والنظرية الانتقائية التي تشترط توفر ثلاث مزايا لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر وهي مزايا الملكية ومزايا الموقع ومزايا التدويل، وفي الأخير نظرية الميزة النسبية التي جمعت بين توفر الأدوات الكلية والأدوات الجزئية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف ذلك على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يتمثل في عدة عوامل ومحددات منها المحددات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية، ومدى وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية، بالإضافة إلى الأطر التشريعية والتنظيمية والتحفيزية.

بعد الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى محدده في الفصل الأول، سنعرض في الفصل الثاني تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة.

## الفصل الثاني:

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

اتجاهاته وآثاره

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية، ووجود بيئات اقتصادية عالمية تتحرك نحو مزيد من الاندماج العالمي، أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مثير للجدل، نظرا لاختلاف الرؤية وتباين المواقف حول آثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، وكان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر هو العامل المحرك للاقتصاد ابتداء من عقد الثمانينات، خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والانتقالية اتجاه تصاعدي الآونة الأخيرة، فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة دافعة للاقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية واستدامتها.

بناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

## المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يحدثه من آثار على اقتصاديات الدول مقابل الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية أو تأخيرها، ولا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر فمازال الجدل محتدم بين مؤيد ومعارض حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة خاصة في البلدان النامية، (بوحديد، 2016، صفحة 162) وفي هذا المبحث سيتم عرض أهم الآثار المحتملة على الدول المضيفة الإيجابية منها والسلبية.

## المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية وفيما يلي نذكر أهمها:

## أولاً: الأثر على النقد الأجنبي

هنا نجد وجهتي نظر مختلفتين حول أثر الاستثمار الأجنبي على النقد الأجنبي، حيث يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها، كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة من احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جاذبة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار (أبو قحف ع.، 1991، الصفحات 226-227).

مع الأخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية: (أبو قحف ع.، 1991، الصفحات 227-228)

- 1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- 2- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- 3- حجم الأرباح التي تم إعادة رسمتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- 4- حجم مشروع الاستثمار (كبير أم صغير)؛

5- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري (المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي).

#### ثانياً: الأثر على معدل التكوين الرأسمالي

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، وتتألف التدفقات الرأسمالية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من أسهم رأس المال العادية التي جلبها المستثمرون الأجانب، وكذا الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها المستثمرون الأجانب، وعمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي والتي تعمل على توفير النقد الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة معينة من الدول النامية سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف (بن سمينة د، 2017، الصفحات 76-77).

#### ثالثاً: الأثر على العمالة والتنمية الإدارية

إن معظم دول العالم تعاني من مشكلة البطالة، سواء كانت تلك الدول متقدمة أو نامية، لذا فإنها تسعى جاهدة للقضاء على تلك المشكلة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر (السباعي بكرى الشريبي، 2017، صفحة 82)، والذي ينظر له على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، حيث تتسم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين (1985-1992) ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12% (قدي، 2003، الصفحات 252-253).

ويمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص للعمل، وذلك في ضوء الافتراضات الآتية: (مبروك، 2007، الصفحات 419-425)

- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة، ما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، تجارية وخدمية،...)، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل؛

- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛

- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فانه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

فضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل، فإنها تساهم في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع مستوى الأجور، والجدول التالي يوضح عدد العاملين (مليون فرد) في الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم خلال الفترة (2008-2014)، مقارنة مع قوة العمل على مستوى العالم.

#### الجدول رقم (01-02): عدد العاملين بالفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (2008-2014)

الوحدة: مليون فرد

السنة	عدد العاملين بالفروع الأجنبية	قوة العمل على مستوى العالم
2008	64.5	3134.53
2009	66.69	3169.58
2010	68.22	3202.17
2011	69.07	3246.08
2012	69.36	3288.58
2013	71.3	3337.26
2014	75.08	-

المصدر: عبد الحليم صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 76.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق القدرة الوظيفية العالية للفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات، حيث استحوذت على نسبة 2% من إجمالي قوة العمل العالمية خلال الفترة (2008-2014)، كما أن معدل النمو في عدد العاملين في الفروع الأجنبية فاق معدل النمو في القوة العاملة العالمية حيث إرتفع عدد العاملين في هذه الفروع بنسبة 16%، مقابل نسبة نمو 6% فقط لقوة العمل العالمية، وهو ما يعكس قدرة الاستثمارات الأجنبية (مثلة في الشركات متعددة الجنسيات) على توفير فرص العمل في الدول المضيفة (صالح، 2019، الصفحات 76-77).

#### رابعاً: الأثر على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن غالباً سنة، بين المقيمين في تلك الدولة مع العالم الخارجي، (أبو شرار، 2013، صفحة 214) ويتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

✓ الحساب الجاري: الذي يشمل على الميزان التجاري (العمليات التجارية المنظورة)، ميزان الخدمات (العمليات غير المنظورة).

✓ حساب التحويلات من جانب واحد: يشمل الهبات والمساعدات والتعويضات من جانب واحد.

✓ حساب رأس المال: يشمل حركة رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل.

✓ بالإضافة إلى حساب الذهب والنقد الأجنبي والذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، وأخيراً فقرة السهو والخطأ.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق التأثير على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الأثر المباشر أو المبدئي) (الحسيني، 1999، الصفحات 62-63)، وفي مرحلة مواءمة يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تنتج لإحلال الواردات، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وبالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات (بوحديد، 2016، صفحة 166).

من جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات (مبروك، 2007، صفحة 438).

#### خامساً: الأثر على تنمية الصادرات

إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة، حيث أن توطن الشركات الأجنبية سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية وانخفاض الأسعار والتخصيص الكفء للموارد المتاحة، وفي حالة توافر المناخ الملائم فإن تعزيز القدرات التنافسية من شأنه أن يساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وتعزيز القطاع الصناعي.

فيما يخص الدول النامية، فقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية لعبت دوراً هاماً في تنمية الصادرات الصناعية، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا والمكسيك والبرازيل وغيرهم، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما بشكل مباشر عن طريق تصدير منتجات الفروع التابعة لها، أو بشكل غير مباشر عن طريق نشر تقنياتها في الشركات المحلية، مما يرفع من كفاءة الشركات الوطنية (صالح، 2019، الصفحات 73-74).

الجدول التالي يوضح حجم الصادرات (تريليون دولار) لفروع الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم خلال الفترة (2014-2009)

الجدول رقم (02-02): تطور صادرات فروع الشركات متعددة الجنسيات

الوحدة: تريليون دولار

النسبة من الصادرات العالمية %	معدل التغير %	الصادرات العالمية	معدل التغير %	صادرات الفروع الأجنبية	السنة
33	-	19.8	-	6.6	2008
34	20-	15.8	20-	5.3	2009
33	18	18.7	17	6.2	2010
33	20	22.4	19	7.4	2011
33	1	22.6	1	7.5	2012
33	3	23.2	3	7.7	2013
33	1	23.4	1	7.8	2014
33	4		4	متوسط الفترة	

المصدر: عبد الحليم صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 74.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ استحواذ الشركات متعددة الجنسيات وفروعها على حوالي ثلث الصادرات العالمية خلال الفترة (2014-2008)، وتسجيل نفس نسبة النمو في الصادرات العالمية وصادرات الشركات متعددة الجنسيات والتي قدرت بـ 4%.

سادسا: الأثر على نقل التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، أين تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، ورغبة من البلدان النامية في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية كأحد الوسائل لبلوغ هدفها (مبروك، 2007، الصفحات 443-447).



وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

- 1- المتعلقة بسلوك الشركات الأجنبية وتحويل التكنولوجيا، نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا من قبلها إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف على جملة من العوامل أهمها:
  - خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار؛
  - استراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به؛
  - الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف، من تشريعات وقوانين تحكم التنافس وتحمي الملكية والتوظيف وتوفر المهارات البشرية.

2- المتعلقة بطبيعة التكنولوجيا التي تم نقلها وتكلفتها، نجد أن الكثير من الدول النامية تبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها خصوصاً فيما يتعلق بمدى ملاءمتها لخصوصيات الدولة المضيفة، ففي كثير من الأحيان لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف هذه الشركات والحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقعها وإنما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطبقة في الموطن الأصلي لهذه الشركات.

أما فيما يخص التكلفة فيمكن القول أنه من الخطأ تصور إمكانية الحصول أو استخدام اختراع بدون تكلفة، فالاختراع لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر بل أيضاً يتطلب إمكانيات مادية وبشرية فضلاً على أنه يعتبر مصدراً للأرباح، فان المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلاً يتناسب وجدوى هذا الابتكار المزمع اختياره أو إدخاله في نشاط اقتصادي معين (بن سمينه د، 2017، الصفحات 93-94).

#### سابعاً: الأثر على النمو الاقتصادي

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار، وتحسين نوعية المنتجات خاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسيات مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفورات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الانتاجية العالية، ولذلك فإن هذا الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المنتجات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة (سعدي، 2016-2017، صفحة 22).

## المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، فإن هناك أعباء وآثار سلبية تترتب على وجود الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية المضيفة، ومن أهم هذه السلبيات يمكن ذكر ما يلي:

## أولاً: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية تتمثل في الأرباح المحولة إلى الخارج، ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى، والفائدة على رأس المال المستثمر، ومدفوعات استعادة رأس المال المستثمر، وتحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم، ضف إلى ذلك ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق العالمية لرأس المال، وارتفاع أجور العاملين والخبراء والفنيين في هذه الأسواق، فإنه يمكن تصور مدى ضخامة تحويلات استعادة رأس المال وكذلك مدفوعات الفائدة عليه، الأمر الذي من شأنه أن يضخم من إجمالي مدفوعات خدمة الاستثمارات ويجعلها عبئاً لا يستهان به على كاهل البلدان النامية المضيفة (السباعي بكري الشريبي، 2017، الصفحات 88-89).

## ثانياً: الأثر على ميزان المدفوعات

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة إيجابية أولية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن التأثير غالباً ما يكون سلبياً وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي: (هاشم محمد صدقة، 2008، الصفحات 24-25)

- قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وإزالة العجز في الصرف الأجنبي، إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأس المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح وفوائد؛
- قد يؤدي زيادة الدخل إلى الزيادة في استهلاك السلع الصادرات أو زيادة الواردات، وذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات، مما يترتب عليه حدوث العجز مرة أخرى.

## ثالثاً: الأثر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية المباشرة بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة فرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاطها، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ الدول النامية إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية، ويقابل هذه المزايا والإعفاءات الضريبية ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر الدول النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح المستثمرين المحليين مثل هذه

المزايا والإعفاءات متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات، وقد قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الميزانية العامة لبعض الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار (حسن المغربي، 2011، الصفحات 164-165).

#### رابعا: التأثير على أنماط الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الدخل

إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية، بإضافة إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، كإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الانتاجية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، ولاشك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للدخار، مما يترتب عليه التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية (مبروك، 2007، الصفحات 489-490).

كما يترتب عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية، وهو ما يعمل على زيادة الفرق الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع (مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007) (مذكرة ماجستير)، 2010، صفحة 35).

#### خامسا: الاستثمارات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم

تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات الدول النامية، فعندما تأتي تلك الاستثمارات لإنشاء مشروعات معينة في تلك الدول، فإن تنفيذ تلك المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كالعامل على توفير البنية التحتية كالطرق الممهدة ووسائل النقل والمواصلات.... الخ، مما يترتب عليه زيادة واضحة في القوة الشرائية في المراحل الأولى لتنفيذ تلك المشاريع، وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق، ومنه زيادة حدة التضخم وميل الأسعار إلى الارتفاع، وتزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا، أي المشروعات التي تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية، ومنه نجد أن الإنفاق الاستثماري على هذه المشروعات يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحال وبصفة مستمرة.

كذلك استمرار تزايد أعباء خدمة التمويل الخارجي يؤدي إلى امتصاص نسبة من حصيلة النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات للدول النامية، الأمر الذي يعني أنه كلما تزايدت حدة هذه الأعباء كلما أدى إلى تزايد توجيه هذه

البلدان لإنتاج المزيد من السلع والخدمات للتصدير، وفي حالة ما إذا كانت هذه الصادرات من تلك السلع والخدمات التي تنتج محليا، فقد يحدث أن ينخفض عرضها في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعارها مع وجود طلب متزايد عليها (السباعي بكري الشريبي، 2017، صفحة 91).

#### سادسا: الاستثمارات الأجنبية وتلوث البيئة

يرجع الاقتصاديون التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها التزايد السكاني الرهيب خاصة في الدول النامية، التقدم الصناعي، وزيادة درجة التقدم التكنولوجي، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تصاحب معها نقل التكنولوجيا فإنها بذلك تساهم في التلوث البيئي في الدول النامية، فكلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، والتي تستخدم أنواعا جديدة من الطاقة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، مما حمل حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، ولما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية اتجهت الشركات الأجنبية إلى زيادة نشاطها في البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود (بن سميعة و بورحلة، 19-22 أكتوبر 2015، صفحة 11).

#### سابعا: الأثر على السوق المحلي والاستثمارات المحلية

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في السوق، أو تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة التي تكفل لها القيادة السعرية، لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات (نصير، 2015، الصفحات 36-37).

يمكن للاستثمار الأجنبي بما له من قدرات تنافسية قوية أن يؤدي إلى القضاء على المنشآت والسلع المحلية المماثلة وتبعدها عن سوق المنافسة، نتيجة استخدام هذه الاستثمارات لفن إنتاجي وتكنولوجي متطور وكثيف رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في الدول النامية (هاشم محمد صدقة، 2008، صفحة 26).

#### ثامنا: الاستثمارات الأجنبية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية، وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر

يمكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

يعتبر أثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أهم صور الاستثمار الأجنبي ضار بالدول النامية، لأن هذه الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى وتستهدف تحقيق مصالحها، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغييرات الهيكلية المنشودة في الدول النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى نحو الدول النامية (حسن المغربي، 2011، الصفحات 165-166).

ونتيجة لكل ما سبق فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يسهم بدرجة كافية وملموسة في تحقيق تطور حقيقي في الدول النامية المضيفة لها، والتي تعمل فيها ولذلك فإن هناك ما يكاد يكون اتفاقا على أن الآثار السلبية للشركات هذه تفوق كثيرا آثارها الإيجابية، ورغم أهمية ما حققته من آثار إيجابية، إلا أنها تبقى محدودة في تحقيقها، وقياسا بالآثار السلبية التي رافقت عمل هذه الشركات ونشاطاتها في الدول النامية، وبالرغم من أن معظم الآثار الإيجابية لعمل ونشاط هذه الشركات قد تحققت في الدول المتقدمة، وبأقل قدرة من الآثار السلبية للدول المتقدمة، وبالذات في ظل اقتصاد المعرفة نتيجة اتساع عمل ونشاط الشركات هذه وامتداد عملها في مجالات متنوعة ومتعددة ومتزايدة وبخاصة في الدول النامية واعتمادا على تضمنه اقتصاد المعرفة من تقنيات متقدمة تحتكر تصديرها هذه الشركات (كافي و آخرون، 2017، صفحة 339).

## المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وهيكله واتجاهاته، وفي هذا المبحث سوف نعرض أهم المراحل التاريخية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الحديثة ومصادر تدفقاته، والتوزيع القطاعي لتلك التدفقات.

## المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم في هذا المطلب عرض المراحل التاريخية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم التغيرات التي طرأت عليه عبر الزمن، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مراحل: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)، الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية (1946-نهاية الثمانينات).

## أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى

ظهر الاستثمار الدولي في مهده الأولى على يد الفينيقيين الذين فكروا في إقامة نشاطات استثمارية في أماكن بعيدة عن محل إقامتهم، ومع الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي في أواخر القرنين 15 و16م برزت قوة رأس المال التجاري وهيمنته، فظهرت استثمارات خارج أوروبا عن طريق شركاتها الاستثمارية (شلغوم، 2012، صفحة 27).

تعد هذه الحقبة العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث امتازت بتوافق حركة رؤوس الأموال مع حركة الهجرة الخارجية من قلب مركز الرأسمالية في أوروبا آنذاك، وهذا ما عزز التوسع الاستعماري، خاصة في المستعمرات الاستيطانية القديمة كأمريكا الشمالية وأستراليا واستغلال الثروات المنجمية في بقية دول العالم، ولاشك أن الظروف الاقتصادية والسياسية كانت ملائمة إلى حد كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة آنذاك في ظل حالة من انخفاض بل انعدام الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، فهناك توافراً للفرص الاستثمارية في المستعمرات، وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رأس المال والتجارة، وحماية أكيدة من جانب الدول الاستعمارية لاستثماراتها الأجنبية، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية إنصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، لذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمار في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية (الحسن، 2014، الصفحات 47-49).

قبيل الحرب العالمية الأولى، تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من البلدان كبريطانيا، فرنسا وألمانيا، فبريطانيا التي عرفت قيام الثورة الصناعية تمكنت من تعظيم حصتها من التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، أما فرنسا فقد استثمرت أموالها في الخارج وقامت بإقراض كل من روسيا والإمبراطورية العثمانية، كما وجهت ألمانيا استثماراتها نحو أمريكا الجنوبية وبلغت حصة هذه البلدان من الاستثمارات الأجنبية في عام 1900 كما يلي: بريطانيا 11.7 مليار دولار، فرنسا 5.6 مليار دولار، وألمانيا 3.4 مليار دولار.

من بين العوامل التي ساعدت في ازدهار الاستثمارات الدولية، ما يلي: (دحمان، 2015-2016، الصفحات 50-

51)

- 1- قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد، الأمر الذي دفع إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل وفي الخارج بغية تلبية متطلبات الصناعة والتجارة؛
- 2- توجه الاستثمارات الدولية إلى أوروبا، ثم توجه جزء كبير منها إلى كل من الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، أستراليا، نيوزيلندا، والهند، في حين لم تنل البلدان النامية في آسيا وإفريقيا إلا جزءاً ضئيلاً (6.8% من إجمالي استثماراتها)؛
- 3- تمثل التوزيع القطاعي للاستثمارات الدولية بالنسب المئوية من إجمالي الاستثمارات كما يلي: قطاع النقل في السكك الحديدية 40.6%، القروض العامة 29.5%، الاستثمار في الموارد الأولية 10.3%، المصارف والبيوت المالية 8.4%.

### ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)

أدت الحرب العالمية الأولى إلى فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أم بالتدمير المادي أم المصادرة، (بن سميعة د.، 2017، صفحة 116) وقد أثر هذا على حجم الاستثمار الأجنبي الدولي، ففي سنة 1914 بلغ الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 15 مليار دولار، وكانت بريطانيا تصدر القائمة وتليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا (الخضر، 2004، صفحة 4)، وكان لظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانحياز قاعدة الذهب والأزمة الاقتصادية الكبرى خلال الفترة (1929-1933)، دوراً في انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حجم الإقراض الخاص كذلك، كما بدأت الدول المتضررة من ظروف الكساد وانكماش التجارة والحرب التجارية، بتصفية استثماراتها المملوكة في بعض المستعمرات، وإنصب اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات النفطية من قبل الشركات النفطية الكبرى، ورافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية (الحسن، 2014، صفحة 50)، والتي استمرت في تدعيم مكانتها كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الدول الأوروبية التي تدهورت أوضاعها المالية والاقتصادية من جراء الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1945 بلغت استثماراتها الخارجية نسبة 59.1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تليها بريطانيا وفرنسا، وألمانيا بـ 24.5% و 4.7% و 1.1% على الترتيب، والباقي لدول العالم الأخرى (شلغوم، 2012، صفحة 30).

### ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية (1946-نهاية الثمانينات)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتساعد موجة الاستقلال السياسي في البلدان النامية ازدادت حاجة هذه البلدان للأموال لإعادة ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصادها، وهذا ما جعل الطلب على الأموال أكبر من عرضها بكثير، حيث تطورت التدفقات الرأسمالية الخاصة تبعاً لتزايد التحرر الاقتصادي وانتشار الرأسمالية عالمياً إلى أشكال أكثر تطوراً، فقد بلغ متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1965-1970) حوالي 6.6 مليار دولار ثم ارتفع ليصل إلى حوالي 50 مليار دولار في المدة

(1983-1980) وبذلك تكون الاستثمارات قد تضاعفت 8 مرات بين النصف الثاني من عقد الستينات إلى النصف الأول من عقد الثمانينات للقرن الماضي (الحسن، 2014، صفحة 52).

تركزت الاستثمارات الأجنبية (خاصة الأمريكية) في البلدان الصناعية، أوروبا الغربية وكندا واليابان، مع تدني نسبة اتجاه هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية، ويرجع ذلك لسببين: الأول ارتفاع معدلات الأرباح في البلدان الصناعية مقارنة بالبلدان النامية، والثاني محاولة البلدان النامية تحقيق الاستقلال الاقتصادي وما تبع ذلك من تأميم الكثير من الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، خاصة مع تزايد النزعة الاشتراكية (عبد العال، 2012، صفحة 332).

في خضم أزمة المديونية العالمية وصعوبة الحصول على القروض والمنح والمساعدات الأجنبية، تبنت أغلب الدول برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتبني برامج الخصخصة من أجل خلق وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه، حيث توقفت العديد من الدول النامية (كالأرجنتين، البرازيل، الفلبين والمكسيك) عن دفع أعباء ديونها واتجاهها إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة، لتتراوح النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين 20% إلى 80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول (عميش، 2016-2017، الصفحات 57-58).

وفي ظل كل هذه التطورات عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات كبيرة على المستوى العالمي سواء الصادر أو الوارد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): نصيب الدول النامية والمتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1975-

1989)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الوارد العالمي	الدول النامية		الصادر العالمي	الدول المتقدمة	
		المبلغ	%		المبلغ	%
1975	26392	9538	36,13	28488	63,8	16854
1976	21931	6400	29,18	28362	70,8	15531
1977	27044	6906	25,5	28687	74,4	20138
1978	34244	8876	25,91	39313	74,0	25368
1979	41895	8116	19,37	62752	80,6	33779

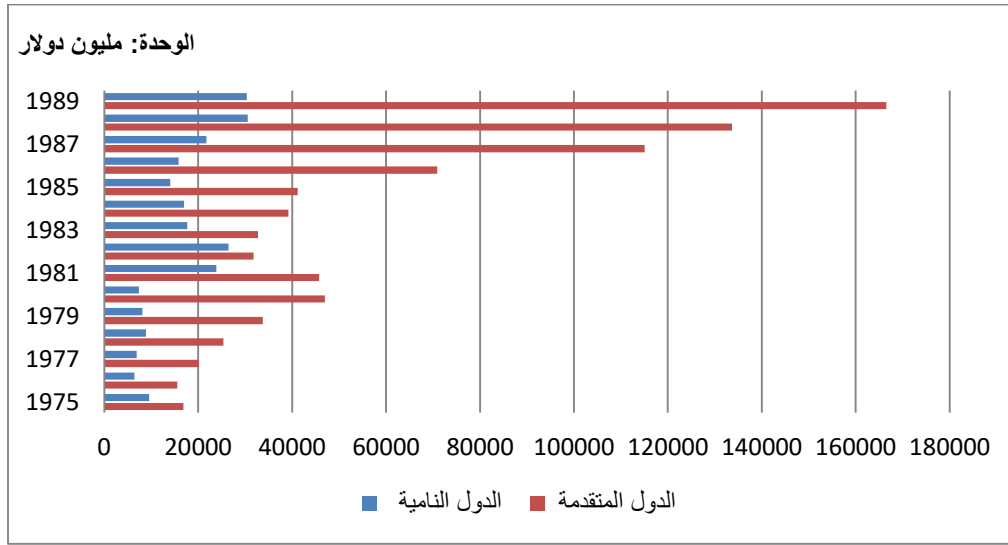


94,76	49357	5,23	2728	52085	86,3 5	46976	13,59	7396	54396	<b>1980</b>
97,44	50824	2,55	1335	52159	65,7 2	45734	34,25	23834	69580	<b>1981</b>
92,48	25241	7,51	2051	27292	54,5 3	31754	45,46	26468	58222	<b>1982</b>
94,64	35686	5,35	2019	37705	64,8 7	32692	35,09	17683	50393	<b>1983</b>
95,01	47997	4,97	2515	50513	69,7 9	39196	30,22	16972	56161	<b>1984</b>
94	58378	5,99	3726	62104	73,7 8	41196	25,20	14070	55831	<b>1985</b>
94,99	91929	5,01	4849	96777	81,7 8	70893	18,26	15832	86695	<b>1986</b>
95,50	135623	4,49	6382	14200 5	84,0 9	11509 6	15,90	21763	13686 6	<b>1987</b>
93,62	170386	6,37	1160 1	18198 7	81,3 7	13364 7	18,60	30558	16422 8	<b>1988</b>
92,91	214552	7,08	1636 2	23091 4	84,5 6	16653 2	15,42	30368	19693 6	<b>1989</b>
95.86		4.13			74.0 4		25.87			المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع:

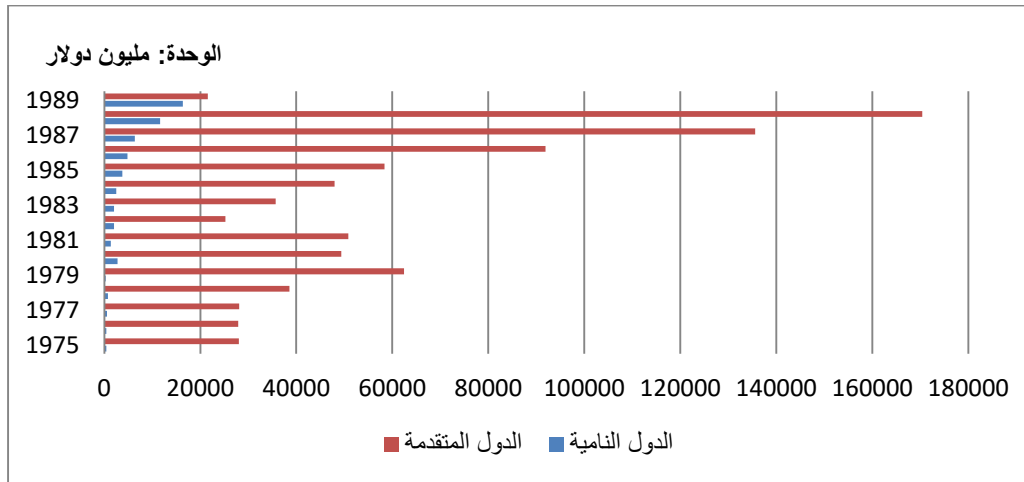
<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740/25/11/2019>, 22:09h

الشكل رقم (02-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03)

الشكل رقم (02-02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03)

نلاحظ من الجدول رقم (02-03) ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1975-1989) بالرغم من فترات الانتعاش والانكماش التي تخللتها هذه الفترة ومن أبرزها أزمة المديونية سنة 1982، حيث تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حوالي 6 مرات على مستوى العالم خلال الفترة (1975-1989)، إذ انتقل من 26392 مليون دولار سنة 1975 إلى 196936 سنة 1989، وتضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر حوالي 7 مرات على المستوى العالمي خلال نفس الفترة، لينتقل من 28488 مليون دولار سنة 1975 إلى 230914 مليون دولار سنة 1989.

وقد استحوذت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال هذه الفترة بحوالي 74%، أما البلدان النامية تبقى نسبتها محدودة رغم ارتفاعها التدريجي والتي قدرت بحوالي 25%، أما بالنسبة للتدفقات الصادرة تعتبر الدول المتقدمة المصدر الأكبر للاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة بحوالي 95%.

### المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (1990-2019)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا منذ نهاية الثمانينات وقد شمل هذا التوسع لتلك التدفقات الدول المتقدمة باعتبارها كأكبر الدول المتلقية له، بالإضافة إلى الدول النامية، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح التدفقات الإجمالية الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، والتوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه التدفقات خلال الفترة (1990-2019).

#### أولا: التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

بعد معدلات النمو المذهلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من الثمانينات، أين بلغت التدفقات الواردة ذروتها سنة 1990 بقيمة تقدر بـ 207 مليار دولار والتي تضاعفت بـ 3.7 مرة عن قيمتها سنة 1985، لترتفع هذه التدفقات إلى 1433 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2005-2007)، كما تزايدت التدفقات الصادرة من 241 مليار دولار سنة 1990 إلى 1501 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2005-2007)، وبعدها عادت هذه التدفقات إلى الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وكان لها آثار عميقة على التدفقات الواردة والصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار تداعياتها على أكبر الاقتصاديات المصدرة والمستوردة لهذا النوع من الاستثمارات مسجلة كل من التدفقات الواردة والصادرة على التوالي 1198، 1175 مليار دولار سنة 2009، ورغم الانتعاش المسجل في التدفقات الواردة والصادرة خلال سنة 2011 والتي قدرت بـ 1524، 1694 مليار دولار على التوالي، وتعتبر هذه الزيادات طفيفة مقارنة بتدفقات سنة 2007 (الواردة: 1833 مليار دولار، والصادرة: 1997 مليار دولار)، وهذا ما يؤكد عمق الأزمة وتداعياتها على أهم الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن سرعان ما ارتفعت التدفقات الواردة سنة 2015 مسجلة 1774 مليار دولار، كما تزايدت التدفقات الصادرة بـ 1594 مليار دولار، وفي سنة 2016 شهدت التدفقات الواردة تراجعاً طفيفاً بمقدار 28 مليار دولار وبنسبة 1.6% من 1774 مليار دولار إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار وبنسبة 18.2% إلى 869 مليار دولار خلال سنة 2016، في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26728 مليار دولار بنهاية السنة، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و..، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017، صفحة 13) والأرصدة الصادرة ارتفعت إلى 26160 مليار دولار.

كما شهدت التدفقات الواردة سنة 2017 تراجعاً كبيراً بمقدار 438 مليار دولار بنسبة 23.4% من 1746 مليار دولار سنة 2016 إلى 1497 مليار دولار سنة 2017 وذلك مع انخفاض صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار

193 مليار دولار ونسبة 21.8% إلى 694 مليار دولار، في حين ارتفعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 14% لتبلغ 31524 مليار دولار بنهاية سنة 2017، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و.، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2018، صفحة 12) و32383 مليار دولار أرصدة صادرة سنة 2017.

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضها سنة 2018، حيث انخفضت بنسبة 13% من 1497 مليار دولار إلى 1297 مليار دولار سنة 2018، ويعتبر هذا الانخفاض الثالث على التوالي، كان ذلك بشكل رئيسي بسبب الإعادة الكبيرة للأرباح الأجنبية المتراكمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالولايات المتحدة في الربعين الأولين من سنة 2018، في أعقاب الإصلاحات الضريبية التي أدخلت في نهاية سنة 2017، وعلى الرغم من ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 18% (من 694 مليار دولار سنة 2017 إلى 816 مليار دولار سنة 2018). (UNCTAD, World Investment Report 2019, Special Economic Zones, 2019, p. 2)

واصل الإنتاج الدولي في التوسع، حيث ارتفعت القيم التقديرية للمبيعات والقيمة المضافة للشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسيات سنة 2018 بنسبة 3% و8% على التوالي، وبلغ توظيف الشركات التابعة الأجنبية 76 مليون، بمعدل نمو سنوي قدره حوالي 3%، (UNCTAD, World Investment Report 2019, Special Economic Zones, 2019, p. 18) كما ساهمت في تكوين ناتج محلي إجمالي قدر به 84713 مليار دولار، وتكوين رأس المال الثابت بقيمة 21378 مليار دولار.

لتسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفاعا سنة 2019، حيث إرتفع من 1297 مليار دولار سنة 2018 إلى 1540 مليار دولار سنة 2019، على الرغم من انخفاض عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود (من 816 مليار دولار سنة 2018 إلى 483 مليار دولار سنة 2019).

واصل الإنتاج الدولي في التوسع، حيث ارتفعت القيم التقديرية للمبيعات والقيمة المضافة للشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسيات سنة 2019 بنسبة 1.9% و7.4% على التوالي، وبلغ توظيف الشركات التابعة الأجنبية 76 مليون، بمعدل نمو سنوي قدره حوالي 3%، كما ساهمت في تكوين ناتج محلي إجمالي قدر به 87127 مليار دولار، وتكوين رأس مال ثابت بقيمة 21992 مليار دولار، وفي الجدول التالي سنعرض بعض المؤشرات للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2019).

الجدول رقم (02-04): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2011	2009	المتوسط -2005 2007	1990	البند
1540	1297	1497	1746	1774	1524	1198	1433	207	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
1314	1014	1425	1452	1594	1694	1175	1501	2241	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة
36470	32272	31524	26728	25191	20438	18041	14588	2081	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
34571	30975	32383	26160	24925	21168	19326	15812	2093	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
1953	1799	1691	1511	1480	1359	960	1020	75	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6.7	6.8	6.8	6.0	6.2	7.1	5.6	7.3	4.2	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي الوارده%
1841	1792	1661	1376	1382	1470	1049	1100	122	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
6.2	6.4	6.3	5.5	5.7	7.3	5.6	7.2	6.1	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي الصادرة%
483	816	694	869	735	526	250	703	99	عمليات الاندماج والتملك للشركات عبر الحدود
31288	27247	26580	25649	26019	27877	23866	20656	5102	مبيعات الشركات الأجنبية
8000	7257	6711	5919	6002	71183	6392	4949	1018	القيمة المضافة للشركات
11211	11046	10491	11283	10862	82131	74910	43623	4599	مجموع أصول الشركات الأجنبية
1	8	5	3	1					
82360	75897	73571	82140	79817	69065	59877	51593	21458	العمالة المستخدمة في الشركات الأجنبية (بالآلاف)
87127	84713	80118	75259	74178	69660	57920	50411	22206	الناتج المحلي الإجمالي
21992	21378	20039	18451	18533	15770	12735	11208	5109	تكوين رأس المال الثابت

391	370	355	328	326	242	200	156	29	عائدات الإتاوات ورسوم التراخيص
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----	--------------------------------

Source: UNCTAD, World Investment Report, International Production beyond the Pandemic, United Nations, 2020, p22.

UNCTAD, World Investment Report, Special Economic Zones, United Nations Geneva, 2019, p18.

UNCTAD, World Investment Report, Investment and The Digital Economy, United Nations Geneva, 2017, p26.

UNCTAD, World Investment Report, Towards a New Generation of Investment Policies, United Nations New York and Geneva, 2012, p23.

### ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى التوزيع الجغرافي الوارد والصادر على الصعيد العالمي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1990-2019).

#### 1- التدفقات الواردة:

شهد التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر تباينا في اتجاهاته خلال العقدين الأخيرين، فقد كان نصيب الدول المتقدمة سنة 1990 حوالي 172.5 مليار دولار أي بنسبة 83% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة علميا، (صالح، 2019، صفحة 84) وإستمر نصيبها في التزايد حتى سنة 2000، حيث بلغت حصتها من التدفقات الواردة حوالي 1005 مليار دولار، بزيادة قدرها 21% بالنسبة لسنة 1999، وتكرزت نسبة 71% من إجمالي هذه التدفقات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر متلق للتدفقات الاستثمارية الواردة بحوالي 281 مليار دولار، تليها ألمانيا بـ 176 مليار دولار، ثم بريطانيا بـ 130 مليار دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و.، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001).

وقد شهدت التدفقات الاستثمارية نحو الدول المتقدمة انخفاضا متتاليا منذ سنة 2001، مسجلة 367 مليار دولار سنة 2003، وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 30 مليار دولار أي بنسبة 53%، وهو أدنى مستوى له منذ 12 سنة، (مؤتمر الأمم المتحدة، 2004، صفحة 1) وقد يعود هذا التراجع لأحداث 11 سبتمبر 2001، وتراجعت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا الوسطى والشرقية، من 31 مليار دولار إلى 21 مليار دولار.

في سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة 45%، لتصل إلى 857 مليار دولار، واستعادت الولايات المتحدة موقعها كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، متجاوزة المملكة المتحدة، وظل الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة مضيضة، حيث حصل على 41% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. (UNCTAD, World Investment Report 2007, Transnational Corporations, extractive industries and development, 2007, p. 4)

منذ سنة 2008 تدهورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، مسجلة انخفاضا بنسبة 29 %، إلى 962 مليار دولار، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، ومع انهيار الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية أو اقترابها من الركود الاقتصادي، في النصف الأول من سنة 2009، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة 30 إلى 50% مقارنة بالنصف الثاني من سنة 2008 ، (UNCTAD, World Investment Report 2009 , Transnational Corporation Agricultural Production and Development, 2009, p. 4) ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بقوة سنة 2011، حيث بلغت 748 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 21% بنسبة لسنة 2010، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 19%، ويرجع ذلك أساسا إلى عمليات الشراء والاندماج الكبيرة عبر الحدود من جانب الشركات عبر الوطنية الأجنبية، بالإضافة إلى أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى زيادة مبالغ الأرباح المعاد استثمارها. (UNCTAD, World Investment Report 2012, Transnational Corporations, Towards a New Generation of Investment Policies, 2012, p. 3)

في سنة 2016 حققت الدول المتقدمة تدفقا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية تقدر بـ 1198 مليار دولار، وسجل انخفاضا سنة 2017 بمقدار الثلث إلى 759 مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى التغيرات في الهياكل القانونية أو الملكية للشركات متعددة الجنسيات التي أثرت على عمليات الاندماج وإعادة تشكيل الشركات عبر الحدود، حيث سجلت الولايات المتحدة انخفاضا في التدفقات بنسبة 40% (من 466 مليار دولار سنة 2015 و 457 سنة 2016 إلى 275 مليار دولار سنة 2017). (UNCTAD, World Investment Report 2018, Transnational Corporations, Towards a New Generation of Investment Policies, 2018, p. 3)

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة سنة 2018 أدنى مستوى لها منذ 2004، وانخفضت بنسبة 27 %، والتي قدرت بـ 556.9 مليار دولار وكانت التدفقات إلى أوروبا تقدر بـ 171.9 مليار دولار بينما كانت تلك الموجهة إلى أمريكا الشمالية أكثر مرونة، وانخفضت بنسبة 4 % إلى 291.4 مليار دولار. (UNCTAD, World Investment Report 2019, Special Economic Zones, 2019, p. 3)

أما بالنسبة للدول النامية فقد عرفت تزايدا متتاليا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، نتيجة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود عن رؤوس الأموال الأجنبية، وتقديم العديد من الحوافز الضريبية، وتحسين مناخ الاستثمار بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، (صالح، 2019، صفحة 89) حيث تعتبر دول شرق وجنوب شرق آسيا المتلقي الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث تقدر حصتها بـ 428.2 مليار دولار سنة 2018، وتليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ 146.7 مليار دولار من نفس السنة.

في سنة 2019، إرتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بنسبة 5% ليصل إلى 800 مليار دولار رغم حالات عدم اليقين لدى المستثمرين من جراء التوترات التجارية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتكررت في أوروبا بزيادة نسبتها 18% لتبلغ 429 مليار دولار، مما يعزى أساسا إلى قفزات في بضعة اقتصادات مثل إيرلندا وسويسرا، بعد تراجع

حاد في المنطقة، فقد تراجع حجم هذا الاستثمار في الولايات المتحدة، وهي أكبر اقتصاد متلق بنسبة 3% ليصل إلى 246 مليار دولار، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2%، لتصل إلى 685 مليار دولار.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنسبة 10%، لتصل إلى 45 مليار دولار، وأدى فتور نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي وتضاؤل الطلب على السلع الأساسية إلى كبح التدفقات إلى البلدان التي تحتذب استثمارات متنوعة والبلدان التي تحتذب استثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية على حد سواء، على الرغم من أن عدداً قليلاً منها تلقى قدرات أكبر من التدفقات الواردة من مشاريع جديدة كبرى، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 حيث تفاقم الركود بانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية بسبب ما يميز القارة من استثمارات موجهة نحو الموارد، وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول آسيا بنسبة 5% لتصل إلى 474 مليار دولار، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض بنسبة 13% في قيمة الاستثمار في شرق آسيا التي بلغت 233 مليار دولار ولاسيما تناقص الاستثمار في هونغ كونغ، الصين وجمهورية كوريا، باعتبارها المنطقة الأولى التي شهدت إجراءات الإغلاق بسبب الجائحة (مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي 2020، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، 2020، الصفحات 4-11)، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019)



الجدول رقم (02-05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دولار

المنطقة	2015	2016	2017	2018	2019
الدول المتقدمة	1268.6	1197.7	759.3	556.9	800
أوروبا	715	611.7	384	171.9	429
أمريكا الشمالية	511.5	507.8	302.1	291.4	297
الدول النامية	728.8	656.3	690.6	706	685
إفريقيا	56.9	46.5	41.4	45.9	45
آسيا	514.4	473.3	492.7	511.7	474
شرق وجنوب شرق آسيا	432	387	412	428.2	389
شرق آسيا	317.8	270.3	267.8	279.5	233
جنوب آسيا	51.2	54.2	52.3	54.2	57
غرب آسيا	31.2	32.1	28.4	29.3	28
أمريكا اللاتينية والكاريبي	155.9	135.3	155.4	146.7	164
أوقيانوسيا	1.6	1.1	1.1	1.7	1
الدول المتحوّلة	36.4	64.7	47.5	34.2	55
العالم	2033.8	1918.7	1497.4	1297.2	1540

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الاستثمار، الكويت، 2019، ص 13.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2020، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، ص 8.

## 2- التدفقات الصادرة:

إذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة في الدول المتقدمة كنسبة من التدفق الصادر العالمي من 89.24% في متوسط الفترة (1990-1994) إلى 91.90% في متوسط الفترة (1998-2003)، وقد سجلت الدول المتقدمة أعلى مستوى لها من التدفقات الصادرة سنة 2007 بما يقدر بـ 1843 مليار دولار لتسجل بعدها انخفاضاً كبيراً بسبب الأزمة المالية العالمية والذي قدر بـ 815 مليار دولار سنة 2009.

في حين سجلت الدول النامية والدول الانتقالية ارتفاعا شديدا في التدفقات الصادرة بعد إن كانت هذه التدفقات لا تكاد تذكر أو ضئيلة حتى أواسط الثمانينات فقد بلغ مجموعها 282 مليار دولار سنة 2009، أي ما يعادل نحو 26% من المجموع العالمي. (UNCTAD, World Investment Report 2009 , Transnational Corporation Agricultural Production and Development, 2009, p. 3)

في سنة 2011 حققت الدول المتقدمة ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 1128 مليار دولار أي بنسبة 72.14% من التدفق العالمي، وفي سنة 2015 ازدادت نسبة البلدان المتقدمة من التدفقات الصادرة العالمية بنسبة 82% ووصلت إلى 1243 مليار دولار، بعد أن تراجعت على مدى 3 سنوات السابقة (مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي 2016، 2016، صفحة 5).

في سنة 2018، خفضت الشركات متعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة 40% إلى 558 مليار دولار، ونتيجة لذلك انخفضت حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجه إلى الخارج إلى 55% وهي أدنى نسبة مسجلة على الإطلاق. (UNCTAD, World Investment Report 2019, Special Economic Zones, 2019, p. 5)

وتصدر الدول الأوروبية قائمة الدول المتقدمة من تدفقات الصادرة لسنة 2018، حيث حققت ما قيمته 418.4 مليار دولار، وتليها أمريكا الشمالية والتي سجلت انخفاضا بقيمة سالبة قدرت بـ -13.1 مليار دولار من نفس السنة بسبب عدم إعادة استثمار أرباح الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية وإعادة تمها إلى الوطن تماشيا مع الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الحكومة الأمريكية.

أما بالنسبة للدول النامية فتصدر دول شرق وجنوب شرق آسيا التدفقات الصادرة من الدول النامية سنة 2018 بمقدار 341.1 مليار دولار، وتليها دول غرب آسيا بـ 49.2 مليار دولار.

وفي سنة 2019 ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات المتقدمة بنسبة 72% ليصل إلى 917 مليار دولار وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى انحسار آثار الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2017 التي تسببت في تدفقات سلبية كبيرة إلى الخارج في 2018، أما في الدول النامية انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ليصل سنة 2019 إلى 373 مليار دولار، فيما يخص قارة آسيا انخفضت التدفقات الخارجة بنسبة 19% لتصل إلى 328 مليار دولار بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية والتوترات الجيوسياسية وتقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الصين ونقص عمليات الدمج والتملك من الشركات التي تتخذ من آسيا مقرا لها بنسبة 52% إلى 43 مليار دولار (مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي 2020، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، 2020، صفحة 11).

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (02-06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	المنطقة
917	558.4	925.3	1105.1	1243.5	الدول المتقدمة
475	418.4	375.5	579.6	774.9	أوروبا
202	13.1-	380.2	359.2	331.8	أمريكا الشمالية
373	417.6	461.7	419.9	407	الدول النامية
5	9.8	13.3	9.5	9.7	إفريقيا
328	401.5	411.9	399.1	372.6	آسيا
280	341.1	361.7	352.8	324.2	شرق وجنوب شرق آسيا
	271.5	290.8	302.7	255.2	شرق آسيا
12	11.2	11.5	5.5	7.8	جنوب آسيا
36	49.2	38.8	40.8	40.5	غرب آسيا
42	6.5	36.4	11.1	24.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1-	0.2-	0.1	0.1	0.1-	أوقيانوسيا
24	38.2	38.5	25.2	32.1	الدول المتحولة
1314	1014.2	1425.4	1550.1	1682.6	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الاستثمار، الكويت، 2019، ص 13.

### ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

ندرك من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بأن بنيته وأشكاله تتغير وفق الزمن، فمع تطور هذا النوع من الاستثمار تركزت الاستثمارات سابقاً في قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي السبعينات كان الاهتمام بالقطاع الصناعي الذي كان جذاباً مقارنة بالقطاع الأولي ومنذ الثمانينات أصبح قطاع الخدمات هو المفضل والجاذب للمستثمرين الأجانب (دحماني، 2016-2015، صفحة 68).

لكن في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الرئيسية الثلاثة: الأولية، الصناعة التحويلية والخدمات، ففي سنة 2005 كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي يمثل أقل من عشر إجمالي

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهو أقل من حصته سنة 1990، في حين كان التصنيع يمثل أقل بقليل من ثلث إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30%، والذي سجل انخفاضاً ملحوظاً من حصته البالغة 41% سنة 1990، أما قطاع الخدمات فقد استحوذ على ما يقارب ثلثي إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 61% بعدما كانت نسبتها تقارب 49% سنة 1990. (UNCTAD, World Investment Report 2007, Transnational Corporations, extractive industries and development, 2007, p. 22)

وخلال الأزمة المالية العالمية 2008 تراجع الاستثمار في قطاع الخدمات إلى 41%، وعرف قطاع الصناعة ارتفاعاً بنسبة 46% مقابل 33% سنة 2007، 30% سنة 2009، وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية الناتجة عن عولمة الأسواق المالية حيث قامت الشركات الصناعية باستثمار فوائضها المالية والتي قاربت للإفلاس لولا تدخل حكوماتها عن طريق الدعم، أما بالنسبة للقطاع الأولي فشكل جزء ضئيلاً رغم الارتفاع المحسوس في نسبة الاستثمارات الموجهة إليه التي نمت في أنشطة التعدين والمناجم واستخراج البترول والتي بلغت نسبة 7% سنة 2007، 19% سنة 2009 (دحماني، 2015-2016، صفحة 68).

في سنة 2012 بلغ نصيب قطاع الخدمات حوالي 63% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقطاع التصنيع نسبة 26%، أما القطاع الأولي بلغ نصيبه 7% فقط ويعود سبب تزايد نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات إلى التحرير المتزايد لهذا القطاع في الدول المضيفة، والتطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري، (UNCTAD, World Investment Report 2012, Transnational Corporations, Towards a New Generation of Investment Policies, 2012, p. 12) بقية حصة كل من القطاع الصناعي والأولي ثابتة تقريباً 26% و 6% على التوالي، وفي قطاع الخدمات سجل ارتفاعاً طفيفاً قدرت نسبته 65% ويتبين من خلال إلقاء نظرة على حصة قطاع الخدمات أنها تعطي انطباعاً مضخماً عن أهمية هذا القطاع في مجال الاستثمار عبر الحدود، فثمة جزء كبير منه في قطاع الخدمات يتعلق بفروع الشركات الأجنبية في القطاع الأولي والشركات متعددة الجنسيات في القطاع الصناعي تمارس أنشطة شبيهة بأنشطة قطاع الخدمات، بما في ذلك وظائف المقر أو المكاتب الخلفية، وعمليات الشركات المالية القابضة، ومراكز المشتريات أو العمليات اللوجستية وخدمات التوزيع وأنشطة البحث والتطوير، حيث تنسب هذه الأنشطة إلى قطاع الخدمات باعتبارها الفئة البديلة (مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار العالمي 2017) (الاستثمار والاقتصاد الرقمي)، 2017، صفحة 12).

في سنة 2018 وحسب ما ورد في (Word Investment report 2019) لم تتوفر إحصائيات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بصفة إجمالية، بل توفرت إحصائيات التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والشراء، والتي بلغت قيمة صافي عمليات الاندماج والشراء العالمية كنسبة مئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2018، حوالي 62%، أي بقيمة 816 مليار دولار، حيث سجل ارتفاع في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود سنة 2018 في صناعة المواد الكيميائية وقطاع الخدمات، وفي مجال التصنيع، بقي صافي مبيعات عمليات الاندماج والشراء على المستوى العالمي قريباً من

مستوى سنة 2017، وانخفضت الصفقات في صناعة الأدوية، التي وصلت إلى 113 مليار دولار في سنة 2015، للعام الثالث على التوالي إلى 28 مليار دولار، صناعة المواد الكيميائية للتعويض عن الانخفاض في القطاع الأولي.

وفي قطاع الخدمات، ارتفع صافي مبيعات عمليات الاندماج والشراء بأكثر من الثلث إلى 469 مليار دولار، وكان بسبب الزيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء في الصناعة المالية، التي تضاعفت تقريبا لتصل إلى 108 مليار دولار، والتي شملت صناديق الاستثمار العقاري على وجه الخصوص. (UNCTAD, World Investment Report 2019, Special Economic Zones, 2019, p. 7)

## المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سعت الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، محاولة في ذلك خلق بيئة استثمارية أكثر مواءمة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بإدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وفيما يلي سنعرض نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي الوارد والصادر وكذا التطرق إلى وضعية الاستثمارات العربية البينية.

## المطلب الأول: نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

تحتل الدول العربية بنصيب متواضع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي رغم التحسن الذي شهدته تلك التدفقات خاصة منذ بداية النصف الثاني من عقد تسعينات القرن الماضي، إذ سجلت الدول العربية تدفقا ما قيمته 2.94 مليار دولار كمتوسط الفترة (1990-1995)، وشهد زيادات ملحوظة متتالية حيث بلغت 5.40 مليار دولار كمتوسط الفترة (1996-2000)، لتصل إلى 70.04 مليار دولار سنة 2006، وبالرغم من ذلك الارتفاع إلا أن النصيب النسبي لتلك التدفقات لم يتجاوز 1.1% من إجمالي التدفقات لهذا الاستثمار في العالم و 6.7% من إجمالي التدفقات نحو الدول النامية، وترجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هذا الارتفاع منذ بداية منتصف التسعينات إلى التحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية، لاسيما وأن معظمها قد قامت خلال تلك الفترة بإصدار أو مراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة والتجارة والأسواق المالية (قبلان، 2008، الصفحات 211-212).

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في الارتفاع لتصل إلى 88.5 مليون دولار سنة 2008، وتمثل هذه التدفقات 5.98% من الإجمالي العالمي، و 15.31% من إجمالي الدول النامية، وسنة 2011 شهدت انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية بقيمة 44.9 مليار دولار وهذا راجع إلى تبعات الأزمة المالية العالمية وانكماش الطلب العالمي، وبالتالي انخفاض النصيب النسبي للدول العربية من إجمالي العالمي إلى 2.88% ومن إجمالي الدول النامية إلى 6.76%، وهذا بالرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي ونحو الدول النامية، وإستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2015 والتي سجلت 25.5 مليار دولار، ويعود هذا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته بعض الدول العربية، وبالتالي انخفاض نصيب الدول العربية من الإجمالي العالمي إلى 1.25%، ومن إجمالي الدول النامية إلى 3.49%، مقابل ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ونحو الدول النامية.

ليسجل تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد للدول العربية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 2.3% لتبلغ 34.7 مليار دولار سنة 2019، حيث بلغت حصة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية 2.3% من مجموع التدفقات العالمية البالغة 1540 مليار دولار، كما تمثل 5.1% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية والبالغة 685 مليار دولار، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و..

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، 2020، (صفحة 38) والجدول التالي يوضح تطور نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2019):

الجدول رقم (02-07): نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دولار

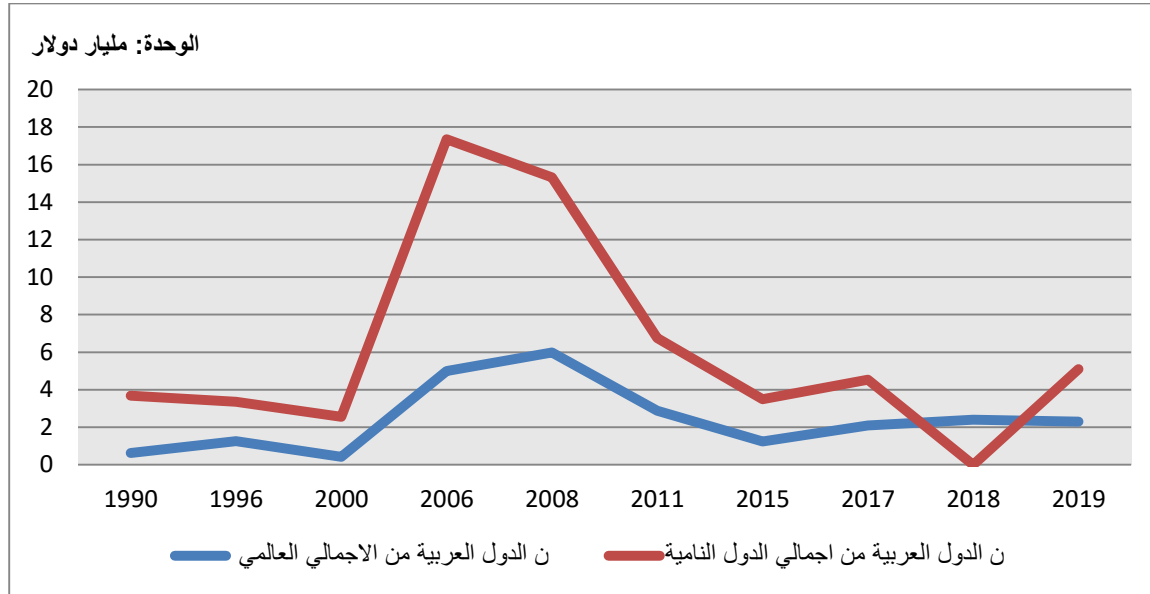
السنوات	إجمالي الدول العربية	العالم	الدول النامية	حصة الدول العربية من إجمالي العالم %	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية %
1990	1.2	204.8	34.64	0.62	3.69
1996	4.93	388.8	147.13	1.26	3.35
2000	5.93	1356.61	231.58	0.43	2.56
2006	70.04	1403.25	403.56	4.99	17.35
2008	88.5	1479.74	578	5.98	15.31
2011	44.9	1561.35	665.06	2.88	6.76
2015	25.5	2033.80	728.81	1.25	3.49
2017	31.3	1497.37	690.57	2.09	4.53
2018	31.2	1297.15	706.04	2.40	4.42
2019	34.7	1540	685	2.3	5.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع التالي:

- <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740/23/03/2020>, 15:45h.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، ص 38.

الشكل رقم (02-03): نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2019)



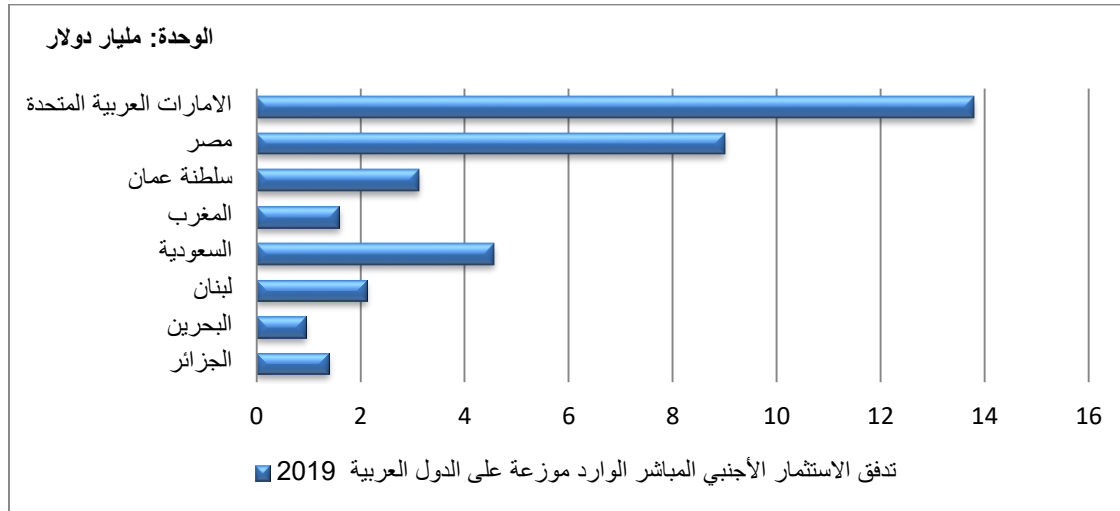
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-07)

أما على المستوى القطري خلال سنة 2019 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت الإمارات العربية المتحدة بما يقارب 14 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بحوالي الثلث عن سنة 2018، ويعود ذلك أساساً إلى عقد صفقات استثمارية كبرى في قطاع النفط والغاز خاصة في إمارة أبوظبي، تليها مصر في المركز الثاني والتي حافظت على موقعها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال هاته السنة حيث حققت زيادة في التدفقات الواردة إليها بنسبة 10.7% لتبلغ 9 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة والتي أدت إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مدفوعاً بصناعة النفط والغاز، إلا أن القطاعات غير النفطية، لاسيما الاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات باتت تجذب المستثمرين الأجانب، كما جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بحوالي 4.6 مليار دولار، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى المملكة للعام الثاني وذلك في إطار سياسة الاستثمار الجديدة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الأوسع في إطار مبادرة رؤية السعودية 2030 والتي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و.، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار، 2019، صفحة 7)، ثم حلت سلطنة عمان رابعة بقيمة 3.12 مليار دولار ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 2.12 مليار دولار، تليها لبنان في المرتبة المغرب بـ 1.59 مليار دولار، ثم حلت الجزائر سابعة بـ 1.38 مليار دولار.

يعود سبب تصدر الإمارات المرتبة الأولى إلى توفر مناخ استثماري ملائم يتميز بالانفتاح الاقتصادي، بنية تحتية قوية، قوانين تشريعية مرنة وتكنولوجية متطورة، مما جعلها وجهة جاذبة لأكبر عدد من المستثمرين.



الشكل رقم (02-04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد موزعة حسب الدول العربية لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، 2020، ص 38.

#### المطلب الثاني: نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية عدم استقرار وتذبذب كبير بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990-2003)، حيث سجلت أدنى قيمة سالبة في هاته الفترة بـ 1.8 مليار دولار، إلا أن النصيب النسبي للدول العربية خلال هاته الفترة يكاد ينعدم إذ لم يتجاوز 0.05% من الإجمالي العالمي، ونسبة سالبة -0.93% من إجمالي الدول النامية.

خلال الفترة (2004-2008) شهدت التدفقات الصادرة من الدول العربية تزيادا ملحوظا واتجاها تصاعديا حيث سجلت سنة 2008 بقيمة 44.19 مليار دولار، والتي تمثل 2.59% من الإجمالي العالمي و16.12% من إجمالي الدول النامية، وفي سنة 2009 عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الانخفاض مسجلا 18.78 مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض إلى تخوف المستثمرين من مخاطر الاستثمار في الخارج بسبب الأزمة المالية العالمية، لينخفض نصيب الدول العربية إلى 1.71% من الإجمالي الصادر العالمي، و7.69% من الإجمالي الصادر للدول النامية.

في الفترة (2010-2018) شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، ففي سنة 2010 سجلت 20.9 مليار دولار، ليرتفع إلى 42.58 مليار دولار سنة 2013، وبذلك يرتفع نصيب الدول العربية من الإجمالي العالمي الصادر إلى 3.09%، و11.44% من إجمالي الدول النامية، وفي سنة 2018 تم تسجيل رقم قياسي منذ بداية التسعينات بعد سنة 2008 بقيمة 47.79 مليون دولار، ليرتفع نصيب الدول العربية إلى 4.71% من الإجمالي العالمي، و 11.44% من إجمالي الدول النامية الصادر، والجدول التالي يوضح لنا نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2018):

الجدول رقم (02-08): نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2018)

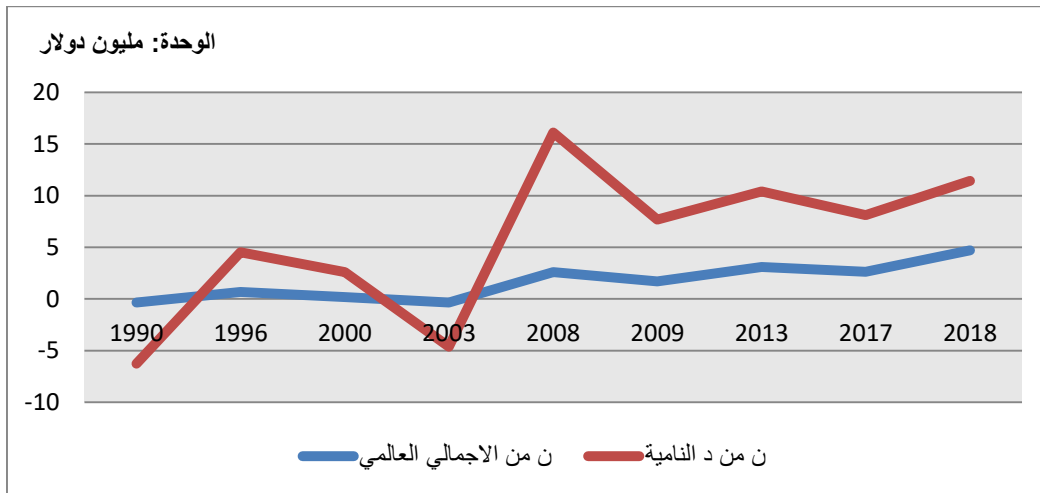
الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الدول العربية	العالم	الدول النامية	نصيب الدول العربية من الإجمالي العالمي %	نصيب الدول العربية من إجمالي الدول النامية %
1990	0.82-	243.87	13.1	0.33-	6.25-
1996	2.73	392.10	60.26	0.69	4.53
2000	2.3	1163.73	88.77	0.19	2.59
2003	1.84-	529.87	39.90	0.34-	4.61-
2008	44.19	1701	274	2.59	16.12
2009	18.78	1098.5	244.12	1.71	7.69
2013	42.58	1376.64	408.69	3.09	10.42
2017	37.5	1425.44	461.65	2.63	8.12
2018	47.79	1014.17	417.55	4.71	11.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740/28/03/2020>, 13:09h

الشكل رقم (02-05): نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر العالمي والدول النامية خلال الفترة (1990-2018)

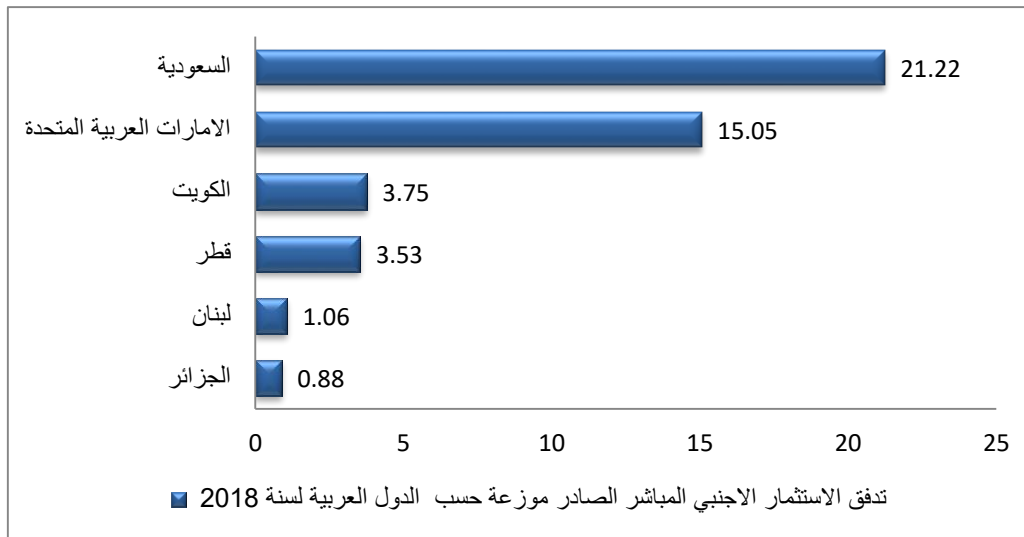


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-08)

أما على المستوى القطري فقد اعتبرت السعودية والإمارات المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من الدول العربية بنسبة 76% خلال سنة 2018، وبقيمة 21.22، 15.05 مليار دولار على التوالي، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بـ 3.75 مليار دولار أي بحصة 7.8%، وفي المرتبة الرابعة تأتي قطر بـ 3.53 مليار دولار وبحصة 7.37%، تليها لبنان في المرتبة الخامسة بـ 1.06 مليار دولار وبحصة 2.21%، وفي المرتبة السادسة تأتي الجزائر بتدفق صادر بقيمة 0.88 مليار دولار أي بحصة 1.84%، ونلاحظ أن الدول النفطية هي التي احتلت الصدارة، والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.

### الشكل رقم (02-06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر موزعة حسب الدول العربية لسنة 2018

الوحدة: مليار دولار



المصدر: بالاعتماد على بيانات من الموقع التالي:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740/23/03/2020>, 15:45h

### المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020 مثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية سنة 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليار دولار من الاستثمارات المعلنة، فيما تواصل الإمارات تصدرها لأهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع، بعدد 445 مشروعاً.

تستحوذ الجهات الخمسة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية على 82% من عدد المشاريع و75% من التكلفة الاستثمارية، ومن بين أكبر 10 وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حقق كل من الأردن، تونس، المغرب ومصر أكبر زيادة في عدد المشاريع بنسب 100%، 63%، 56%، 52% على التوالي سنة 2019.

أما دولتا قطر والكويت هما الدولتان الوحيدتان في قائمة الوجهات العشر الكبرى شهدتا انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدد المشاريع سنة 2019، محققتين تراجعاً بـ 33% و 7% على التوالي.

الجدول رقم (02-09): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019

الدولة المستقبلية	عدد المشاريع	الدولة المستقبلية	عدد المشاريع
الإمارات	445	الكويت	26
مصر	140	الجزائر	24
السعودية	134	العراق	13
المغرب	111	لبنان	12
سلطنة عمان	61	جيبوتي	3
تونس	31	فلسطين	3
البحرين	29	السودان	2
قطر	28	موريتانيا	2
الأردن	26	ليبيا	2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، ص 7.

المطلب الرابع: الاستثمارات العربية البينية

يعتبر الاستثمار العربي البيني وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي، لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي، والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية وكذلك يقوي من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية نظراً لأنه يرتبط بتلبية حاجة أساسية في الوطن العربي، والمتمثلة بإقامة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها.

أولاً: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية

بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينيات، حيث تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في سنة 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان، وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها: "ذلك التدفق لرأس المال الذي يكون مصدره مواطنون عرب طبيعياً أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة يوظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة أو مملوكة بالكامل وتدار على أسس تجارية (سعودي، 2016-2017، صفحة 101).

أما عن تطور حجم الاستثمارات العربية البينية وحسب الإحصائيات المتوفرة في تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية فقد عرفت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (1995-2010) حيث بلغ حجم الاستثمارات سنة 1995 قيمة 1430 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 2093 مليون سنة 1996، لينخفض إلى 1817 مليون دولار سنة 2000، وسجلت أعلى قيمة من الاستثمارات سنة 2005 لاثنتي عشرة دولة عربية مضيضة توافرت عنها البيانات بحوالي 38007 مليون دولار، وتعود هذه الزيادة إلى الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في المملكة العربية السعودية والتي جاءت على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات بينية بلغت 28797 مليون دولار بما نسبته 75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال هاته السنة، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و..، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، 2005، صفحة 33) لينخفض سنة 2006 إلى 16504 مليون دولار، ليعاود الارتفاع سنة 2008 إلى 35369 مليون دولار، وفي سنة 2010 سجلت ما قيمته 12525 مليون دولار، وخلال الفترة (2011-2015) لم تتوافر البيانات إلا لـ 5 أو 8 دول عربية فقط، حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية البينية سنة 2011 نحو 6816 مليون دولار، ولينخفض سنة 2012 إلى 3.4 مليار دولار وسجلت سنة 2015 ما قيمته 3388 مليون دولار من حجم الاستثمارية البينية العربية، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض البلدان العربية خلال هاته الفترة.

الجدول رقم (02-10): تطور حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال الفترة (1995-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة	الدول المشاركة	السنوات	حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة	الدول المشاركة
1995	1430	13	2006	16504	11
1996	2093	10	2007	20660	13
1997	1589	11	2008	35369	13
1998	2314	15	2009	22599	9
1999	2183	14	2010	12525	10
2000	1817	13	2011	6816	5
2001	2647	14	2012	3400	8
2002	2912	14	2013	/	/
2003	3843	14	2014	2006	5
2004	5957	15	2015	3388	5
2005	38007	14			

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 117.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 129.

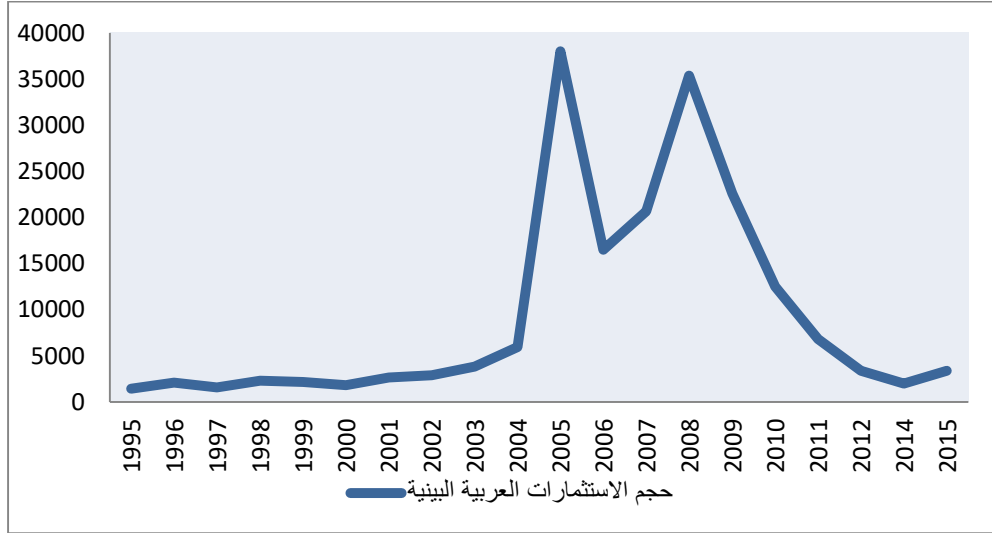
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، ص 78.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 81.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 81.

## الشكل رقم (02-07): تطور حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة خلال الفترة (1995-2015)

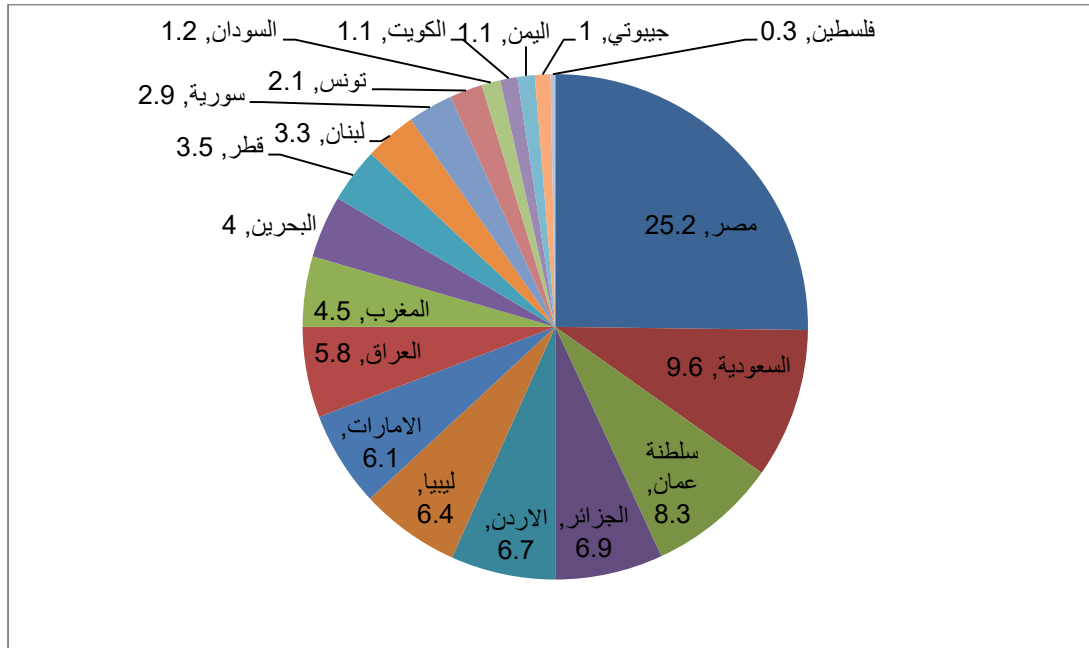
الوحدة: مليون دولار



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (02-10).

استناداً إلى بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أعدتها الفاييننشال تايمز كإحدى قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلافاً من سنة 2003، قدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2018) بنحو 361.7 مليار دولار وبارتفاع بلغ 26.4 مليار دولار وبنسبة 7.9% مقارنة مع 335.3 مليار دولار بنهاية 2017، وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2018) تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشاريع بقيمة 90.9 مليار دولار وبحصة 25.2% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها السعودية بقيمة 34.8 مليار دولار وبنسبة 9.6% من الإجمالي ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 29.9 مليار دولار وبحصة 8.3%، وحسب الدول المصدرة فقد تصدرت الإمارات الدول العربية بقيمة 183.6 مليار وبنسبة 50.8% من الإجمالي تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 43 مليار دولار وبحصة 11.9%، وحلت البحرين في المرتبة الثالثة بقيمة 38.7 مليار دولار وبحصة 10.7%، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و..، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار، 2019، صفحة 18) والشكل التالي يوضح تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018):

الشكل رقم (02-08): تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص 18.

#### ثانياً: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية المباشرة

يرجع بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (لوعيل، 2014، الصفحات 359-360)

##### 1- الأسباب الداخلية: هناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية، منها:

- ✓ **التحسين الإداري:** تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدئ في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.
- ✓ **إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة:** لقد تم مؤخراً تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، طرق، موانئ، سكك حديدية...) خاصة في دول الخليج.
- ✓ **استكمال برامج الخوصصة:** إتباع العديد من الدول العربية برامج الخوصصة، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.



✓ **انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية:** يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز...، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

✓ **التطور في مجال السياحة:** لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خاصة في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدمات، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

✓ **التطور في مجال الاتصالات:** شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل الدول العربية.

✓ **التطور في مجال العقارات:** أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

2- أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية، فهي:

✓ **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:** منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة الغرب إلى الدول العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

✓ **الطفرة النفطية:** ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الجديدة، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية، واستثمارها في دول عربية.

## خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق إلى الآثار المترتبة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، سواء الإيجابية منها أو السلبية، وتبع تطورات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والعربي، تم التوصل إلى ما يلي:

1- تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يحدثه من آثار على اقتصاديات الدول، حيث تعارضت الآراء بين مؤيد ومعارض حول جدوى هذه الاستثمارات، فمن وجهة نظر الفريق المؤيد (المدرسة الكلاسيكية) فإن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية منها تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وارتفاع معدل التكوين الرأسمالي، وخلق فرص عمل وتنمية وتدريب الموارد البشرية، وتنمية الصادرات، وجلب التكنولوجيا، بالإضافة إلى مساهمته في رفع معدلات النمو الاقتصادي، أما الفريق المعارض (المدرسة الحديثة) فيرى أن له آثار سلبية على كل من ميزان المدفوعات من خلال زيادة حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، وعلى الموازنة العامة بسبب المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي، والتأثير على النمط الاستهلاكي وتوزيع الدخل والإنتاج، ورفع معدلات التضخم، ومزاحمة السوق المحلي، والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

2- مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة، حيث شهد قبل ح ع I ازدهارا كبيرا وذلك يعود إلى قيام الثورة الصناعية، وبعدها شهد تراجعا في الفترة ما بين الحربين، ليعرف تطورا سريعا بعد ح ع II إلى نهاية الثمانينات.

3- قد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي توسعا كبيرا منذ نهاية الثمانينات، وتعتبر الدول المتقدمة أكبر متلق للتدفق الاستثماري الوارد العالمي والمصدر الرئيسي له، وتصدرت الدول الأوروبية قائمة الدول المتقدمة في استحوادها على النسبة الأكبر من التدفقات الواردة والصادرة، وتليها أمريكا الشمالية، أما بالنسبة للدول النامية التي عرفت تزايدا متتاليا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نتيجة تبني الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، وتقديم العديد من الحوافز الضريبية لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن نصيبها ضل ضعيفا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي سواء الوارد أو الصادر، وتعتبر دول شرق وجنوب شرق آسيا المتلقي الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمصدر له.

4- أما عن التوزيع القطاعي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر قطاع الخدمات من بين القطاعات المفضلة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويليهما القطاع الصناعي.

5- تحظى الدول العربية بنصيب متواضع من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد العالمي ومن الدول النامية، ورغم من التحسن الذي شهدته منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات، أما بالنسبة للاستثمار الصادر من الدول العربية يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بتدفق الصادر العالمي ومن الدول النامية، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على عدد محدود من الدول أولها الإمارات ومصر، واعتبرت السعودية من المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من الدول العربية.

6- أما عن الاستثمارات العربية البينية، فتتميز بضعف حجمها مقارنة برأس المال العربي المهاجر، وقلة عدد الدول العربية المشاركة فيها، وهذا ما أدى إلى صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية البينية للوصول إلى الهدف الأساسي وهو التكامل العربي.

بعدها تم استعراض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي والإقليمي وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، سيتم التطرق إلى الجانب التحليلي في الفصل الثالث وذلك بتحليل تطور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

## الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وتقييمية لواقع مناخ  
الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي وأصبحت من أهم أدوات التمويل بالدول النامية وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية للتوجه نحو اقتصاد السوق، بدأت هاته الحركة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وأخذت تتطور نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم.

وبما أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعلى التنويع في مصادر دخله، وتوفير التقنية الحديثة، لذلك كان من الضروري إعادة النظر في السياسة الاقتصادية والعمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وتشجيعهم لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا بذلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة جهودا لا يستهان بها لتهيئة مناخ الاستثمار حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خدمة للتنمية المنشودة، وذلك عن طريق العمل على إصدار جملة من القوانين وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات التمويلية، أحدثها القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

وناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المبحث الأول: مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية أضحى من أولويات هذه الأخيرة تبني الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب لجذب أكثر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إجراء عدة تغييرات اقتصادية وسياسية وتشريعية، بالإضافة إلى المؤهلات الخاصة التي تتمتع بها، كالموقع الاستراتيجي وامتلاك ثروة من الموارد الطبيعية والبشرية التي تأهلها أن تكون قطبا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى المقومات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر

سيتم في هذا المطلب إبراز أهم القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى الهيئات المكلفة بالاستثمار، مع الإشارة للامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

## أولاً: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها كلها تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، أهمها قانون النقد والقرض 90-10، وسنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها، كما يلي:

## 1- قانون النقد والقرض

إن القانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض أعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى بنك الجزائر، وذلك تزامنا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية، وأول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة أي يفرق بين المقيم وغير المقيم، (بن عمر و آخرون، 2018، صفحة 147) وذلك كما نصت المادة 181، 182 من القانون 90-10، ويرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، وبذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية.

كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو جلب التكنولوجيا، أما فيما يخص السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، فقد نصت المادة 184 منه على " يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال والتناجح والمداخيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183، وتتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر"، (القانون 90-10،

1990، الصفحات 541-542) ونصت المادة 187 منه على أنه "يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر" (القانون 90-10، 1990، صفحة 542).

وبهذا يعتبر قانون 10-90 اللبنة الأولى للقطيعة التي كانت تعارض الرأسمال الأجنبي واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، فهو يمثل بداية انفتاح اقتصادي على الرأسمال الأجنبي بطرق مختلفة، متبوع بسلسلة من الخطوات والإجراءات كانت بدايتها سنة 1993 (أوعيل، 2016، صفحة 128).

## 2- قانون الاستثمارات سنة 1993

إن المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 هو نتاج سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثون سنة أراد المشرع أن يساير الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988، ويهدف هذا قانون إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق وبالتالي فمن سياسة مناهضة للاستثمار المباشر، فتحت الجزائر الباب الواسع للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي لهدف معلن عنه وهو التنمية، ولكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية (قربوع، 1999، صفحة 16).

وأهم النقاط الأساسية التي جاء بها هذا النص التشريعي تكمن فيما يلي:

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية (يوسف خلاف، 2015، صفحة 38)؛
- يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي؛
- تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة ANDI (المادة 03) (المرسوم التشريعي 93-12، 1993، صفحة 4)؛
- عدم التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم وهو ما أشارت إليه صراحة المادة 38 من المرسوم 93-12؛
- حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة، ومن أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن طريق المرسوم التشريعي 93-18 المؤرخ في 25/04/1993، الذي سمح بإنشاء استثمارات في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة بالأسهم (SPA)؛

- ضمان تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصت عليه المادة 184 من قانون النقد والقرض المذكورة سابقا، وتم تعزيز هذا الضمان أيضا في قانون الاستثمار 93-12 في المادة 12 منه التي تنص على أنه: "تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من واستيرادها، وضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر، وتنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوم" (المرسوم التشريعي 93-12، 1993، الصفحات 5-9).

### 3- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار (الأمر 01-03، 2001)

من أسباب صدور هذا الأمر أنه منذ سنة 1993 إلى غاية نهاية سنة 2001 أي منذ التشريع لقانون الاستثمار فقد تم التصريح بـ 43000 نية للاستثمار بمشاركة أجنبية لم تتجاوز 397 نية استثمار، حيث كانت هذه المشاريع الاستثمارية تعبر عن استحداث أكثر من 1.6 مليون منصب شغل، واستثمار ما يعادل 42 مليار دولار (كقيمة تراكمية) غير أن واقع الحال يؤكد بعدم تحقق هذه الأهداف على أرض الواقع، لذا تم إصدار الأمر رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، ومنح درجة من الامتيازات للاستثمار (قط و بولوز، 2018، صفحة 100).

وأهم ما جاء به هذا الأمر نذكر ما يلي: (بيري، 2017، صفحة 169)

- زيادة على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، أضاف هذا القانون في مادته الأولى الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز و/أو الرخص؛
- تقليص آجال الرد على المشاريع الاستثمارية المقدمة للوكالة من 60 يوم إلى 30 يوم؛
- حرية الاستثمار: ينص الأمر صراحة في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، ولقد وسع النص الجديد في نطاق النشاطات الاقتصادية التي تعتبر استثمارة فأصبحت تشمل العمليات المتصلة بالخصوصية الجزئية والكلية؛
- تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات: والمقصود بهذا المبدأ هو أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار والذي قد يتم في ظل إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من الأمر 01-03؛
- ضمان التحويل الحر لرأس المال ولعائده: قد ضمن المشرع الجزائري هذا الحق للمستثمر الأجنبي حيث نصت المادة 31 من الأمر 01-03 على أنه "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من المساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وكذا العائدات الناتجة عنه كما يشمل الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية"؛



- منح مجموعة من المزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب معظمها هي ذاتها التي جاء بها قانون 93-12. وبناء على هذا الأمر فقد أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار، من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار، والشباك الوحيد، والذي سيتم الإشارة لهم لاحقا.

#### 4- الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03

جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يتضمن مجموعة من التعديلات يمكن ذكرها فيما يلي: (الأمر رقم 06-08، 2006)

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا ما نصت عليه المادة 03 منه؛

- تقليص مدة الرد على ملفات الاستثمار المودعة لدى الوكالة إلى 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، وجاء ذلك في نص صريح في المادة 5؛

- الإعفاء لمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني، كما نصت عليه المادة 7؛

- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار، كما نصت عليه المادة 10؛

- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة، كما نصت عليه المادة 14.

#### 5- قانون المالية التكميلي لسنة 2009

لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة 2001، هو التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 49-51 لصالح الطرف الجزائري، هذا التعديل جاء في المادة 58 حيث نصت على أنه: "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء"، بالإضافة إلى هذا التعديل، نص القانون كذلك على: (بيري، 2017، الصفحات 170-171)

◉ عدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي؛

◉ إجبارية تقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة لميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

### 6- قانون الاستثمار الجديد رقم 09 - 16 المتعلق بترقية الاستثمار

صدر القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، (القانون 09-16، 2016) ليؤكد مرة أخرى عزم الجزائر على مواصلة مسار دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد القيم السلبية التي شهدتها التدفقات الواردة منه خلال سنة 2015 والتي مثلت نحو 18% من التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية في نفس السنة، ويختلف عن ما سبقه من قوانين في ذات المجال من حيث الحزمة الجديدة التي أتى بها فيما يخص الإعفاءات والامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب أهمية قطاع النشاط، حيث أولى هذا القانون رعاية خاصة للاستثمارات المنجزة في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وتلك التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة من طرف الدولة، إضافة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار واختصارها في وثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات، أما فيما يخص أجهزة الاستثمار فقد قام قانون الاستثمار الجديد رقم 09-16 بإعادة تركيز مهام الوكالة الوطنية للاستثمار لإلغاء كل التدخلات الملاحظة سابقا بخصوص النظام القانوني ومنح الامتيازات، (مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (أطروحة دكتوراه)، 2018-2019، صفحة 207) وكذا مراجعة الجهاز المؤسسي ونزع قاعدة 51/49 بالمائة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بالجزائر من هذا القانون ليتم تنظيمها من الآن فصاعدا في إطار نصوص قانون المالية، كما تم نزع أيضا قاعدة الخاصة بالزامية اللجوء إلى التمويل الداخلي وتحويلها هي الأخرى إلى قانون المالية (بن عمر و آخرون، 2018، صفحة 149).

### ثانيا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

بهدف ترقية وتنظيم أكثر للاستثمار، وقصد إزالة أي مشاكل أمام المستثمرين أفرزت هذه الإصلاحات والتعديلات بالإضافة إلى الأوامر والقوانين التي صدرت، مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الاستثمار نذكر منها:

#### 1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هي عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشائها سنة 2001 خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI، وتعمل تحت سلطة المجلس الوطني للاستثمار، كما أنها تشتمل على مديريتين: مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار.

ويتمثل دورها الأساسي في ترقية، متابعة ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم المعلومات للمستثمرين ومساعدتهم على تلبية الإجراءات الإدارية، مع العلم أن هذه الوكالة لا تشرف على الاستثمارات التي تتم في قطاع المحروقات.

كما تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، ومن خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المدرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص (سعيد، 2019، الصفحات 217-218).

بالإضافة إلى المهام السابقة الذكر تتولى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالارتباط مع الإدارات والهيئات المعنية، المهام الآتية: (حسام الدين الأحمد، 2010، الصفحات 292-293)

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية وتحسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار (المادة 28 من الأمر 01-03): ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص، ويوجه لتمويل التكلف بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشأة الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- وقد أنشأت 4 مراكز لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 27 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع: (القانون 16-09، 2016، الصفحات 22-23)

- مركز تسيير المزايا: يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة؛
- مركز استيفاء الإجراءات: يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات؛
- مركز الترقية الإقليمية: يكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

## 2- المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من البيروقراطية، أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، (كاكي، 2013، الصفحات 219-220) ويكلف المجلس على الخصوص بما يأتي: (الأمر 01-03، 2001، صفحة 7)

- اقتراح الاستراتيجية المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياتها؛

- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمارات مسايرة للتطورات الملحوظة؛
- الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها ANDI والمستثمر؛
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة؛
- الفصل فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، وذلك على ضوء أهداف تهيئة الإقليم؛
- اقتراح على الحكومة كل القرارات التي تتضمن اتجاهات الاستثمار والتدابير الضرورية لدعمه للاستثمار وتشجيعه؛
- بحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

### 3- الشباك الوحيد اللامركزي GUD

تم إنشاء الشباك الواحد كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار ورفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ومن خلاله تقوم ANDI بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم وتسلم الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار (يوسف خلاف، 2015، الصفحات 45-46).

حسب المادة 23 من الأمر 03-01 "ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة، يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار"، فهو يشمل على كل الممثلين للوكالة ANDI وكذا الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات.

والمادة 24 من نفس الأمر: "ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة" (الأمر 03-01، 2001).

وللشباك الوحيد عدة مهام: (أوعيل، 2016، صفحة 143)

- الإعلام، واستقبال الإيداعات وتسجيل التصريح بالاستثمار وطلبات الامتياز؛
- منح الوثائق الإدارية الأساسية لإنجاز واستغلال المشاريع؛
- إرشاد وتوجيه ومساعدة المستثمرين في كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري وكذا باستخراج السجل التجاري.

### 4- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF

تبعاً للمرسوم التنفيذي رقم 12-126 الموافق لـ 19 مارس 2012 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي، تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت إشراف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، مما سهل عملية توطئ نشاطات بعض الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وتلتها مراسيم تنفيذية لتوضيح الوكالة أكثر وضوحاً، ويتوازي إنشاء هذه الوكالة مع الجهود المبذولة من الدولة لتسهيل ظهور سوق العقار الاقتصادي، يكون فعالاً وشفافاً، من أجل تعزيز وتشجيع جذب الاستثمار، وتتولى الوكالة مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري للأموال

الخاصة بالدولة، الموجودة في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات أو في كل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي وتتكلف الوكالة بمهمة صاحب المشروع المنتدب لتهيئة المناطق النشاطات والفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي، وتحدد الحقوق والواجبات المترتبة على هذه المهمة، فيما يخص كل مشروع وفي اتفاقية صاحب المشروع المنتدب (بوقليع، 2018-2019، الصفحات 124-125).

#### 5- صندوق دعم الاستثمار FAI

تبعاً للمادة 28 من الأمر رقم 01-03 ينشأ الصندوق على شكل حساب تخصيص خاص، ويحدد كفاءات تنظيمه وسيره، ويحدده المجلس الوطني للاستثمار جدول للنفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب، ولاسيما النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، ويعمل هذا الصندوق على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية من خلال تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق (بوقليع، 2018-2019، صفحة 125).

#### 6- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MDGCPPI

تختص هذه الوزارة بتنسيق الأنشطة المتعلقة بإعداد وتنفيذ برامج التخصيص، اقتراح سياسة واستراتيجية ترويج الاستثمار وتنميتها، وقبل كل هذا لها وظيفة التوجيه والإشراف على جميع أنشطة وكالة ANDI، فهي لا تشارك بشكل مباشر في إجراءات إنشاء الأنشطة، (Ouguene, 2014, p. 191) مع العلم أنه لا توجد هيئة منفصلة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (سعيد، 2019، صفحة 217).

#### ثالثا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى أحدث الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي وذلك ما تم النص عليه في القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

#### 1- ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نعني بالضمانات القانونية مجموعة الضمانات التي تم النص عليها ضمن التشريعات الداخلية للدولة المضيفة للاستثمار في الجزائر، حيث تناول القانون رقم 16-09 الصادر بتاريخ 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، هذه الضمانات في الفصل الرابع منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للاستثمارات، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25 منه، وذلك كما يلي:

#### للضمان المعاملة المنصفة والعادلة:

تنص المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: "مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق

والواجبات المتعلقة باستثماراتهم" حيث يستخلص من هذه المادة أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، بمعنى تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين الوطنيين والأجانب.

#### للم ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به:

تنص المادة 22 من القانون 09-16 المذكور أعلاه أنه: "لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، على اعتبار أن مبدأ استقرار التشريع الخاص بالاستثمار يتيح للمستثمر الأجنبي العمل على أرضية قانونية ثابتة، كونه يفضل الإطار القانوني الذي لا يلحقه تغيير عميق، لأن التغييرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما تضيق على المستثمرين فرصة الربح.

#### للم ضمان عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري:

تنص المادة 23 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على أنه: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف"، وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار دون خوف مادام أن الملكية محمية بموجب هذا القانون (بله باسي وآخرون، 02-03 ديسمبر 2019، الصفحات 3-4).

#### للم ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائده

تستفيد المشاريع الاستثمارية من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة، وهذا ما نصت عليه المادة 25 من القانون 09-16: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، كما تقبل كحصة خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقبليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

#### للم اتفاقيات حماية وضمان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات رغبة منها في توفير أقصى قدر من الضمانات والحماية للمستثمر الأجنبي نظرا لكون هذه الاتفاقيات التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية.

- **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** انضمت الجزائر إلى عدة معاهدات متعلقة بمجال التحكيم وضمان الاستثمار أهمها:

(مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1991-2014 (أطروحة دكتوراه)، 2018-2019، صفحة 217)

- ☉ الانضمام إلى معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1985؛
  - ☉ الانضمام إلى الاتفاقية المغاربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990؛
  - ☉ الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى في 10 مارس 1991؛
  - ☉ الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992؛
  - ☉ الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد المغاربي لإنشاء مركز مغاربي للتحكيم في 27 جوان 1994.
  - ☉ الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 30 أكتوبر 1995؛
  - ☉ الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 30 أكتوبر 1995؛
  - ☉ الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي في 23 أبريل 1996.
- **الاتفاقيات الثنائية:** اهتمت الجزائر بهذا النوع من الاتفاقيات، حيث أبرمت منذ سنة 1990 إلى غاية 2018 أزيد من 89 اتفاقية استثمار ثنائية منها 34 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، والجدول الموالي يوضح مجمل الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الجدول رقم (03-01): اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية التي أبرمتها الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاقية	البلدان
2012/06/13	2011/11/21	اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي	التشيك
2015/12/27	2011/12/01	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
2013/09/30	2012/02/13	الترقية وحماية المتبادلتين للاستثمار	صربيا
2015/12/29	2013/12/19	تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	المملكة العربية السعودية
2016/05/26	2015/02/18	تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال	حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية
2020/06/20	2018/05/09	إلغاء الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها وكذا بروتوكولها	مملكة هولندا

Source : [www.andi.dz/index.php/cadre-juridique/accords-conventions/11/07/2020,21:20h](http://www.andi.dz/index.php/cadre-juridique/accords-conventions/11/07/2020,21:20h).

## 2- الحوافز الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قسم المشرع مزاياه في النظام العام إلى أربع مستويات طبقا للمادة 07 من القانون 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016.

### للمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

- المشاريع المنجزة في الشمال:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد المشاريع الاستثمارية مما يأتي: (القانون 09-16، 2016، الصفحات 19-20)

● مرحلة الإنجاز: من المزايا التي يستفاد منها، ما يلي:

← الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

← الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في

إنجاز الاستثمار؛

← الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار

الاستثمار المعني؛



- ← الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة لحق الامتياز الممنوح؛
- ← تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ← الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ← الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات من المزايا الآتية:
- ← الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ← الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ← تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- المشاريع المنجزة في الهضاب العليا والجنوب، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:
- مرحلة الإنجاز: بالإضافة إلى المزايا المذكورة في المادة 12 أعلاه تستفيد المشاريع الاستثمارية أيضا من: (القانون 09-16، 2016، صفحة 20)
- ← تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات أشغال بناء المشروع، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار؛
- ← التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحدد من قبل أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز.
- مرحلة الاستغلال: نفس الامتيازات المذكورة أعلاه لمدة 10 سنوات.
- 👉 المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل
- لا تلغى المزايا المحددة في المادتين 12 و13 أعلاه، التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به، لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة إلى تطبيقها معا، وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.
- وترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الهضاب العليا والجنوب، من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم، خلال الفترة الممتدة من مرحلة الاستغلال على الأكثر والذي نصت عليه المادتين 15-16 من قانون الاستثمار 09-16.

👉 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، ووردت هذه المزايا في المادة 18 من القانون 09-16 كما يلي: (القانون 09-16، 2016، صفحة 20)

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 أعلاه، لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
  - منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها؛
  - يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات؛
  - تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، والمواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- إضافة إلى المزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي الواردة في قانون 09-16، فقد جاء توضيح وتفصيل أكثر في الاستفادة من هاته المزايا وكيفية تطبيقها، من خلال المرسومين التنفيذيين التاليين (17-101 المؤرخ في 5 مارس 2017) المادة 15 والمادة 16 منه و (17-105 المؤرخ في 5 مارس 2017)، المادة 02 منه، الموضحان في الملحق رقم (01).

### المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

باشرت الجزائر منذ بداية التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، وإصلاح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، ومحاولة الخروج من أزمة المديونية وكانت هذه الإصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات، وتحليل التطورات التي طرأت على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل هذه الإصلاحات.

### أولا: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989-1998)

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي نتيجة انهيار أسعار البترول وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية، قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1998 (بوخاري، 2010، صفحة 223).

## 1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1993)

اعتبرت سنة 1989 مرحلة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري الذي حاول الانتقال من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وأكد ذلك خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989، وتعهدت فيه الحكومة الجزائرية بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، كما تعهدت بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار من خلال الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 وسميت باتفاقية الاستعداد الائتماني الأول، والذي منحت فيه الجزائر قرض بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يعادل 200 مليون دولار، ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر في اطار هذه الاتفاقية ما يلي: (بوخاري، 2010، صفحة 224)

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الميزانية العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية للجوء لمؤسسات النقد الدولية لإبرام اتفاق جديد في 03 جوان 1991 لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير مدرجة في الاتفاق.

واشترط الصندوق مقابل منح القروض العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (بوخاري، 2010، صفحة

(225)

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991؛
- توسيع مجال تحرير الأسعار.

كما تجدر الإشارة أنه صاحب هذه الإصلاحات أزمة سياسية خطيرة أدت إلى إحداث أضرار بالكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من عدة اختلالات، كارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة المواد الغذائية من جهة أخرى، بالإضافة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض معدلات النمو وتراكم المديونية... (صيد، 2013، الصفحات 240-241).

## 2- برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998):

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة لمؤسسات النقد الدولية لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي، والذي يمتد على مرحلتين:

## للـ مرحلة التثبيت الهيكلي:

ازدادت الوضعية الاقتصادية تآزما بداية من سنة 1994 نتيجة انهيار أسعار البترول، مما دفع السلطات الجزائرية إلى عقد إتفاق ثالث في بداية 22 أبريل 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 والذي قدر بـ 731.5 مليون وحدة سحب خاصة لتدعيم هذا البرنامج، حيث ركزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) على تحقيق جملة من الأهداف هي: (لونيس، 2016-2017، صفحة 161)

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994، أي 1 دولار مقابل 36 دينار قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة للادخار، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة الادخار للمساهمة في تمويل وتحسين فعالية الاستثمار؛
- جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وتوفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية.

## للـ برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

هو برنامج متوسط المدى بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقا من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 بقيمة 1.169.28 مليون وحدة سحب خاصة بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي الذي كان الهدف منه هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فان أهداف الاتفاق هي: (بلعوز، 2004، الصفحات 195-196)

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي؛
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1 جانفي 1996؛

- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من 6.9% في (1994-1995) إلى 2.2% خلال (1997-1998)؛

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.  
ثانيا: مضمون البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2019)

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة، تركز على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي الاستثماري) وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ممثلة في عدة برامج تنموية تضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات، وذلك من أجل دعم التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية.

### 1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي تبنته الجزائر في بداية الألفية الثالثة، خصصت له ميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، حيث يهدف هذا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بالإضافة إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، البنية التحتية، التنمية المحلية، الري وتنمية الموارد البشرية، (حميداتو، 2018-2019، صفحة 210) وقد وزع الغلاف المالي المقدر لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (03-02): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ	2004	2003	2002	2001	
40.10	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	5.6	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.00	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نصر حميداتو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية (دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالي الجزائر والمملكة العربية السعودية)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، غ م، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص 211.

من خلال الجدول رقم (03-02) نلاحظ مدى رغبة الدولة في إعطاء دفعة قوية لإنشاء البنية التحتية والاهتمام بالتنمية البشرية والتعجيل بعملية إنعاش الاقتصاد، وهذا ما تظهره المبالغ المخصصة للسنوات الأولى 2001 و2002، أي تخصيص أكثر من 75% من المبلغ المخصص للبرنامج، وإلى الرغبة في الخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات (حميداتو، 2018-2019، صفحة 211).

## 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية. وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار، 40% منها موجهة لتطوير البنى التحتية (الطرق، النقل، السدود، الموانئ... الخ) ومن أهم المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج: مشروع الطريق السيار (شرق-غرب)، مشروع مليون وحدة سكنية، تحديث السكة الحديدية، إعادة تهيئة الموانئ، بناء السدود .... الخ وغيرها، (جديدي، 2013، صفحة 10) وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب خلال الفترة (2005-2009)

النسبة (%)	المبلغ (مليار دج)	القطاعات
45.42	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، مثل: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز، تطوير الإذاعة والتلفزيون، عمليات تهيئة الإقليم، تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا.
40.52	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات) ....
08.02	337.2	برنامج دعم التنمية، منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة، الداخلية، المالية، البريد والتكنولوجيات الإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى
01.19	50.0	برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

المصدر: طارق خاطر وآخرون، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الوادي، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص 5.

من خلال الجدول رقم (03-03) نلاحظ ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) الذي قدر بحوالي 4202.2 مليار دج مقابل 525 مليار دج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) أي بحوالي 8 مرات، وزيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، بالإضافة إلى اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج (خاطر و آخرون، 2016، صفحة 5).

### 3- برنامج التنمية الحماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه ديناميكية بالبرامج التكميلي لدعم النمو فترة 2009-2005 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات (21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما: (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، صفحة 2)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
  - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).
- وتم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية، وهي برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية %	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	الحد من البطالة
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 05، جانفي 2020، ص 48.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-04)، أن الدولة اهتمت بتحسين ظروف معيشة السكان فخصصت 9903 مليار دج أي ما يقارب 46.68% من المبلغ الإجمالي للبرنامج للتنمية البشرية، وذلك بإنشاء مؤسسات تربية وجامعية وصحية ورياضية، بالإضافة إلى برمجة إنشاء مليون وحدة سكنية يتم تسليمها خلال هذا الخماسي، الصحة، بالإضافة إلى تخصيص 31.5% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية كتوسيع وتحديث شبكة الطرقات وقطاع النقل والمطارات، وتخصيص 8.16% لتحسين وتطوير الخدمة العمومية والاهتمام بالتنمية الريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### 4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015-2019)، وقد خصص له مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، ومبلغ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر وقسم هذا البرنامج إلى تسع قطاعات رئيسية، (بن محمد، 2020، صفحة 51) نبيها في الجدول الآتي:



## الجدول رقم (03-05): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية%	المجموع	2016	2015	
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	407.6	198.2	209.4	الفلاحة والري
0.8	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.3	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
29.5	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
11.8	703.6	239	464.6	عمليات برأس المال
100	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 05، جانفي 2020، ص 52.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2015-2016) وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت نسبة 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،... الخ) بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري، التربية والتكوين.... (بن محمد، 2020، صفحة 52).

وتؤكد ضخامة الأغلفة المالية التي تم ضخها في إطار هذا البرنامج على عزم الدولة على مواصلة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال تطوير الاستثمار المنتج، ومن هنا تبرز أهمية تحسين مناخ الاستثمار لإرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات (مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (أطروحة دكتوراه)، 2018-2019، صفحة 193).

إلا أنها سجلت انخفاضاً في مختلف القطاعات سنة 2016 والتي قدرت بـ 1894.2 مليار دج، مقارنة بسنة 2015 والتي خصص لها مبلغ 4079.6 دج، وهذا بسبب ضعف إيرادات الدولة نتيجة انخفاض الجباية البترولية بسبب الأزمة البترولية سنة 2015، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى تقليص الإنفاق وإتباع بما يسمى بسياسة التقشف.

### ثالثاً: تطور أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1990-2019)

عرفت المتغيرات الاقتصادية الكلية تطورات ملحوظة خلال الفترة (1990-2019)، وسيتم في هذا الجزء تحليل تطور أداء أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1990-2019) في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي باشرت الجزائر منذ 1990.

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي ونموه:

هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات مخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويعتبر كمؤشر لنمو السوق المحلي، (محمد و قاسم، 2017، صفحة 20) وبالتالي يمكن أخذه كمقياس للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن فقياسه من سنة إلى أخرى يمكننا من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج وبالتالي يعتبر مقياس للنمو الاقتصادي، فأى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقه عادة نمو اقتصادي، ويعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محارب، 2011، صفحة 76).

أما عن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، سيتم التطرق لذلك بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الرابع.

#### 2- معدل التضخم:

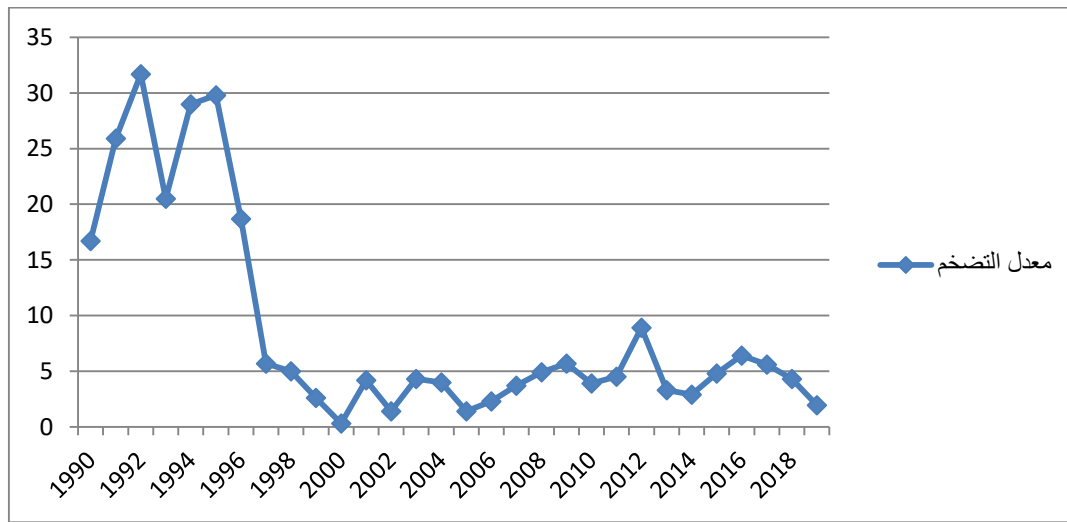
تعتبر ظاهرة التضخم حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحياناً في وقف ارتفاع الأسعار، (الأشقر، 2007، صفحة 312) ويعتبر استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، وطبقاً لما ينص عليه الأمر (03-11) غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف (لونيس، 2016-2017، صفحة 255)، والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الجدول رقم (03-06): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
INF%	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
INF%	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
INF%	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	1.95

Source: databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA, 18/04/2020, 19:29<sup>h</sup>.

الشكل رقم (03-01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-06).

من خلال الشكل رقم (03-01) نلاحظ أن التضخم شهد ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأولى بين 1990 إلى غاية 1996 ليصل إلى ذروته سنة 1992 بنسبة 31.7% نتيجة لسياسة تحرير الأسعار وبسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، حيث سجل معدل التضخم سنة 1994 نسبة مرتفعة قدرت بـ 29% كون تزامنها مع عملية تخفيض قيمة العملة خلال نفس السنة بنسبة 40.7% إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي.

وخلال الفترة (1995-1998) وفي إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بضرورة إتباع سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية صارمة، مما أعطى ثماره فيما يتعلق بتقليص معدلات التضخم، حيث تم تخفيض مستوى الطلب الكلي تبعا لشروط صندوق النقد الدولي الرامية للتحكم في مستويات التضخم وذلك من خلال مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بالإضافة إلى التحكم في السيولة النقدية، جل هذه العوامل أدت إلى تخفيض معدلات التضخم من

29.8% سنة 1995 إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.7% سنة 1997، (رمضاني، 2020-2021، صفحة 185) ليتواصل الانخفاض إلى 0.3% سنة 2000 وتعتبر هاته النسبة أدنى معدل للتضخم خلال فترة الدراسة.

شهد معدل التضخم خلال الفترة (2001-2009) ارتفاعا متتاليا بسبب توسع في السياسة المالية وإطلاق البرامج التوسعية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، بإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون وجود زيادة مقابلة لذلك في الإنتاجية، وارتفاع M2 وفائض في السيولة، ليرتفع معدل التضخم بشكل حاد سنة 2009 بنسبة 5.7%، ويرجع ذلك أساسا إلى التضخم المستورد، وفي سنة 2010 لوحظ انخفاض في معدل التضخم إلى 3.9% بسبب السياسة النقدية المطبقة لاحتواء الضغوط التضخمية خلال هاته السنة (Benelbar & Snoussi, 2019, p. 174).

عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و2012 إلى حدود 4.5%، 8.9% على التوالي لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العالي لأسعار للمنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنة 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت على التوالي 3.3% و2.9%، وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع للسيولة لمدة ستة أشهر وذلك ابتداء من منتصف جانفي 2013 السيولة، أما سنة 2015 فارتفع التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4.8% نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات.

وحسب مداخلة محافظ بنك الجزائر حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 أمام المجلس الشعبي الوطني، هناك تسارع في وتيرة التضخم في سنة 2016 ليلعب 6.4% ولا يبدو أن هذا الارتفاع راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم، بل يعود أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

وحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 سجل معدل التضخم انخفاضا في سنتي 2017، 2018 إلى 5.6% و4.3% على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض في أسعار المنتجات الغذائية المستوردة والمتمثلة في السكر، الزيوت النباتية ومنتجات الحليب، والمنتجات الفلاحية الطازجة منها، ليواصل الانخفاض إلى 1.95% سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية.

### 3- سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، وبهذا يعبر سعر الصرف عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (عبد الحميد، 2016، الصفحات 19-20).

أما عن مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري، فقد مر بمراحل عديدة بداية بنظام الصرف الثابت انتقالا إلى نظام الصرف المثبت بسلة من العملات، ثم إلى المرحلة الانزلاق التدريجي.

فبعد التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة كما ذكرنا سابقا، مما استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية وبالأخص الجانب النقدي والمالي، إذ استهدفت هذه الإصلاحات تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، ومن هذا المنطلق أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، وهذا وفقا لطريقة الانزلاق التدريجي وهي الطريقة الأولى في إجراء عملية تعديل صرف الدينار الجزائري في تنظيم الانزلاق التدريجي، ويكون هذا الانزلاق مراقبا من طرف السلطات النقدية، خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية سنة 1987 إلى بداية سنة 1991 (حميدات، 2000، الصفحات 160-161).

انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990 تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث إنتقل معدل الصرف إلى 12.1191 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1990 (حميدات، 2000، صفحة 161).

وسيتم تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة لاحقا في الفصل الرابع.

#### 4- درجة الانفتاح التجاري:

يعتبر الانفتاح التجاري أحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفه صندوق النقد الدولي على أنه تحرير للقطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب والقيود الكمية والإدارية والفنية، (أحمد عزت، 2021، صفحة 10) وسيتم تحليل تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة لاحقا في الفصل الرابع.

#### 5- الكتلة النقدية:

يعتبر المعروض النقدي أو الكتلة النقدية أحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يعبر عن مدى تطور القطاع المالي، ويعرف بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (صخري، 2008، صفحة 210)، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للمعروض النقدي: (برنه و شربي، 2021، صفحة 185)

- كمية النقود بالمعنى الضيق (M1): تعرف بمجموع وسائل الدفع وتشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

- كمية النقود بالمعنى الواسع (M2): تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير وهي أقل سيولة من (M1).

- كمية النقود بالمعنى الأوسع (M3): تشتمل على (M2) مضافا إليها الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزينة.

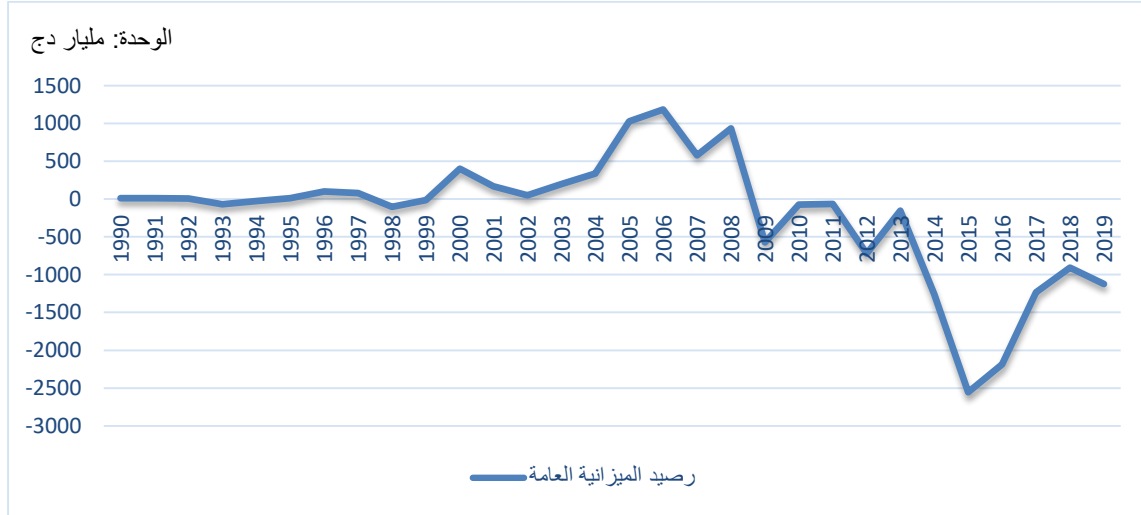
حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة لـ  $M_2$ )، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد، وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود بين المفهوم الضيق والواسع، وعموما نجد أن معظم البنوك المركزية تستقر على  $M_1$ ،  $M_2$  بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ  $M_1$  حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية باعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي بشكل مباشر (خليف و بن سمينة، اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات النقدية الراهنة، 28-29 افريل 2019، صفحة 4) وسيتم تحليل تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة لاحقا في الفصل الرابع.

#### 6- الميزانية العامة:

تمثل الميزانية العامة للدولة البرنامج المالي اللازم لتنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أهم أدوات السياسة المالية الحقيقية للتوجه الاقتصادي للدولة، وتزداد أهميتها في الوقت الراهن لكونها تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة، وقد عرفها المشرع الجزائري في نص المادة رقم 06 من القانون 84-17 المتعلق بالمالية العامة: بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها (لونيس، 2016-2017، صفحة 218).

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الشكل رقم (03-02): رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02)

لقد عرف رصيد الميزانية العامة في الجزائر تقلبات ملحوظة خلال فترة (1990-2019)، فقد شهدت فوائض مالية وعجزات كلها كانت لها علاقة طردية مع أسعار البترول، بكون أن إيرادات الدولة تتركز وبصفة كبيرة على الجباية البترولية، حيث سجل رصيد الميزانية العامة فوائض مالية في بداية التسعينات، بحوالي 11.2 مليار دج سنة 1990، و10.7 مليار دج سنة 1992، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، ليسجل سنة 1994 عجزا يقدر بـ 70.4 مليار دج، وهذا بسبب زيادة النفقات الكلية عن الإيرادات الكلية، ليتحول هذا العجز إلى فائض سنة 1996 بقيمة 110.2 مليار دج ويرجع هذا الفائض إلى النتائج الإيجابية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 والذي كان من بين أهدافه تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة، ليسجل رصيد الميزانية عجزا سنة 1998 بقيمة 101.1 بسبب انخفاض أسعار البترول، إذ انخفض سعر البرميل من 21.33 دولار سنة 1996 إلى 13.02 دولار سنة 1998، لتسجل الميزانية فائضا سنة 2000 بقيمة 400 مليار دج بسبب تحسن في أسعار البترول، وهذا ما يؤكد على تبعية الإيرادات العامة للجباية البترولية.

ليسجل رصيد الميزانية العامة فائضا خلال الفترة (2000-2008) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هاته الفترة، حيث ارتفع الفائض من 168.9 مليار دج سنة 2001 إلى 935.3 مليار دج سنة 2008، ماعدا سنة 2002 والتي سجلت فائضا منخفضا بقيمة 52.4 مليار دج، وهذا راجع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الجزائري FRR بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

في سنة 2009 سجلت الميزانية العامة للدولة عجزا بقيمة 570.3 مليار دج والناجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية (-41%)، ليزداد العجز الميزاني في 2012 من جديد (4.8%) وذلك بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية

(22.5%) وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية (27.2%)، أخذنا بعين الاعتبار الميل التنازلي لحجم صادرات المحروقات منذ 2006 والميل التصاعدي للنفقات الجارية (بنك الجزائر، 2013، صفحة 95).

في سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي سجلت الميزانية العامة عجزا بلغ 2553.2 مليار دج، أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014، ونتج هذا العجز عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (-11.1%) المرتبطة بالانخفاض في إيرادات الجبائية للبتروول (-30%) وعن الارتفاع في نفقات الميزانية (9.4%) (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، 2016، صفحة 77).

وقد تم تمويل العجز المسجل سنة 2015 بنسبة 82.6% بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، والذي انتقل من 4408.5 مليار دج في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دج نهاية 2015، أي تأكل بـ 53% خلال سنة واحدة، ليتقلص العجز سنة 2018 إلى 905.2 مليار دج (4.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة في إيرادات الميزانية بالرغم من الزيادة في النفقات الكلية.

وأدت الاختلالات المسجلة خلال الفترة (2015-2018) إلى نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات FRR، وتزامنا مع اللجوء إلى التمويل غير التقليدي للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية، ولهذا السبب فإن الميزانية العامة للدولة في حاجة ماسة وفورية إلى: (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، 2019، صفحة 69)

أولا: تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة.

ثانيا: إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة. ليتواصل العجز في الميزانية إلى سنة 2019 والمقدر بـ 1123.9 مليار دج، نتيجة انخفاض في إيرادات الميزانية والذي انخفض من 6751.4 مليار دج سنة 2018 إلى 6586.5 مليار دج سنة 2019، مما تطلب هذا المستوى المرتفع في العجز إلى التمويل عن طريق التحويل غير التقليدي من بنك الجزائر بمبلغ 1000 مليار دينار.

## 7- معدل البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية البطال على أنه: "كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد"، حيث ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا وتركوا العمل لسبب أو لآخر (عدون و العايب، 2010، صفحة 45).

تعرف أيضا على أنها: "التعطل أو التوقف الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج" (الزغي و ابو الزيت، 2000، صفحة 145).

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

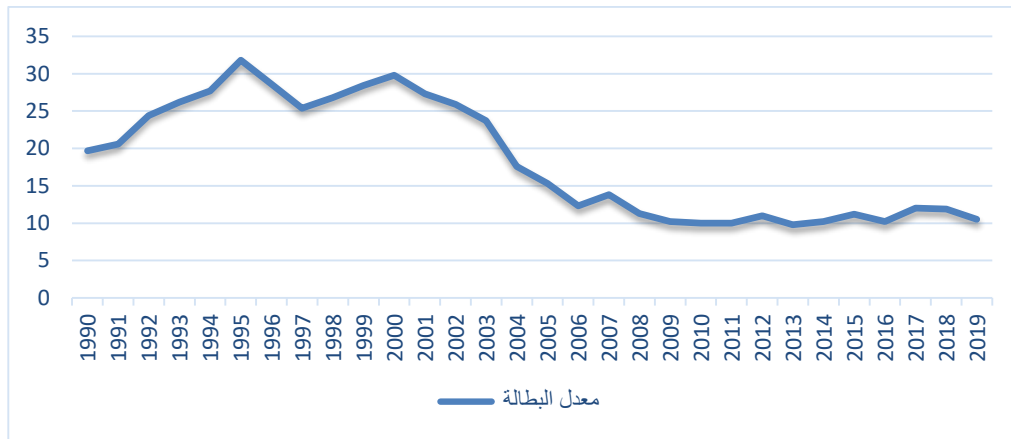


الجدول رقم (03-07): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	19.7	20.6	24.4	26.2	27.7	31.8	28.6	25.4	26.8	28.4
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29.8	27.3	25.9	23.7	17.6	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.2	11.2	10.2	12	11.9	10.50

Source: databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA, 18/08/2021, 20:47<sup>h</sup>.

الشكل رقم (03-03): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-07).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-03) أن البطالة شهدت تسجيل معدلات عالية منذ تبنى الجزائر للاقتصاد الموجه، حيث سجل معدل البطالة كأعلى نسبة سنة 1995 وقد قدرت بـ 31.8%، وذلك بسبب بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث فرضت هذه الوضعية إجراءات قاسية على ديناميكية سوق العمل امتثالا لتوجيهات صندوق النقد الدولي من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995، والتي كانت تتجه نحو تقليص الإنفاق الحكومي، من خلال انخفاض الاستثمارات العمومية، إضافة إلى تحرير سوق العمل وجعله مرنا بما يتكيف مع العرض والطلب، في حين انتهاج السلوك الانكماشى للسياسة النقدية من خلال تثبيت الأجور، بإضافة إلى نمو الفئة النشيطة، وكل هذه العوامل أدت إلى غلق الكثير من المؤسسات وتسريح الكثير من العمال، فقد تم حل 1224 مؤسسة وطنية جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتسريح 635018 عامل خلال الفترة الممتدة ما بين (1994-1998).

في بداية الألفية الثالثة كان عدد البطالين سنة 2000 حوالي 2.3 مليون بطل بمعدل 29.8 %، ثم انخفض إلى 17.6 % سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في قروض التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد، منها 230 ألف منصب مؤقت، وهذا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل البطالة مجددا من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 وهذا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي ساهم في استحداث أكثر من 2 مليون منصب عمل، ويعود الفضل في ذلك إلى استراتيجية الحكومة في تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات من خلال تشجيع القطاعات الاقتصادية التي تخلق مناصب الشغل كقطاع الفلاحة والصناعة والخدمات والأشغال العمومية، أما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، فقد خصص 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، حيث انعكس البرنامج على سوق العمل بانخفاض معدل البطالة من 10 % سنة 2010 إلى 9.8 % سنة 2013 ويعتبر أدنى مستوى لمعدل البطالة منذ بداية الإصلاحات (خليفة و بن سميعة، فعالية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، 24-25 فيفري 2019، صفحة 11).

ومنذ سنة 2014 عرفت معدلات البطالة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد سجلت سنة 2015 نسبة 11.2 %، لتتخفف بعد ذلك إلى 10.2 % سنة 2016، ووصلت إلى 12 % و 11.9 % سنتي 2017 و 2018 على التوالي، ويعود هذا إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بسبب الأزمة النفطية بتجميد التوظيف في القطاع العمومي وتراجع الاستثمارات في المشاريع العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسجل انخفاضا طفيفا إلى 10.5 % سنة 2019.

#### 8- المديونية الخارجية:

يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه: "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع أو خدمات"، أما المديونية الخارجية فنقصد بها: "تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية" (المتولي و آخرون، 2021، صفحة 3).

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)

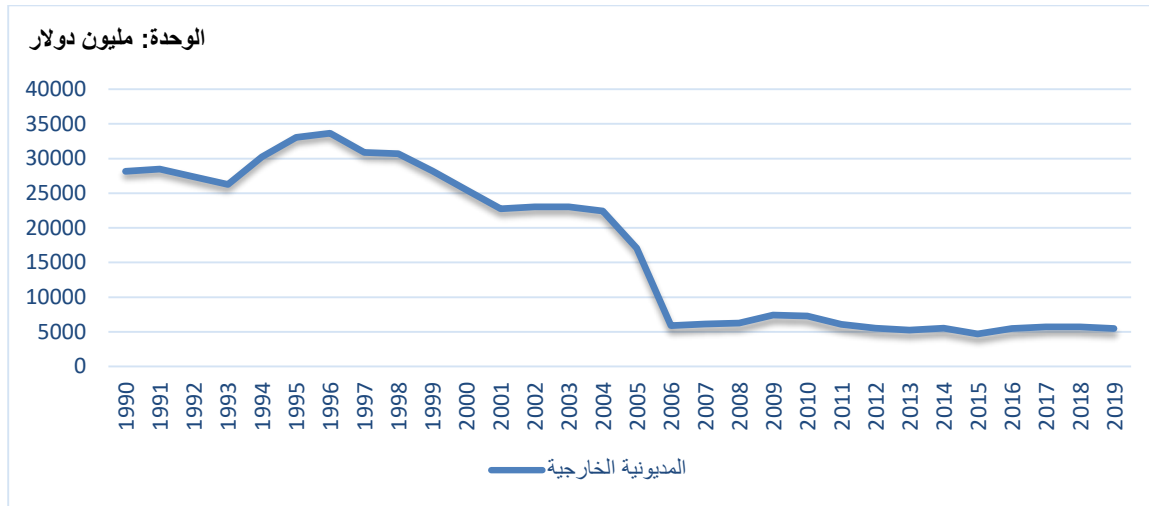
الجدول رقم (03-08): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المديونية الخارجية	28153	28489	27351	26274	30241	33051	33653	30902	30691	28209
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المديونية الخارجية	25467	22752	23045	23045	22426	17092	5910	6134	6246	7420
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المديونية الخارجية	7260	6064	5515	5245	5521	4671	5463	5706	5710	5492

Source: databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA, 19/08/2021, 21:40<sup>h</sup>.

الشكل رقم (03-04): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-08).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-04) أن الديون الخارجية للجزائر عرفت منحى متصاعدا منذ بداية التسعينات، لذا باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية وبصورة فعلية بداية سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية وقد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الموسع، الأول يدعى ببرنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) والثاني يدعى ببرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) المذكوران سابقا.

وقد سمحت هاته البرامج إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعلمتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار منحنتها مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ارتفعت ما بين سنتي 1995 و 1996 بحيث انتقلت من 30241 مليون دولار سنة 1994 إلى 33653 مليون دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر ابتداء من سنة 1997 إلى غاية 2001 من 30902 مليون دولار إلى 22752 مليون دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 26045 مليون دولار في نهاية 2003، ثم عاودت الانخفاض مرة ثانية سنة 2004 لتصل إلى 22426 مليون دولار، ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى أن تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة (1994-1996) (الخطيب و فروخي، 2015، الصفحات 8-9).

في بداية الألفية الثالثة، ومع ارتفاع أسعار البترول وتضاعف عائدات المحروقات لتبلغ 63.5 مليار دولار سنة 2013، كما بلغت احتياطات الصرف مبالغ هامة قدرت بحوالي 200 مليار دولار سنة 2013، مما أعطى للحكومة اتخاذ قرار بالتسديد المسبق لديونها الخارجية، وفعلا اتخذت الحكومة الجزائرية سنة 2004 قرار التوقف عن الاقتراض، كما سارعت إلى إجراء محادثات واتفاقيات مع الهيئات الدائنة منها نادي باريس الذي وافق على مبدأ التسديد المسبق للديون الجزائرية، حيث تم تسديد 8 مليار دولار من مجمل الديون الخارجية والمقدر بـ 15.5 مليار دولار في فيفري 2006، كما تمكنت الجزائر من إقناع دائيها بتحويل ديونهم إلى استثمارات أجنبية مباشرة بناء على اتفاقيات أبرمت سنة 2002 مع عدة دول على رأسها فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، حيث تم تحويل ما يقارب 200 مليون أورو إلى استثمارات مشتركة مما جعل الديون الخارجية تعرف انخفاضا ملموسا، وعليه أصبحت الفترة (2004-2006) فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حدث فيها انخفاض هام في حجم الدين الخارجي الذي انتقل من 22426 مليون دولار سنة 2004 إلى 5910 مليون دولار سنة 2006 (كواحله، 2015، صفحة 269).

بعد الدفع المسبق والمعتبر للدين الخارجي سنة 2006، عرف إجمالي الدين الخارجي للجزائر، والذي سجل سنة 2015 أدنى مستوى له (4671 مليون دولار)، ارتفاعا طفيفا ليصل 5463 مليون دولار في نهاية سنة 2016، ليرتفع بشكل طفيف بين سنتي 2017 و 2018 حيث بلغ 5710 مليون دولار في نهاية سنة 2018، (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، 2019، صفحة 50) ليعاود الانخفاض إلى 5492 مليون دولار سنة 2019.

فبعد تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 2017، وانخفاض عائدات الجزائر من الجباية البترولية، مما أدى إلى تسجيل عجوزات في ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، قررت الحكومة تغطية هذه العجوزات بعيدا عن الاستدانة الخارجية، إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي من خلال طبع النقود.

## المطلب الثالث: الأوضاع السياسية، المؤهلات الطبيعية والبنية التحتية

يعتبر استقرار الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها الدول من أهم المحددات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية والبشرية وبنى تحتية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر منذ بداية التسعينات، بالإضافة إلى أهم المؤهلات الطبيعية والبشرية والبنية التحتية التي تتميز بها.

## أولاً: الوضع السياسي والأمني

إن عدم الاستقرار السياسي هو من أكثر الظواهر شيوعاً وخطورة في البلدان النامية، والحقيقة أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، فهو قد يضيق ليقصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى يقتصر فقط على التغيرات السريعة المتتابة في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل أيضاً عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الاطار المؤسسي للدولة من شكل معين إلى نقيضه، على سبيل المثال، من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال الشغب وتظاهرات واضطرابات وحروب أهلية وحركات انفصالية (بيري، 2017، صفحة 175).

بالنسبة للجزائر فإنها على الصعيد الخارجي ترتبط بعلاقات وثيقة مع مختلف دول العالم وبالكثير من التجمعات الإقليمية والدولية وهو ما يشير إلى البعد السياسي الذي تتسم به سياسة الدولة الخارجية، أما على الصعيد الداخلي فقد مرت بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خاصة في مطلع التسعينات جسدها التغيير المستمر في الحكومات والوزارات ومستوى خطير من العنف واللامن، مما جعلها تصنف ضمن الدول ذات الخطر السياسي المرتفع آنذاك وهو ما قلص من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه وبعد المصادقة على مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية سنة 1999 بدأ الهدوء والأمن والاستقرار يعود للبلاد خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة عليه، وقد ولد هذا الاستقرار تحسناً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ومع مواصلة الجهود المبذولة لسيادة الأمن والأمان إحتلت الجزائر المرتبة السابعة في تصنيف الدول الأكثر أمناً في العالم سنة 2017 حسب تقرير المعهد الأمريكي للاستطلاع الرأي "Gallup" بإحرازها 90 نقطة من أصل 100، والمرتبة الأولى في إفريقيا بإحرازها 84 نقطة من أصل 100، حيث صنفت الجزائر ضمن الدول التي يشعر فيها السكان بالأمان حسب مؤشر "Gallup" للقانون والنظام الذي يقيس الشعور بالأمان على المستوى الشخصي، وكذا الخبرات المتعلقة بالجريمة وتطبيق القوانين، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الهيئات والمنظمات الدولية لمراقبة تطور المجتمعات سواء من ناحية الانسجام الاجتماعي أو من ناحية الأداء الاقتصادي (مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (أطروحة دكتوراه)، 2018-2019، الصفحات 178-179).

## ثانيا: وفرة الموارد الطبيعية والبشرية

تتوفر الجزائر بموارد طبيعية متنوعة وفي غاية الأهمية من بترول وغاز وخامات الحديد والفوسفات وكثير من المعادن الأخرى مثل اليورانيوم والذهب...، وتعتبر هذه الموارد بمثابة أصول أساسية في الاقتصاد الوطني، وتلعب دورا محوريا في مكانة البلد الجيوسراتيجية في المنطقة، وفي الحقيقة فإن ثروتها المتمثلة في البترول والغاز وموارد أخرى بقيت غير مستغلة إلى حد كبير، وخاصة الفوسفات والحديد حيث تملك الجزائر منها احتياطات ضخمة، (فلاحي، 11-12 مارس 2013، صفحة 3) حيث تحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات النفطية، والثامنة عشر في مجال الإنتاج، والثانية عشر في مجال التصدير، وتحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي، وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير بعد روسيا وكندا، هذه الأرقام تجعل من الجزائر بلدا طاقويا في الفضاء المتوسطي، وتمنحها مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في حوض المتوسط.

أما بالنسبة للموارد البشرية تتوفر الجزائر على قدرات بشرية هائلة وذات مستوى تكويني مرتفع، هذه القدرات يعكسها العدد المتزايد للطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج (بيري، 2017، صفحة 191)، فقد انتقل عدد الطلبة من 2375 طالب جامعي في 1962 إلى 1730000 طالب اليوم، وكما أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي "أنا انتقلنا من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة خلال الموسم الجامعي 2018/2017" مشيرا إلى أن التعداد سيرتفع بشكل معتبر ليصل إلى 2 مليون خلال 2020/2019 و 3.5 مليون في أفق 2030.

وفي مجال تطور الشبكة الجامعية الجزائرية، فإن القطاع إنتقل من 53 مؤسسة منها 18 جامعة خلال الفترة (1990-2000) إلى 106 مؤسسة جامعية منها (50 جامعة و13 مركزا جامعيًا و43 مدرسة عليا) خلال الموسم الجامعي 2018/2017، كما وضع الوزير الإصلاح الجديد لهندسة التعليم العالي الجزائري المستمد من النظام الأوروبي ليسانس-ماستر-دكتوراه مرفقا بتعيين وتأهيل مختلف البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي والحكامة (حجار، 23-25 ماي 2018، صفحة 3).

## ثالثا: البنية التحتية

لقد أنجزت الجزائر بنية تحتية لخدمة اقتصادها ولتحسين مناخ الاستثمار فيها بغية جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ومن أهم عناصر هذه البنية نجد:

## ✓ شبكة النقل

تعتبر الجزائر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، فهي تغطي ما يقارب 2.381.741 كلم<sup>2</sup>، إذ تحوي هذه المساحة شبكة كبيرة من الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، حيث يقدر طول الطرقات بـ 114102 كلم بما في ذلك

29573 كلم من الطرق وطنية، ومنها أكثر من 96000 كلم معبدة، 1216 كلم من الطريق السيار شرق-غرب، ومنها 1100 كلم قيد الاستخدام (وزارة الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، 2020).

يبلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 4691 كلم، بقدرة نقل 1248 مليون طن/كلم للسلع، وبقدرة نقل 1040 مليون راكب/كلم للأشخاص (بيري، 2017، صفحة 196)، وفيما يتعلق بالنقل الجوي تتوفر الجزائر على 35 مطارا منها 13 مطار دولي، ويعتبر مطار الجزائر أكثر استقطابا للمسافرين حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، وطورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ خصص له ميزانية في إطار برنامج التنمية الخماسي بـ 60 مليار دينار لتجديد أسطول الجوية الجزائرية، كما تم اقتناء 3 طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة، وشراء طائرتي شحن لنقل البضائع، أما بالنسبة لأحدث وسائل المواصلات فيوجد مترو واحد بالجزائر العاصمة بطول 5.9 كلم مع ثلاثة امتدادات بطول 4.9 كلم في طور الإنجاز، إضافة إلى توفر 3 ترامواي مستغلة، و 4 أخرى في طور الإنجاز (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020).

#### ✓ شبكة الاتصالات

تضم شبكة الاتصالات في الجزائر ثلاث متعاملين: اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)، أوبتيكوم تيليكوم الجزائر (جازي)، الوطنية للاتصالات الجزائر (أوريدو)، وبلغ عدد المشتركين فيهم سنة 2018 حوالي 47154264 مشترك، وعدد المشتركين في الجيل الثالث والرابع 36342601 مشترك، وقد تم تغطية كل الولايات بتقنية الجيل الثالث من طرف كل المتعاملين، أما بالنسبة لتقنية الجيل الرابع، وإلى غاية 3 سبتمبر 2018، فقد تم تغطية 32 ولاية من طرف موبيليس، و 28 ولاية من طرف جازي، و 48 من طرف أوريدو.

أما بالنسبة لمشاركي الأنترنت فقد بلغ عددهم 34628551 مشترك سنة 2017، منهم 2246918 اشتراكات في الأنترنت الثابت، والبقية عبارة عن اشتراكات في أنترنت الهاتف النقال والجيل الرابع (سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2020).

## المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث عهد سنوات التسعينات، وإنما وجد منذ سنوات الستينات، حيث تجسد في الشركات ذات الاقتصاد المختلط، غير أن تبني الإرادة الواضحة لاستقطابه من طرف الدولة الجزائرية كان منذ بداية التسعينات، أين قامت الجزائر بإصدار تشريعات تنص على حرية الاستثمار، وتكرس مبدأ الانفتاح الاقتصادي أهمها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وقانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار (أوعيل، 2016، صفحة 172) المذكوران سابقا.

## المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ومقارنته بدول شمال إفريقيا

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ومخزونه، ثم يتم مقارنة هذه التدفقات بتدفقات دول شمال إفريقيا.

## أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ومخزونه

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر تذبذبا ملحوظا، حيث سجلت تدفقات منخفضة جدا إن لم نقل منعدمة في بداية التسعينات، لتعرف ارتفاع ثم انخفاض خلال السنوات اللاحقة، والجدول التالي يوضح تطور هذه التدفقات خلال الفترة (1990-2019).



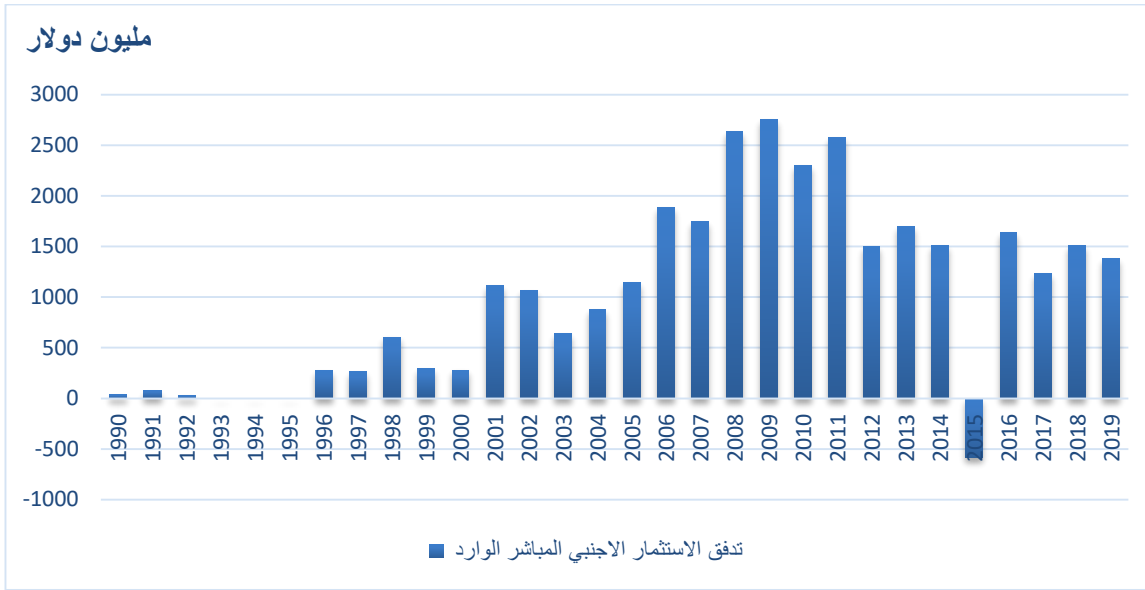
الجدول رقم (03-09): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنة	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	السنة	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1990	40	2005	1145
1991	80	2006	1888
1992	30	2007	1743
1993	0	2008	2632
1994	0	2009	2754
1995	0	2010	2301
1996	270	2011	2580
1997	260	2012	1499
1998	607	2013	1697
1999	292	2014	1507
2000	280	2015	584-
2001	1113	2016	1636
2002	1065	2017	1232
2003	638	2018	1506
2004	882	2019	1382

Source: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>, 15/12/2019, 19:47<sup>h</sup>.

الشكل رقم (03-05): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-09).

من خلال الشكل رقم (03-05)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مرت بعدة مراحل خلال الفترة (1990-2019):

**المرحلة الأولى (1990-2000):** عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية هاته الفترة تدفقات ضعيفة جدا وأخرى منعدمة سنوات 1993، 1994، 1995 وهذا يرجع إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر بسبب الأوضاع السيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تميزت هاته الفترة بتفاهم المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين الخارجي، بالإضافة إلى التطبيق الصارم لشروط صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي، وسوء الأوضاع الأمنية والسياسية، وهذا بالرغم من صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار رقم (93-12) الصادر في 5/10/1993، لتسجل ارتفاعا طفيفا سنة 1996 ما قيمته 270 مليون دولار، وسنة 1998 سجلت 607 مليون دولار، وتركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات.

**المرحلة الثانية (2001-2010):** عرفت هاته الفترة ارتفاعا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث سجلت سنة 2001 ما قيمته 1113 مليون دولار، وسنة 2002 ما قيمته 1065 مليون دولار، لينخفض إلى 368 مليون دولار سنة 2003، ليعاود الارتفاع إلى 1888 مليون دولار سنة 2006، ويستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2009 أين سجلت فيه أعلى حجم من التدفقات الواردة منذ بداية الانفتاح الاقتصادي والذي قدر بـ 2754 مليون دولار، ويعود هذا التحسن لعدة أسباب من بينها تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية، وتحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهذا في الاطار برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال هذه الفترة، إضافة إلى صدور الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق

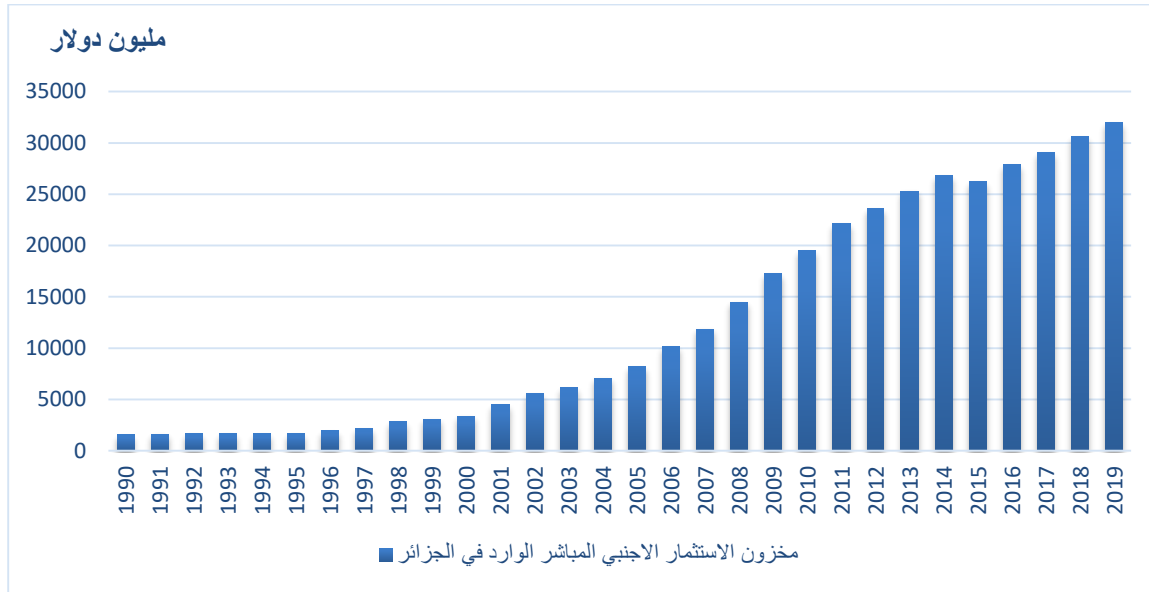
بالاستثمار أين أنشئت عدة هياكل منظمة للاستثمار في الجزائر أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والأمر رقم (08-06) سنة 2006 والذي جاء ليعدل ويتمم الأمر رقم (03-01)، وما جاء به من ضمانات وتسهيلات وحوافز جديدة مشجعة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار شركة "أسبات الهندية" (بوقليع، 2018-2019، صفحة 137).

**المرحلة الثالثة (2011-2019):** عرفت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر تراجعا كبيرا خلال هاته الفترة، حيث انخفض إلى من 2580 مليون دولار سنة 2011 إلى 1507 مليون دولار سنة 2014، لتسجل الجزائر أسوأ حصيلة لها من الاستثمارات الأجنبية الواردة بقيمة سالبة قدرها 584 مليون دولار، وهذا راجع حسب أغلب الخبراء الاقتصاديين وحسب UNCTAD إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر بسبب البيروقراطية الإدارية وعدم وضوح التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل مثل هذه الحصيلة وذلك بسبب الأزمة البترولية.

في سنة 2016 عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 1636 مليون دولار، و1506 مليون دولار سنة 2018، وهذا راجع إلى تحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2016، إضافة إلى صدور القانون التشريعي رقم (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، وما أتى به من إعفاءات و ضمانات ممنوحة للمستثمر الأجنبي في مختلف القطاعات إضافة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية، وبفضل إقامة مجموعة من الاستثمارات في مجال الاتصالات وهي الشركة الصينية هواوي والجنوب كورية سامسونغ التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة، واستثمارات جديدة في قطاعات النفط والغاز والسيارات، كمصنع التركيب الصيني (Beijing Automobile International Corporation)، ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2019 ليصل إلى 1382 مليون دولار، نتيجة الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد (الحراك الشعبي).

أما عن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر فقد عرف ارتفاعا تصاعديا منذ سنة 1990 إلى غاية 2019، حيث سجل سنة 1990 ما قيمته 1560.57 مليون دولار ليرتفع إلى 3098.77 سنة 1999، ويصل إلى 26823.87 مليون دولار سنة 2014، وليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2015 ليصل إلى 26226.57 مليون دولار، أين سجل هناك نقص في المخزون، وهذا ما يفسر القيمة السالبة لسنة 2015، لأن حجم التدفقات الواردة لسنة 2015 كان منعما بالإضافة إلى خروج استثمارات كانت قائمة، وليواصل الارتفاع مرة أخرى ليسجل سنة 2019 بقيمة 31984 مليون دولار، والشكل الموالي يوضح تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الشكل رقم (03-06): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

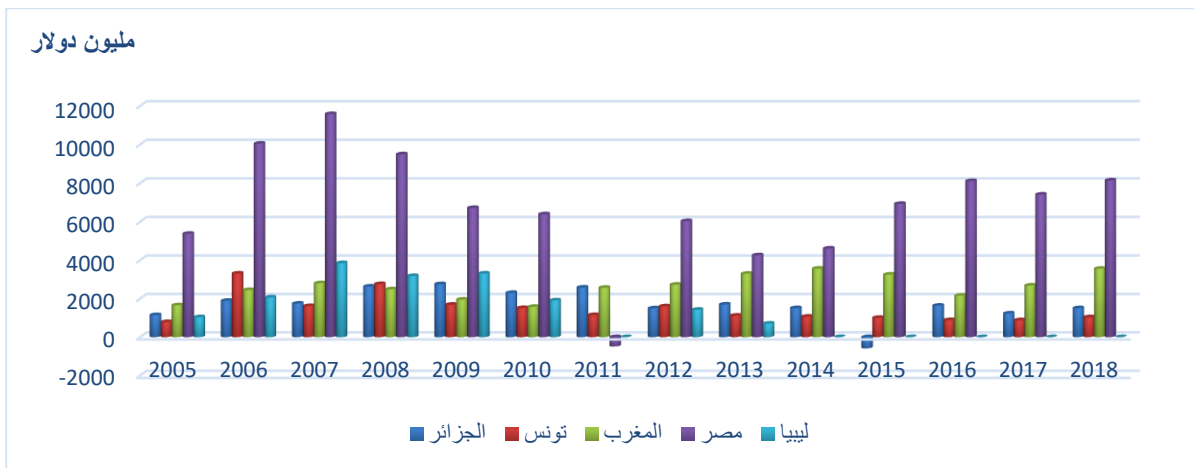


Source: <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>, 24/01/2020, 14:27h.

ثانيا: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر بدول شمال إفريقيا

الشكل الموالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس، ليبيا، المغرب) خلال الفترة (2005-2018).

الشكل رقم (03-07): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ودول شمال إفريقيا



Source: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>, 24/10/2020, 19 :47.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-07) أن هناك تفاوت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا، بحيث تحتل مصر الصدارة في حجم التدفقات، تليها المغرب، ثم الجزائر وتونس بترتيب متقاربة، وتأتي ليبيا في المرتبة الأخيرة،

وقد عرفت التدفقات نحو دول شمال إفريقيا انخفاضاً كبيراً منذ سنة 2011 إلى سنة 2015، وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني بالنسبة لليبيا، وفي السنوات الثلاث الأخيرة عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول تحسناً ملحوظاً، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري لهذه الدول وذلك بإصدار قوانين وحوافز مشجعة على الاستثمار فيها، أما ليبيا فقد سجلت قيم معدومة منذ سنة 2014.

بصفة عامة فقد مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنة 2018، ما نسبته 10.52% من إجمالي التدفقات لدول شمال إفريقيا و3.28% من إجمالي تدفقات دول إفريقيا، وما نسبته 0.21% من إجمالي تدفقات الدول النامية، وما نسبته 0.11% من إجمالي تدفقات دول العالم، وكل هذه النسب تبين أن للجزائر حصة ضئيلة جداً من إجمالي التدفقات الإقليمية والعالمية.

#### المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وركزت كثيراً على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية والصحة والنقل، والسياحة وقطاع الاتصالات، ويعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (نصير، 2015، صفحة 188)، وبناء على ذلك سيتم التطرق إلى قطاع المحروقات ولباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونصيب كل قطاع منها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مداخله مصدراً للعملة الصعبة، والتي شكلت سنة 2017 نسبة 95% من مداخل العملة الصعبة، و45% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي 42% من الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة (KPMG, Janvier 2019, p. 23).

بالرغم من فتح المجال أمام دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال المحروقات من خلال قانون 86-14 (قانون المحروقات 86-14، 1986)، إلا أن نشاط هذه الشركات لم يحرك الكثير من عجلة الإنتاج، ذلك أن نشاطها كان مقيداً بذلك القانون، وبالتالي لم يغير من الوضع الكثير وخاصة في ظل الأزمة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، والانكماش الاقتصادي الذي كان يعانيه الاقتصاد العالمي، وبسبب أيضاً التكاليف الباهظة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول التي لم يكن بمقدرة شركة سوناطراك تحمل أعبائها الضخمة.

وبالتالي كان لزاما إعادة تصحيح وتعديل قانون 86-14 لفك القيود، وإعطاء مجال أوسع لنشاط الشركات الأجنبية، وهذا ما كان حيث تم إصدار قانون 91-21 بتاريخ 04 ديسمبر 1991 ليقدم تسهيلات للشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال، وضمن كذلك لشركة سوناطراك الاستفادة من العقود مع الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالجانب المالي والتقني لمشاريع البحث والتنقيب، وأهم القرارات التي تضمنها هذا القانون يمكن أن نلخصها في النقاط التالية: (طير ع.، 2017-2018، صفحة 188)

● الشراكة عن طريق المساهمة بـ Joint-Venture، أين يكون الحق للشريك الأجنبي في اكتساب قسم من الإنتاج مع مناصفة جميع التكاليف المرتبطة بالاستغلال والحقوق المتعلقة بالضريبة البترولية؛

● اتفاقية اقتسام الإنتاج (production sharing agreement) أين يمكن للشريك الأجنبي الحصول على قسم من الإنتاج الصافي من الضرائب؛

● البيع المسبق للشريك الأجنبي لكل الزيادات في الإنتاج المحقق في الحقل المستثمر.

أمام هذه التسهيلات والتعديلات التي طرحها القانون رقم 91-21، قامت شركة سوناطراك بالتعاون مع أكثر من 130 شركة أجنبية من أكبر الشركات العالمية الرائدة في قطاع المحروقات بتنفيذ مشاريع استكشافية وإنتاجية متعددة بموجب عقود شراكة قارب عددها الثلاثين، ومن أمثلة هذه الشركات نجد: شركة ARCO الأمريكية، British Petroleum البريطانية، Petrol Canada الكندية، Petronas الماليزية، AGIP الإيطالية... الخ.

قد ظل تطور مسار شركة سوناطراك يسير في اتجاه إيجابي مدفوعا بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية خاصة في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إذ شملت أنشطتها مجالات مختلفة منها الإنتاج والتصدير والنقل والتسويق، كما توسعت لتشمل أيضا البتروكيميايات وإنتاج الفوسفور، والاستخراج المعدني، وتولية المياه، وتفرع أنشطتها في نحو 15 دولة موزعة بين أوروبا وأمريكا وإفريقيا، وفي هذا الإطار أعلن الرئيس التنفيذي لشركة "سوناطراك" خلال زيارته لمشروع المركب الغازي "توات غاز" بولاية أدرار في أكتوبر 2017 أن الشركة بصدد تحضير مخطط استثمار وتطوير وذلك باستثمار ما يفوق 50 مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة، كما أوضح أن هذا المخطط سيمس كل المجالات من الاستكشاف إلى الاستغلال وتسيير الشركة وتأطير وتدريب مواردها البشرية (مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (أطروحة دكتوراه)، 2018-2019، صفحة 227).

#### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خارج قطاع المحروقات، لاتزال ضئيلة جدا رغم كل الإمكانيات والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، حيث بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية المصروح بها خلال الفترة (2002-2017) حوالي 901 مشروع في مختلف القطاعات، بقيمة 2519831 مليون دج، وسنوضح تقسيم المشاريع الاستثمارية المصروح بها حسب كل قطاع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصروح بها حسب كل قطاع خلال الفترة (2002-2017)

النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
0.23	5768	1.44	13	الزراعة
3.28	82593	15.76	142	البناء والأشغال العمومية
81.37	2050277	61.93	558	الصناعة
0.54	13572	0.67	6	الصحة
0.75	18966	2.89	26	النقل
5.09	128234	2.11	19	السياحة
5.20	130980	15.09	136	الخدمات
3.55	89441	0.11	1	الاتصالات
100	2519831	100	901	المجموع

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement,24/10/2020>, 23:18<sup>h</sup>.

من خلال الجدول رقم (03-10) نلاحظ أن القطاع الصناعي إحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بحوالي 558 مشروع ما يمثل 61.93% من إجمالي المشاريع المصروح بها خلال الفترة (2002-2017)، وأيضاً من حيث قيمة المشاريع جاء أيضاً في المرتبة الأولى بنسبة 81.37%، مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي.

ويرجع تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي لأنه يضم قطاع المحروقات أساساً، الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولايزال هذا القطاع يجذب إليه العديد من الشركات الأجنبية في مجالات البحث والتنقيب والاستخراج... الخ (بيري، 2017، صفحة 272).

في المرتبة الثانية يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 142 مشروعاً أي ما نسبته 15.76% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، أما من حيث القيمة فقد كانت نسبته ضعيفة، حيث بلغت 3.28%، وجاء في المرتبة الخامسة من حيث القيمة، ويليه قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بحوالي 136 مشروعاً ما نسبته 15.09% من إجمالي المشاريع المصروح بها، وجاء أيضاً في المرتبة الثالثة من حيث القيمة بنسبة 5.20% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

أما بالنسبة لقطاع النقل والسياحة والزراعة والصحة والاتصالات فقد كان استقطابها للمشاريع الاستثمارية الأجنبية ضعيفاً جداً، وذلك رغم أهمية وحساسية هاته القطاعات، وقد جاء في مقدمة هاته القطاعات قطاع النقل بـ 26 مشروعاً ما نسبته 2.89% من إجمالي المشاريع، ويليه قطاع السياحة بـ 19 مشروعاً ما نسبته 2.11%، ثم قطاع الزراعة، والذي لم يستقطب بدوره إلا 13 مشروعاً ما نسبته 1.44%، أما بالنسبة لقطاع الصحة والاتصالات فإن المشاريع الأجنبية فيها تكاد أن تكون معدومة، الذي استقطب سوى 6 مشاريع ومشروع واحد فقط بالنسبة لقطاع الاتصالات، أما من حيث قيمة المشاريع

الاستثمارية فقد كان لقطاع السياحة والاتصالات النسب الأكبر بـ 5.09% و 3.55%، وأما قطاع النقل والصحة والزراعة فنسبتهم من قيمة إجمالي المشاريع تكاد تنعدم بأقل من 1%.

والجدول التالي يوضح أهم خمس شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

الجدول رقم (03-11): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3300
Indorama	سنغافورة	3151
Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2209
Tosyali Holding	تركيا	1397
TaypaTekstil	تركيا	900

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الاستثمار 2018، ص 61.

من خلال الجدول رقم (03-11) نلاحظ أن الشركة الصينية China State Construction Engineering Corporation جاءت في المرتبة الأولى من حيث التكلفة بـ 3300 مليون دولار، وتستثمر هذه الشركة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتليها شركة Indorama من سنغافورة لبناء منجم الفوسفات في ولاية تبسة بتكلفة قدرها 3151 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة من حيث تكلفة الاستثمار تأتي الشركة الإسبانية Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo بتكلفة قدرها 2209 مليون دولار وتستثمر هذه الشركة في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما بالنسبة للشركة التركية Tosyali Holding فقد جاءت في المرتبة الرابعة بتكلفة قدرها 1397 مليون دولار وهي مختصة في صناعة أنابيب نقل البترول والغاز، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الشركة التركية TaypaTekstil والمتخصصة في صناعة النسيج بتكلفة قدرها 900 مليون دولار.

في الأخير يمكن القول أن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر موجه نحو قطاع المحروقات بصفة كلية تقريبا، وبالنسبة للقطاعات الأخرى فإن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ضعيفة جدا، وقد تكون معدومة أحيانا، رغم كل المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها الجزائر في مختلف هذه القطاعات، وهذا التوزيع له آثارا تعود بالسلب على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

### المطلب الثالث: الأقاليم المستثمرة في الجزائر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر يتدفق من مختلف أقاليم العالم، والجدول الموالي يوضح لنا أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) من مختلف هذه الأقاليم.



الجدول رقم (03-12): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)
أوروبا	472	1148208
منها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
إفريقيا	6	39686
أستراليا	1	2974
الشركات متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018.25/10/2020>, 22:18<sup>h</sup>.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-12) أن أوروبا تصدر قائمة الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) بحوالي 472 مشروع، منها 332 مشروع من دول تابعة للاتحاد الأوروبي، بقيمة استثمار 1148208 مليون دج بالنسبة للدول الأوروبية، منها إلى 666499 مليون دج لدول تابعة للاتحاد الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 262 مشروع، بقيمة استثمار قدرها 1057257 مليون دج، وفي المرتبة الثالثة تأتي الدول الآسيوية بـ 114 مشروعا، وتليها في المرتبة الرابعة الشركات متعددة الجنسيات بـ 28 مشروعا، ثم أمريكا بـ 18 مشروعا، وإفريقيا بـ 6 مشاريع فقط، وفي الأخير أستراليا بمشروع واحد.

والجدول التالي يوضح لنا قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017):

الجدول رقم (03-13): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
إسبانيا	2565	10	6
تركيا	2313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
المجموع	14293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الاستثمار 2018، ص 61.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-13) أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر توزعت حسب عددها خلال الفترة (2013-2017) إلى عدة دول، استحوذت فيها فرنسا على 12 مشروعا، تليها كل من الصين وإسبانيا بـ 10 مشاريع الاستثمارية، ثم تأتي ألمانيا بـ 7 مشاريع، أما عن كل من سنغافورة وتركيا وجنوب إفريقيا وسويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة، فكان نصيبهم من مجموع المشاريع أقل من خمس مشاريع.

أما من حيث قيمة أو تكلفة المشروع تصدرت الصين هذه الدول بتكلفة قدرها 3539 مليون دولار، وفي المرتبة الثانية تأتي سنغافورة بقيمة استثمار قدرها 3151 مليون دولار، ثم إسبانيا بقيمة قدرها 2565 مليون دولار، وفي المرتبة الرابعة تأتي تركيا بتكلفة استثمار قدرت بـ 2313 مليون دولار، وأما عن ألمانيا وجنوب إفريقيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا والمملكة المتحدة لم تتجاوز تكلفة مشاريعهم 380 مليون دولار.

في الأخير يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر يأتي أساسا من الدول الأوروبية والعربية، أما بالنسبة للدول الأخرى فإنها لا تساهم إلا بحوالي 18.53% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

## المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الإقليمية والدولية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار إذ أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفي هذا الإطار سيتم دراسة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض هذه المؤشرات في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم عرض أهم المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية

سيتم التطرق في هذا المطلب لتحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

## أولاً: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

نعني بالحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية المصلحة العامة، ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة، ومستوى سيادة القانون (شلغوم، 2012، صفحة 105).

ويصدر هذا المؤشر من معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة (Journal Wall Street) منذ سنة 1995، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بهذا المؤشر وقياس درجة تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية، ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 10 عوامل تشمل السياسة التجارية، السياسات الضريبية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية تأسيس الأعمال، وضع سوق العمل، حرية الملكية الفردية، التحرر من الفساد، الحرية المالية (البطاط و آخرون، 2017، الصفحات 28-29).

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، والذي يمكن توضيح قيمه كما يلي: (علاوي و آخرون، 02-03 ديسمبر 2019، صفحة 482)

- ✓ (100-80): حرة إلى حد كبير.
- ✓ (79.9-70): حرة.
- ✓ (69.9-60): حرة إلى حد ما.
- ✓ (50.9-50): غير حرة لحد كبير.
- ✓ (49.9-0): مقموعة.

الجدول رقم (03-14): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

النقطة	الترتيب	السنوات
56.90	105	2010
52.40	132	2011
51.00	140	2012
49.60	145	2013
50.80	147	2014
48.90	157	2015
50.10	153	2016
46.50	171	2017
44.70	171	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع أطلس بيانات العالم

<https://ar.knoema.com/atlas/ranks, 30/09/2020, 22:31h>.

من خلال الجدول رقم (03-14) نلاحظ أن الجزائر إحتلت مراتب متأخرة خلال الفترة (2010-2018)، فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 105 سنة 2010 وذلك برصيد 56.90 نقطة إلى المرتبة 132 سنة 2011 وهذا يعود إلى تراجعها في مجموع النقاط إلى 52.40 نقطة، من أصل 179 دولة، ليستمر هذا التراجع إلى سنة 2015 حيث رتبت الجزائر من بين 179 في المرتبة 157، واحتلت المرتبة 171 سنتي 2017 و2018 وذلك بانخفاض مجموع النقاط إلى 46.50 و 44.70 نقطة على التوالي من أصل 179 دولة، وحسب دليل المؤشر فقد صنفت الجزائر من بين الدول التي تنعدم بها الحرية الاقتصادية.

#### ثانيا: وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالمية لتنافسية الدول وتهدف المؤسسة الاقتصادية العالمية إلى تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة، ويتم تمويل أنشطة هذه المؤسسة من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر 1000 شركة في العالم بالإضافة إلى التبرعات التي تحصل عليها، ويصدر المنتدى العديد من التقارير وفي مجالات عدة ومنها التقرير العالمي للتنافسية، وتقارير إقليمية حول القدرة التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية العربية، ويتميز تقرير التنافسية العالمي بالتغير المستمر للمنهجية المتبعة في قياس تنافسية الدول إضافة إلى تغيير عدد الدول يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في قياسه للقدرة التنافسية للدول إثني عشر عاملا اقتصاديا أطلق عليها الأعمدة الاثني عشر للتنافسية وهي: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم

العالي والتدريب، فعالية سوق السلع، جدوى سوق اليد العاملة، تطور سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور الأعمال، التجديد (البطاط و آخرون، 2017، الصفحات 28-29).

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (03-15): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	86	87	110	100	79	87	87	86	92
عدد الدول	139	142	144	148	144	140	138	137	140

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2017-2018**, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2017, p44.
- Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2011-2012**, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2011, p94.

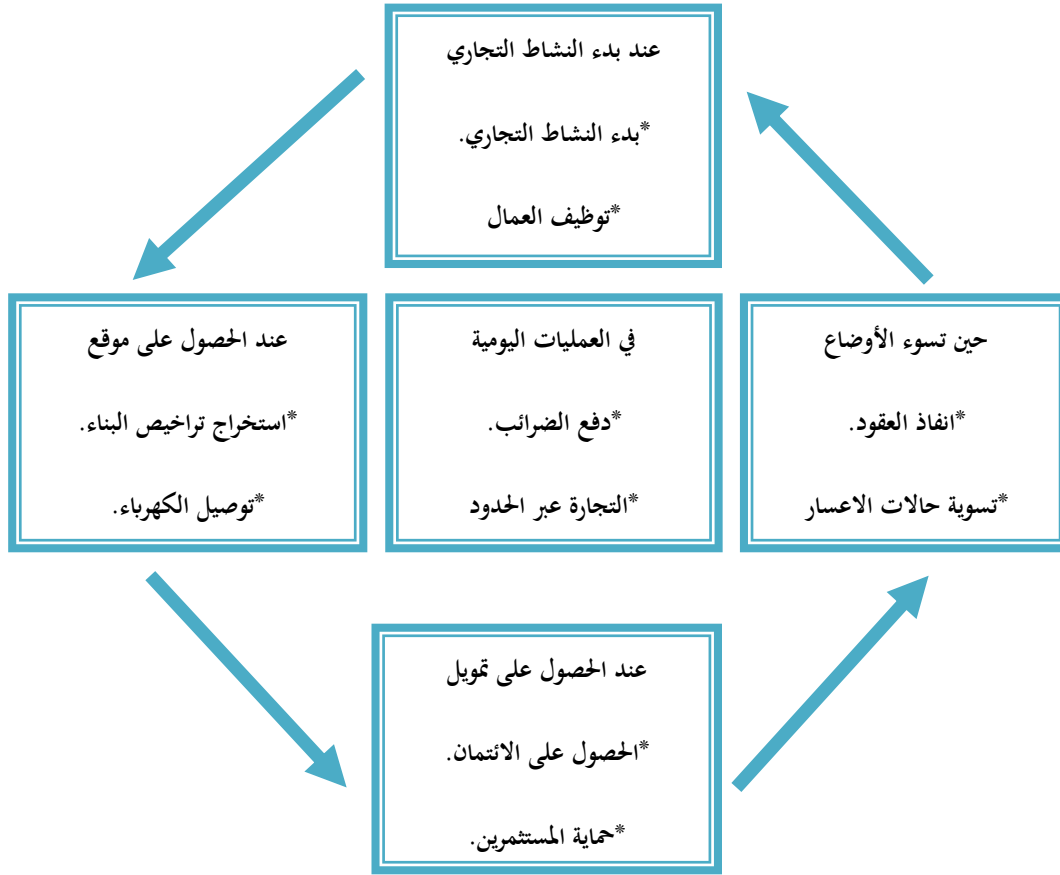
نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-15) أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها بين الدول في مؤشر التنافسية العالمية، حيث جاءت في المركز 86 سنة 2010 من أصل 139 دولة لتتراجع إلى المرتبة 110 سنة 2012 من أصل 144 دولة، ليتحسن ترتيبها إلى 100 سنة 2013 من بين 148 دولة، وليستمر هذا التحسن إلى غاية 2014 لتحتل المرتبة 79 وهو أحسن ترتيب لها خلال الفترة (2010-2018)، لتتراجع مرة أخرى إلى المرتبة 87 سنة 2016 من بين 138 دولة.

حسب تقرير مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2018، سجلت الجزائر تراجع في مؤشر التنافسية العالمية من المرتبة 36 سنة 2017 إلى المرتبة 92 سنة 2018، ويعود هذا إلى التراجع في المؤشرات الفرعية، حيث نجد تراجع كبير في مؤشر الاقتصاد الكلي إذ انتقل من المرتبة 63 سنة 2017 إلى المرتبة 111 سنة 2018، وأيضا في مؤشر المؤسسات إذ تراجع من المرتبة 99 سنة 2017 إلى المرتبة 120 سنة 2018، أما باقي المؤشرات الفرعية سجلت تحسينات طفيفة كمؤشر البنية التحتية، مؤشر الصحة والتعليم الأساسي، مؤشر النظام المالي، مؤشر بيئة الأعمال.....، وذلك مقارنة بسنة 2017. (Klaus, 2017, p. 44)

ثالثا: وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

لقد تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتكون هذا المؤشر الرئيسي من عشرة مؤشرات فرعية، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-08): المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال



المصدر: تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ممارسة نشاط الأعمال 2014 (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم)، واشنطن، ط 11، ص 2.

تحصلت الجزائر على المرتبة 166 سنة 2018، بعدما كانت تحتل المرتبة 156 سنة 2017 من بين 190 دولة، أي تراجعت بعشرة مراتب، أما فيما يخص ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2018 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2018

الترتيب العالمي من أصل 190 دولة				
بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان
145	146	120	163	177
حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاستثمار
170	157	181	103	71

Source: <https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings, 27/08/2021, 19:26> h.

حلت الجزائر في مراتب متأخرة في معظم المؤشرات الفرعية، فقد حلت في المرتبة 145 في بدء النشاط التجاري، والمرتبة 146 في استخراج تراخيص البناء، والمرتبة 120 في الحصول على الكهرباء والمرتبة 163 في تسجيل الملكية، المرتبة 177 في الحصول على الائتمان... وهذا ما يفسر أن بيئة الأعمال في الجزائر مازالت تتميز بالتعقيد في الحصول على مختلف إجراءات الاستثمار، وأن الجزائر مازالت غير قادرة على تحسين بيئتها الاستثمارية.

ويبقى المؤشر الوحيد الذي حازت به الجزائر ترتيبا إيجابيا هو مؤشر تسوية حالات الاستثمار أين جاءت في المرتبة 71 من بين 190 دولة.

#### رابعا: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية، وهي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية (فايز، 2012، صفحة 30).

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر: (فايز، 2012، صفحة 30)

- ✓ (100-80): درجة المخاطر منخفضة جدا.
- ✓ (79.5-70): درجة المخاطر منخفضة.
- ✓ (69.5-60): درجة المخاطر معتدلة.
- ✓ (59.5-50): درجة المخاطر مرتفعة.
- ✓ (49.5-0): درجة المخاطر مرتفعة جدا.

يعد مؤشر تقييم المخاطر السياسية من أهم مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية إذ يشكل 50% من قيمته، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر على أساس المتوسط الحسابي لعشرة متغيرات موزعة على ستة مجموعات كالتالي: (دغموم، 2020، صفحة 355)

- المراقبة السياسية والمسائلة، وتتكون من متغيرين اثنين هما: تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، المساءلة الديمقراطية؛
  - الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتتكون من المتغيرات التالية: استقرار الحكومة، الصراعات الداخلية، الصراعات الخارجية، التوترات العرقية؛
  - فعالية الحكومة، وتتكون من متغير واحد وهو مستوى البيروقراطية؛
  - القدرة التنظيمية، وتتكون أيضا من متغير واحد وهو مستوى الأسعار؛
  - المنظومة القانونية، وتتكون من متغير واحد وهو مدى تطبيق القوانين والأنظمة؛
  - مكافحة الفساد، وتتكون هي الأخرى من متغير واحد وهو درجة تفشي الفساد.
- والجدول الموالي يوضح لنا موقع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة الممتدة بين (2012-2018):

**الجدول رقم (03-17): وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة (2012-2018)**

الفترة البيانات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر	51.3	52.6	52.1	52.5	50.3	49.5	49.1
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مرتفعة جدا
الرتبة عربيا (18 دولة)	11	10	10	11	11	12	12

المصدر: هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 356.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، إذ تدهور ترتيبها من المرتبة العاشرة عربيا سنتي 2013 و2014 وبدرجة مخاطر مرتفعة، إلى المرتبة الحادية عشر عربيا سنتي 2015 و2016 وبدرجة مخاطر مرتفعة، ثم إلى المرتبة الثانية عشر عربيا سنتي 2017 و2018 وبدرجة مخاطر مرتفعة جدا مع تسجيل مؤشر يقدر بـ 49.5 و49.1 على التوالي.

ومن خلال هاته المعطيات يمكننا أن نقول أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية الموجهة نحو تحسين صورتها السياسية والأمنية على المستوى العالمي، إلا أن أحداث الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر



سنوات الأخيرة جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الاستقرار السياسي والأمني والحريات، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب بل وحتى المحليين يتوجسون خيفة من الاستثمار في الجزائر (دغموم، 2020، صفحة 357).

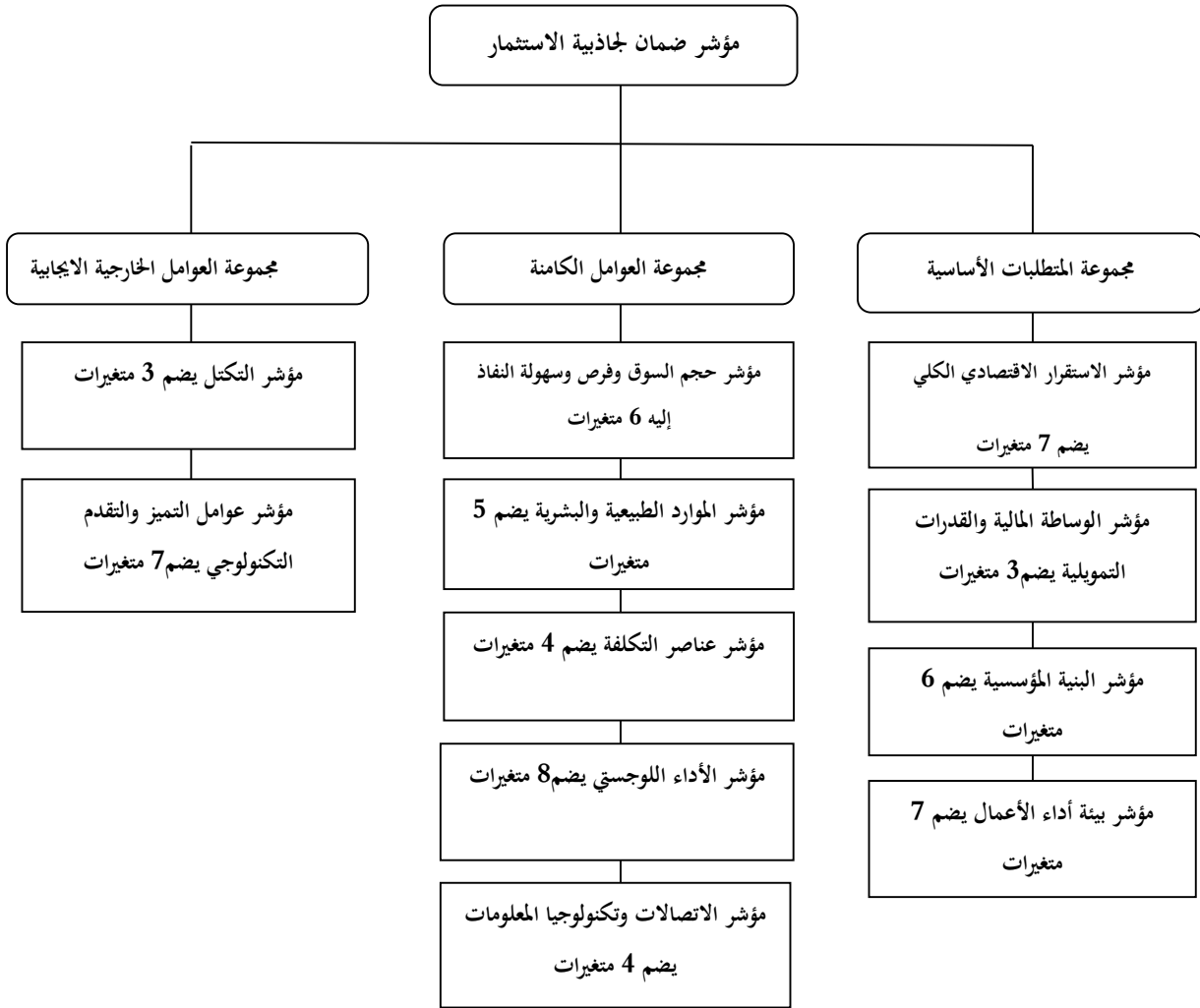
#### خامسا: وضع الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ينطلق بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من تعريف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس الأموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميًا، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2009 إلى 2011 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتًا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، ويرصد المؤشر أداء 110 دول تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية 2011 ومن بين تلك الدول توجد 17 دولة تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2011 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و.، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2012-2013، صفحة 9).

فيما يلي الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يلخص المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة له، مع المؤشرات الفرعية الأحد عشر المتفرعة عنها، وذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-09): الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



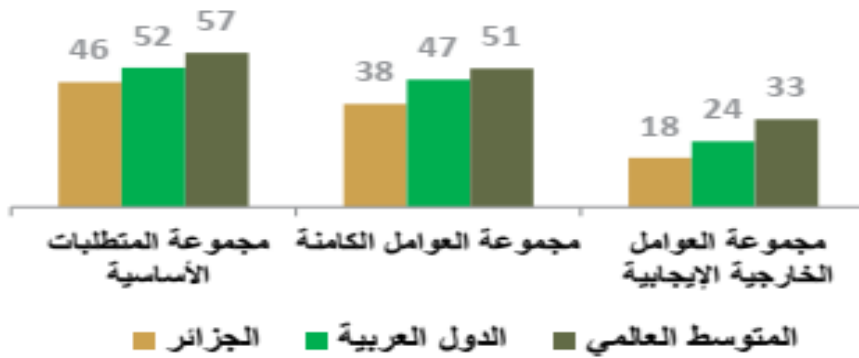
المصدر: عبد الحق طير، محددات جذب الاستثمار الأجنبي في المباشر وجدواه في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية 1995-2015)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017-2018، ص 122.

حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، جاءت الجزائر في مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2015-2018) سواء على المستوى العالمي أو العربي، حيث حلت في المرتبة 87 عالميا من بين 109 دولة عبر العالم خلال الفترة (2015-2017) للتقدم برتبة واحدة 86 سنة 2018 بقيمة مؤشر ما بين 33 و 35.

وفيما يخص ترتيب الجزائر داخل مجموعة الدول العربية فقد احتفظت بنفس الترتيب منذ سنة 2015 إلى غاية 2018، فقد حلت في المرتبة 12 من أصل 16 دولة عربية شملها المؤشر وذلك بعد استبعاد كل من ليبيا وسوريا والصومال وجيبوتي من عملية المسح، وتعتبر المرتبة 12 مرتبة جد سيئة، بحيث حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من

الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أو دول متخلفة اقتصاديا ومؤسستيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني كموريتانيا (دغموم، 2020، صفحة 350).

الشكل رقم (03-10): أداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر لسنة 2018



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، الكويت، ص 60.

أما فيما يخص أداء الجزائر ضمن المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر لسنة 2018، نجد أنها حصلت على 18 نقطة في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ويعتبر هذا الأداء ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي الذي حصل على 33 نقطة والمتوسط العربي بـ 24 نقطة، وجاء الأداء أيضا ضعيفا بالنسبة لمجموعة العوامل الكامنة ومجموعة المتطلبات الأساسية.

#### سادسا: وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

يعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية لأول مرة سنة 1995، ويصدر سنويا ويعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق استطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويركز بشكل عام على الفساد في القطاع العام.

المؤشر عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي يتم جمعها من قبل مجموعة من المؤسسات المستقلة، ويتم بعد ذلك تقييم الدولة، حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة، ودرجة (0) أكثر فساد (مداحي، 2019، صفحة 712).

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2015-2018)، حلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2015 في المرتبة 88 عالميا من أصل 168 دولة، وفي المرتبة 108 عالميا سنة 2016 من أصل 176 دولة، لتتراجع في الترتيب العالمي إلى المرتبة 112 من أصل 180 دولة سنة 2017، وفي المرتبة 105 سنة 2018 من أصل 180 دولة.

وبذلك يمكن القول أن الجزائر حلت في مراتب متدنية جدا في مؤشر مدركات الفساد، وهذا راجع الى تفشي البيروقراطية والفساد وغياب الشفافية على مستوى كافة القطاعات.

### المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري، إلا أنه مازال يعاني من عدة نقائص ومشكلات ومعوقات، نذكر منها:

#### أولا: الاستقرار السياسي والوضع الأمني

إن نجاح السياسة المتبعة من طرف الحكومة من أجل تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي مرهونة بمدى استقرار الوضعية السياسية والأمنية للبلاد، ويعتبر هاذين العاملين أساسيين في اتخاذ قرار الاستثمار، فاستقرار الأوضاع الأمنية يمنح للمستثمرين الطمأنينة بضمن استقرار المناخ العام، أما إنعدام الاستقرار فينفر من الاستثمار لارتفاع مخاطره، ولقد عرفت الجزائر أزمة أمنية حادة خلال التسعينات تميزت بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهدت هذه المرحلة إلى جانب تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانات السداد المتاحة، تدهور للأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي ميز هذه الفترة مما كان له الأثر السلبي الكبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، إلا أن الفترة من سنة 1996 إلى سنة 2001 تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وتراوح قيمتها ما بين 260 و507 مليون دولار، توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، أما الفترة من 2001 إلى 2010 فقد تميزت بعودة الاستقرار السياسي وعودة الأمن حيث تجاوزت عتبة المليار دولار سنوات 2001، 2002، 2005، (خبابة و عثمان، 28-29 أكتوبر 2014، صفحة 19) وهذا بفضل تكريس المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وتبني مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وبهذا فقد حدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل، لكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار السياسي تشمل إلى جانب الخلو من حالات العنف ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والبيروقراطية وهذا ما يعرف بالحكم الراشد التي ينظر إليه كمكون رئيسي لتحقيق فعالية السياسات الاقتصادية، وتجسيد المناخ الاستثماري الملائم الذي يبعث على الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب (شلغوم، 2012، صفحة 269).

#### ثانيا: مشكلة العقار الصناعي

يعاني العقار في الجزائر من مجموعة من المشاكل لعل أهمها:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات للهيئات المختلفة المتعلقة بالاستثمار؛

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

- أمن المنطقة الصناعية... الخ.

كما أن السلطات المحلية لا تتوفر على هيئة لمسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، فباستثناء الأراضي التابعة للخوادم فإن باقي الأراضي تبقى طبيعتها وملكيته مجهولة والتي غالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط تقديم ضمانات من بينها الاطلاع على سند الملكية قبل منحه لأي قرض، ثم إن هناك مشاريعا استثمارية محققة إلا أنها لم تنطلق بعد في عملية الاستغلال بسبب نقص الكهرباء والغاز والماء، مما يدل على أنه قد لا تستفيد الأراضي الممنوحة للمستثمرين من المنافع العامة بسبب عدم توفر الميزانية الكافية لدى السلطات المحلية نتيجة تقليص المخصص المالي لميزانية التجهيز، أضف إلى ذلك أن النصوص القانونية مازالت ناقصة، ولا تفي بالغرض فيما يخص العمليات الاقتصادية، إذ أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل، فحسب تقرير البنك الدولي، فإن العديد من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي وانتظارها هذا يصل إلى أربع سنوات.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي نتيجة صعوبة عمل المنتجين في أراضي لا يملكونها، أما العقار السياحي والذي يتطلب النشاط فيه موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية وغيرها، فنجد فيه عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، لذلك قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسع السياحي في القانون رقم 03/03 الصادر بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وبالرغم من صدور هذا الأخير إلا أن الكثير من الاختلالات مازالت تجمد وتعترض استغلال مناطق التوسع السياحي نذكر منها: عدم التطبيق الفعلي للتنظيم المتعلق بحماية مناطق التوسع السياحي وتنميتها نتيجة الغياب الطويل للمصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد غير المركزي، عدم استكمال الدراسات المتعلقة بالتهيئة وتوقفها في مرحلة الإنجاز والتمويل، إضافة إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية للدراسات العامة للتهيئة ورفع العزلة عن مناطق التوسع السياحي وتزويدها بالمرافق الأساسية (سالكي و مليكي، 19-22 أكتوبر 2015، صفحة 17).

### ثالثا: مشكلة التمويل

على الرغم من التشكيلة من المؤسسات المصرفية والمالية، وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قائمة، خاصة بعد تصفية بنكين خاصين سنة 2003، ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أعده البنك العالمي، تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت الحصول على النحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75% هي بمثابة تمويل

ذاتي، أما الباقي أي 10% فمصدره الممولون وبقية الدائنين، وتعتبر المشروعات الجديدة، والمؤسسات الحديثة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض البنكية مقارنة بالمؤسسات القائمة (طير و شليق، 28-29 أكتوبر 2014، الصفحات 10-11).

بالإضافة إلى ذلك، تعرف هذه البنوك عدة نقائص سواء تعلق الأمر بالبنوك العمومية أو بالبنوك الخاصة، ويمكننا هنا الإشارة إلى هذه القيود التي تعيق تطور القطاع البنكي: (طير و شليق، 28-29 أكتوبر 2014، صفحة 11)

- ✓ عدم كفاية السوق المانحة وارتفاع سعر الفائدة؛
- ✓ نقص الخبرة والكفاءة المهنية لدى العمال، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- ✓ طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، وفي كثير من الحالات تكون الإجابة بالرفض؛
- ✓ ضعف الهياكل القاعدية، ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة الدفع؛
- ✓ عدم وجود ضمانات كافية للتمويل وعدم وجود برامج تمويل متخصصة؛
- ✓ غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف ومعدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى أحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم؛
- ✓ رداءة وضعف السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر؛
- ✓ عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

#### رابعا: البيروقراطية والفساد الإداري

حسب تقرير خاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعالج مناخ الاستثمار في الجزائر، يصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرداعة، حيث تعم البيروقراطية في كل دوايب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ما تعلق بالتأخر المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء.... الخ.

ومن أجل القضاء على مشكلة البيروقراطية أو التقليل من وطأها حققت دول كثيرة طفرات كبيرة في مجال الحكومة الإلكترونية أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية الحكومة، وتقديم خدمات إلى المواطن والمجتمع من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم كل النظم الإجرائية للحكومة ويقضي على الفساد، واستطاعت دول عربية عديدة أيضا قطع خطوات ملموسة في هذا الاتجاه الذي ينقل مناخ الاستثمار إلى مستوى عصري ومتطور وقادر على المنافسة مع الدول الأكثر تقدما.

يعتبر انتشار الفساد نتيجة حتمية ومنطقية لتفشي البيروقراطية، وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة والاستغلال السيئ للمنصب أو الوظيفة العامة كوسيلة لتحقيق مصلحة خاصة، (قريد، 2014-2015، الصفحات 2014-2015) ويترتب على ظاهرة الفساد عواقب جمة من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة تثبيط

الاستثمار حيث ينظر إلى الرشاوي على أنها ضرائب، وعدم الكفاءة المترتب على سوء تخصيص الموارد الحكومية والمواهب والكفاءات وهدر الإيرادات الضريبية وتدني أداء البنية الأساسية والخدمات العامة وتقليل فعالية تدفقات المعونة الخارجية بتحويل الموارد المتاحة للمشاريع المشجعة على الفساد، وحسب دراسة ماورو (2000) هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد كلما ازداد معدل الاستثمار، وبالأرقام فإن التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بنحو 3.7 % ومعدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.58% (ساطر و كباز، 2019، صفحة 57).

#### خامسا: مشكلة القطاع الموازي

عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، ومما ترتب عن هذه المرحلة ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، ما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير الرسمي في البلاد، ويقصد بالاقتصاد غير الرسمي مجموعة النشاطات اللاشعورية التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة، هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب والرقابة، وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35% من الناتج المحلي الخام، وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

فهذا الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرازات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال رسم صورة سيئة للاقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي ومواجهته غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم به الأنشطة الرسمية (قريد، 2014-2015، صفحة 365).

#### سادسا: العائق القانوني والإداري

على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية في وضع التشريعات والقوانين الجديدة التي تلم بشتى العناصر القانونية التي تمم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله وتحويلها وتحسن مناخ الاستثمار، إلا أن هذه التشريعات وكغيرها من التشريعات الأخرى تفتقر إلى التجسيد والتطبيق وبالتالي نجدها جوفاء لا تنم عن الروح الحقيقية التي تجعل التطبيق يصل إلى نفس المستوى من التشريع النظري، هذا بالإضافة إلى أن هذه القوانين تتميز بما يلي: (طير و شليق، 28-29 أكتوبر 2014، صفحة 11)

■ عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها،

- عدم انسجام النصوص القانونية فيما بينها، وعدم استشارة رجال الأعمال والمتعاملين المعنيين بالأمر (نقابات، جمعيات المستهلكين...) في تحضير هذه النصوص،
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما أن عدد من القطاعات لا يزال يعاني من جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.



## خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تم تقديم دراسة تحليلية وتقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وذلك من خلال التطرق إلى مقومات أو محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ودراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وفي الأخير تم تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، وتم التوصل إلى ما يلي:

**1-** عرف الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تعديلات عديدة، بداية بقانون النقد والقرض 90-10، والذي اتبع بسلسلة من التعديلات والإجراءات أحدثها قانون الاستثمار الجديد رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي جاء بحزمة جديدة من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار واختصارها في وثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات، بالإضافة إلى الأوامر والقوانين الصادرة المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم إنشاء مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الاستثمار منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار،....

**2-** عرفت بداية الألفية الثالثة تسجيل استقرار في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك في إطار سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات، ونجاحها في الخروج من أزمة المديونية الخارجية، وكل هذا يعود بالأساس إلى المداخل الاستثنائية للمحروقات التي حققتها الجزائر في بداية الألفية.

**3-** من جانب الاستقرار الأمني والسياسي الذي يعتبر من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عانت الجزائر في بداية التسعينات من عدم الأمن والاستقرار، مما جعلها تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير للخروج من هذه الأزمة وذلك بالمصادقة على مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وقد ولد هذا الاستقرار تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما على الصعيد الخارجي فقد عملت الجزائر على خلق علاقات وثيقة مع مختلف دول العالم.

**4-** بالإضافة إلى ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية وبشرية، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار، عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية من خلال العديد من المشاريع الكبرى لتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتطوير شبكة الاتصالات، وذلك في إطار البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

**5-** كما تم التطرق إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث مرت هذه التدفقات بمراحل عديدة أين سجلت أعلى حجم من التدفقات في فترة الدراسة سنة 2009 ما قيمته 2754 مليون دولار، لتسجل بعدها أسوأ حصيلة سنة 2015 ما قيمته -584 مليون دولار، وسجلت سنة 2018 ما قيمته 1506 مليون دولار، وهذا راجع إلى تحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2016، وصدور القانون التشريعي رقم (09-16)، وما أتى به من إعفاءات وضمائمات ممنوحة للمستثمر الأجنبي، لينخفض سنة 2019 إلى 1382 مليون دولار، نتيجة الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد (الحراك الشعبي)، إلا أن حجم هذه التدفقات تبقى ضئيلة مقارنة بالمؤهلات والإمكانات المتاحة.

**6-** تركزت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى كقطاع النقل والسياحة والزراعة والصحة والاتصالات، فقد كان استقطابها للمشاريع

الاستثمارية ضعيفا جدا وذلك رغم أهمية وحساسية هاته القطاعات، أما بالنسبة لأهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) فقد تصدر الاتحاد الأوروبي قائمة هذه الأقاليم، تليها الدول العربية ثم الدول الآسيوية لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الأخيرة إفريقيا.

7- صنفت الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لسنة 2018 في مراتب متأخرة، لتوضح هذه المراتب ضعف بيئة الأعمال ومناخ الاستثماري بصفة عامة.

8- بالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري، إلا أنه يواجه عدة معوقات ونقائص من أهمها: مشكلة العقار الصناعي، مشكلة التمويل، البيروقراطية والفساد الإداري، مشكلة القطاع الموازي بالإضافة إلى العوائق القانونية والإدارية.

وبعد التطرق للدراسة التحليلية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نرجع إلى الفصل الرابع والأخير الذي سيتناول فيه الدراسة القياسية والتي تشتمل على مدى تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

## الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة (1990-2019)

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وعرض تطور تدفقه عالميا وعربيا، بالإضافة إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وتحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وعرض لأهم معوقاته في الجزائر، سيتم في هذا الفصل دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الاسمي، درجة الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية، ومحاولة بناء نموذج قياسي يوضح مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وبناء على ذلك سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديد النموذج المستخدم ومنهجية الدراسة.

المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الأول: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

شهدت المتغيرات الاقتصادية الكلية عدة تغيرات فرضتها التحولات والظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وفي ضوء ذلك سيتم تحليل تطور أداء بعض المتغيرات في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات.

المطلب الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

سجل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا، حيث إنتقل من 62.05 مليار دولار سنة 1990 إلى 171.76 مليار دولار سنة 2019، أي بزيادة قدرت بـ 109.71 مليار دولار.

الجدول رقم (04-01): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

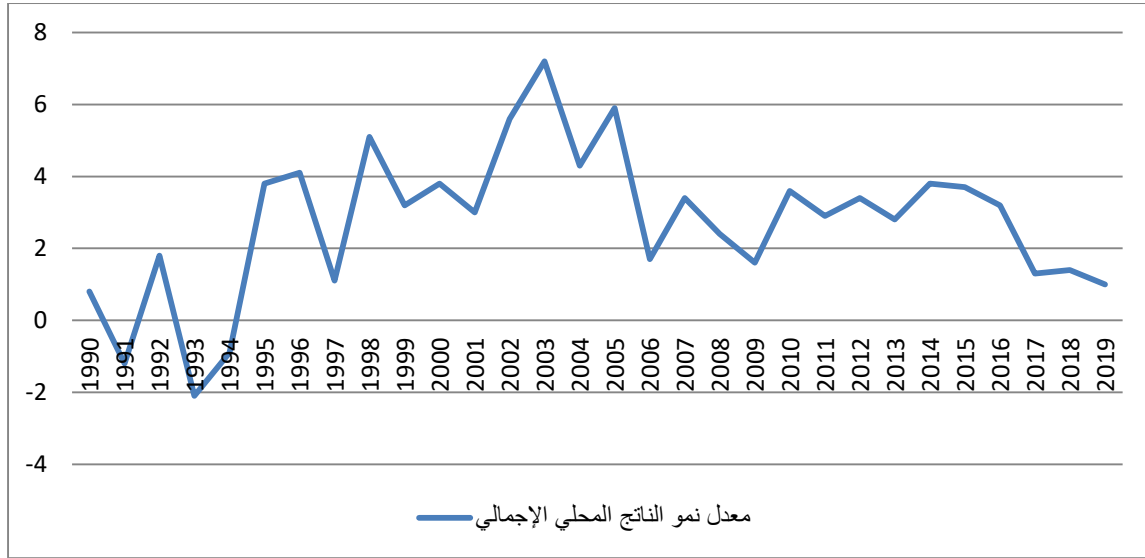
الوحدة: مليار دولار

السنوات	GDP	GDPG (%)	السنوات	GDP	GDPG (%)
1990	62.04	0.8	2005	103.20	5.9
1991	45.71	-1.2	2006	117.02	1.7
1992	48	1.8	2007	134.89	3.4
1993	49.94	-2.1	2008	171	2.4
1994	42.54	-0.9	2009	137.21	1.6
1995	41.76	3.8	2010	161.20	3.6
1996	46.94	4.1	2011	200.01	2.9
1997	48.17	1.1	2012	209.06	3.4
1998	48.18	5.1	2013	209.75	2.8
1999	48.64	3.2	2014	213.81	3.8
2000	54.79	3.8	2015	165.97	3.7
2001	54.74	3	2016	160.03	3.2
2002	56.76	5.6	2017	170.09	1.3
2003	67.87	7.2	2018	174.91	1.4
2004	85.32	4.3	2019	171.76	1

Source: databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA,15/10/2020, 19:47<sup>h</sup>.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (04-01): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (04-01).

من خلال الشكل رقم (04-01) نلاحظ أن التطور في معدلات النمو لم يكن بنفس الوتيرة، فقد سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1994) انخفاضات متتالية بلغت في المتوسط 0.32%، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة البترولية لسنة 1986 من اختلال مس مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني كعجز الميزانية وتفاقم مشكلة المديونية وخدماتها، إضافة إلى الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول والثاني، والتي تدعو للتأثير في جانب الطلب من خلال سياسة مالية ونقدية حذره، فجل هذه العوامل أدت إلى تسجيل معدلات نمو سالبة بمقدار (-1.2%) سنة 1991 و(-2.1%) سنة 1993 و(-0.9%) سنة 1994 مقابل معدل نمو 0.8% سنة 1990 ويعود ذلك إلى تدهور أسعار البترول الذي وصل إلى أقل من 17 دولار للبرميل بداية من سنة 1993 (رمضاني، 2020-2021، صفحة 174).

خلال الفترة (1995-1998) سجلت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا والذي بلغ في المتوسط 2.25%، وهذا نظير الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، ليصل الارتفاع سنة 2000 إلى 3.8% مقارنة بسنة 1999 التي كان يقدر فيها بـ 3.2% بسبب اليسر المالي الذي تحقق سنة 2000 نتيجة تحسن أسعار البترول، غير أن معدل النمو الاقتصادي لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية، لينخفض سنة 2001 إلى معدل 3% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإضافة إلى تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

وبلغ سنة 2003 نسبة 7.2% وتعتبر أعلى معدل نمو مسجل طول هاته الفترة والذي يمثل مصدرها قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 17.5% من نفس السنة، مقابل معدل سالب يقدر بـ -4.3% سنة 2001، كما سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما قدرت نسبته بـ 6.8% خارج المحروقات وخارج الفلاحة، وقد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، إلا أن قطاع المحروقات بقي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004، مقابل 8.3% و 5.6% لقطاعي الفلاحة والصناعة على الترتيب، وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5.9%، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 1.7% سنة 2006 (لونيس، 2016-2017، صفحة 265).

ليسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.4% سنة 2008 مقابل 3.4% سنة 2007، بتراجع يساوي 2.7 نقطة مقارنة بسنة 2005، وبغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات، الذي يسجل للسنة الثالثة على التوالي انخفاض في قيمته المضافة والأداء السليبي للفلاحة التي تعرف نموها السليبي الأول منذ 5 سنوات، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات يعود إلى ديناميكية قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة المقدر بـ 6.1% لسنة 2008 والتي تعادل بتقريب تلك المسجلة سنة 2007 (6.3%)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، الصفحات 35-36) وفي ظل انتعاش قطاع المحروقات لأول مرة منذ عشرية كاملة، سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 نسبة 3.8% مقابل 2.8% سنة 2013، أي بزيادة نقطة مئوية واحدة، وتراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 1.5 نقطة مئوية إلى 5.6%. (Banque of Algérie, 2015, p. 21)

في سنة 2017 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لأسعار المحروقات حيث قدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بـ 170.09 مليار دولار، ولم يكن نموه إلا بـ 1.3% مقابل 3.2% سنة 2016، في حين خارج المحروقات اكتسب نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.3% ليبلغ 2.6% مقابل 2.3% في 2016، حيث ارتفع بشكل ملحوظ في ثلاث قطاعات (الصناعة والخدمات المسوقة وغير المسوقة) وانخفض قليلا في قطاع البناء والأشغال العمومية والري، أين بقي رغم ذلك مرتفعا نسبيا (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، 2018، الصفحات 14-15).

ليبقى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرا سنة 2018 في حدود 1.4%، لينخفض إلى 1% سنة 2019، ويرجع الضعف النسبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي كليا إلى قطاع المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة (-6.4%)، ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل سنة 2016 (7.7%).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من خلال الجدول الموالي نوضح تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

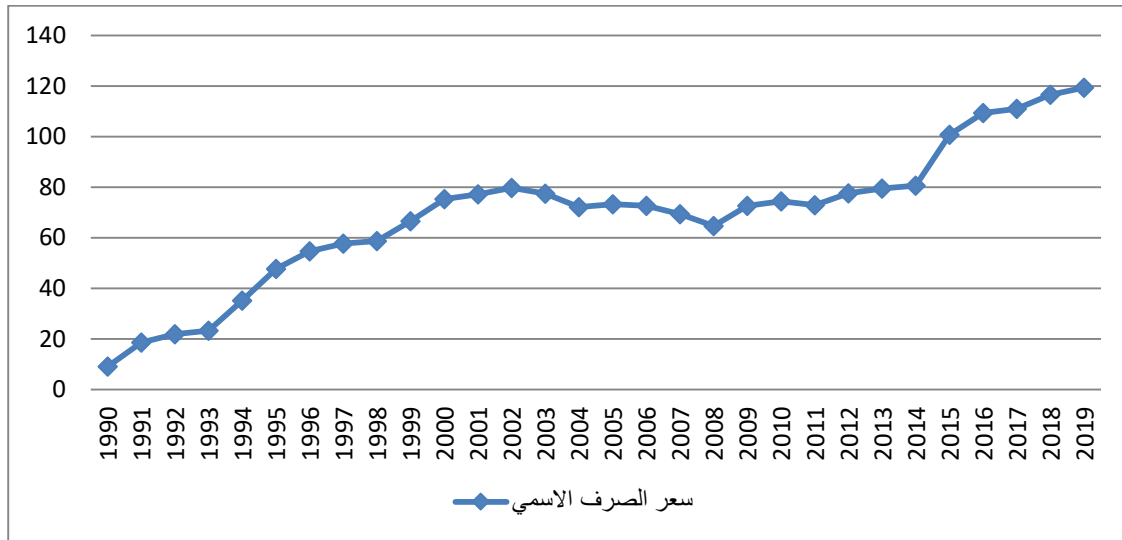
الجدول رقم (04-02): تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: الدينار/ الدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السنوات	9	18.5	21.8	23.3	35.1	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السنوات	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السنوات	74.4	72.9	77.5	79.4	80.6	100.7	109.4	111	116.6	119.3

Source: databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA, 18/04/2020, 19:45<sup>h</sup>.

الشكل رقم (04-02): تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04-02).

من خلال الشكل رقم (04-02) نلاحظ أن سعر الصرف سنة 1991 سجل معدل 18.5 دينار/الدولار وذلك بسبب تخفيضه من طرف السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض قيمة الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991.



## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

وقد أدى الانزلاق والتخفيض الصريح إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضاً المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 بـ 21.8 دينار/دولار تقريبا ومعادلته السوق الموازي للعملات سنة 1993 (آيت يحي، 2011، صفحة 66).

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف الاسمي بدأ بالانخفاض منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ليواصل الانخفاض ليصل إلى 58.7 دينار/ الدولار سنة 1998، في حين أنه لم يكن يتجاوز 35.1 دينار للدولار الواحد سنة 1994.

خلال الفترة (2000-2013) بقي سعر الصرف ثابتا نسبيا في حدود 75-79 دينار/دولار، ليرتفع سنة 2008 إلى حوالي 64.6 دينار/دولار بسبب الأزمة المالية التي أثرت سلبا على الاقتصادات الضخمة لذلك حققت الجزائر فائضا في ميزان مدفوعاتها ساعدها على تكوين احتياطي صرف قدره 143102 دولار (Lamri & Taibi, 2020, p. 58)، ويعود الاستقرار النسبي الذي ميز هاته الفترة إلى تدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف من أجل تخفيف أثر تقلب أسعار العملات الصعبة الرئيسية على الاقتصاد الوطني خصوصا بتخفيف الأثر على الأسعار الداخلية (بنك الجزائر، 2013، صفحة 91).

خلال الفترة (2014-2018) والتي عرفت عدة تغيرات كانخفاض أسعار البترول، وارتفاع مستوى الإنفاق العام، وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار، خاصة سنة 2015، والذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 100.7 دينار/دولار، لينخفض سنة 2016 بـ 3.2% مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 109.4 دينار/ دولار، ويعود ذلك إلى اللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام انخفاض الإيرادات البترولية، قد شكل خط دفاع أول بالفعل، بالإضافة إلى تدخلات بنك الجزائر على مستوى سوق الصرف الأجنبي قد سمحت لسعر الصرف بأداء دوره كمتص للصددمات الخارجية إلى حد كبير (بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظل استمرار الصدمة الخارجية، 2017، صفحة 10)، كما عرفت هذه الفترة تراجع احتياطي الصرف بمقدار 16.8 مليار دولار منتقلا من 114.1 مليار دولار نهاية 2016 إلى 97.3 نهاية ديسمبر 2017، وهو ما من شأنه تقليل إمكانية التصدي للصددمات الخارجية، كما اتخذت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة قرار بطبع النقود لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وهذا مقابل عدم وجود إنتاج وهو ما ترتب عنه فائض في الكتلة النقدية، ورغم تحسن سعر البترول خلال سنة 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن قيمة الدينار واصلت تراجعها أمام العملات الأجنبية لتبلغ 116.62 دينار/دولار خلال نفس السنة، ولم تأت الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بنتائج إيجابية في مجال سياسة الصرف (زقيله و مادي، 2020، صفحة 407).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

ليواصل سعر الصرف الانخفاض سنة 2019 إلى 119.35 دينار / دولار، وذلك رغم ضبطه في حدود 118 دينار/دولار في إطار مشروع قانون المالية 2019، أساسا مع تطور سعر صرف الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الأساسيتين للمبادلات التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى الوضع السياسي في هاته الفترة، وتحقيقات ضد قضايا الفساد مع مسؤولين حكوميين ورجال الأعمال التي أثرت على أوضاع شركات حكومية وخاصة.

المطلب الثالث: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول الموالي يوضح تطور نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (03-04): تطور نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نمو الكتلة النقدية % M2	11.41	20.8	31.27	7.29	15.7	9.46	14.64	18.25	19.57	13.94
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الكتلة النقدية % M2	14.13	54.05	18.05	16.3	10.45	11.69	19.64	23.09	16.04	4.84
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نمو الكتلة النقدية % M2	13.54	19.9	10.93	8.4	14.42	0.29	0.81	8.38	11.1	0.75-

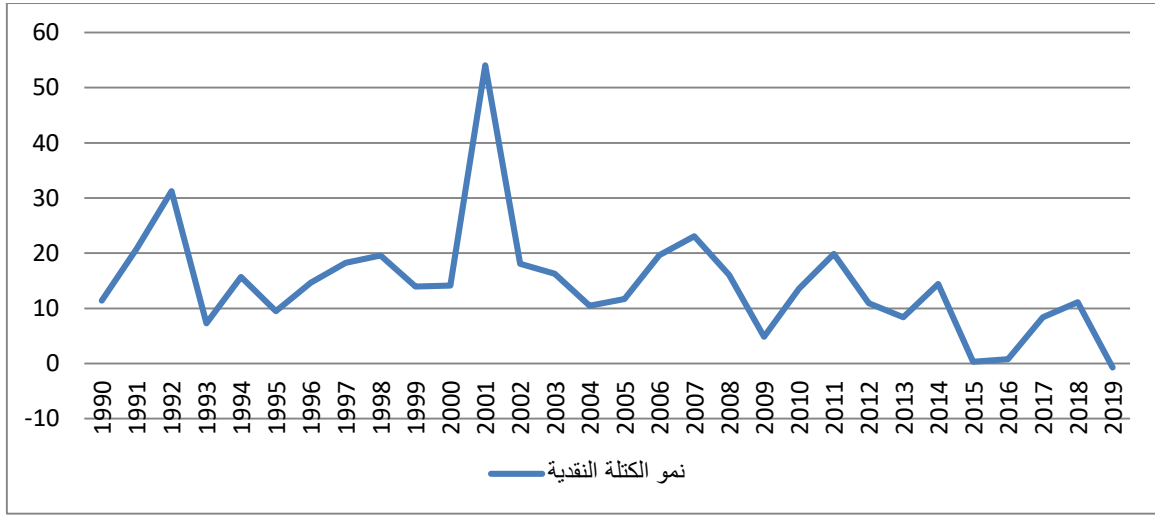
المصدر:

- بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرات الثلاثية الإحصائية لسنوات 2008، 2014، 2015، 2021.

- databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA,11/05/2021, 22:49h.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (03-04): تطور نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

من خلال الشكل رقم (03-04) نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية المعبر عنها بـ M2 عرف نموا متواصلا طيلة فترة الدراسة، أين تضاعفت قيمته بأكثر من 47 مرة وهذا بانتقال حجمه من 343.01 مليار دج في بداية الفترة إلى 16506.6 مليار دج سنة 2019، نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 1990 ومن أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد الاعتبار للجهاز البنكي بصفته مشرفا على السياسة النقدية، إلا أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة إنما حسب التوجهات التي رافقت مسيرة سياسة الاقتصاد الجزائري، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1992 تراوحت معدلات النمو السنوي للكتلة النقدية M2 ما بين 11.41% إلى 31.27% وهي معدلات إيجابية تعكس مباشرة التوجهات التوسعية للسياسة النقدية، والتي كانت تصبو بشكل أساسي إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة خلال تلك الفترة، أما الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 والتي تزامنت مع دخول الجزائر في اتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي والذي كان من أهم أهدافه التحكم في معدل نمو العرض النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها تخفيض معدلات التضخم والعمل على تحقيق نسبة نمو العرض النقدي M2 تصل إلى حدود 14% (رمضاني، 2020-2021، صفحة 164).

وبعد الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات سنة 2000 الأمر الذي أدى إلى توافر فوائض مالية كبيرة، والذي ساهم في تحسن الأصول الخارجية للبلاد، مما كان له الأثر الإيجابي على حجم الكتلة النقدية M2 حيث سجلت الكتلة النقدية نموا بمعدل 54.05%، ما بين سنة 2000 وسنة 2001، ومن ثم بدأت ترتفع تدريجيا إلى أن وصلت قيمتها إلى 4070.4 مليار دينار سنة 2005 وواصلت الارتفاع لتصل إلى 6956 مليار دج سنة 2008 ويعود السبب إلى إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يمتد من (2005-2009) (غميمه، 2020-2021، صفحة 173).

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

لتسجل سنة 2009 توسعا نقديا منخفضا 4.84%، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتشهد سنة 2010 العودة إلى التوسع النقدي 8162.8 مليار دج، وذلك بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008 بارتفاع قدر بـ 13.54% سنة 2010، وترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد، حيث ارتفعت القروض الموزعة من طرف البنوك العاملة في الجزائر للمؤسسات والأسر، مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات بـ 15.6% سنة 2010، (لكصاسي، 2010، صفحة 5) بالإضافة إلى مباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي أقره رئيس الجمهورية سنة 2009 والذي يمتد على مدار أربع سنوات إلى غاية 2014 بسبب قيام الحكومة بعملية الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة الناتج عن عجز ميزان المدفوعات خاصة الثلاثي الأخير من سنة 2014 (غميمه، 2020-2021، صفحة 173).

لتسجل الكتلة النقدية M2 نموا جد ضعيف سنة 2015 (0.29%) وسنة 2016 (0.81%)، في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010 و 2014، أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية 13.43%، ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 2014، مما أدى إلى انخفاض صافي الموجودات الخارجية المشكلة أساسا من مخزون احتياطات الصرف بـ 2.28% سنة 2015 وبـ 12.94% سنة 2016، ويفسر ضعف مستوى هذا التقلص، على الرغم من التآكل المعتبر لاحتياطات الصرف (-57 مليار دولار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية سبتمبر 2016)، بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، (بنك الجزائر، تدخل السيد المحافظ حول التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة اشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، 2016، صفحة 11) بالإضافة إلى الانخفاض القوي في الودائع المصرفية تحت الطلب على مستوى المصارف (-10.16%)، يؤكد التقلص الأكثر وضوحا في ودائع قطاع المحروقات (-14.09)، الاتساع الكبير للعجز في عمليات الخزينة العمومية، بسبب تمويل النفقات العمومية رغم الصدمة الخارجية (بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، 2014، صفحة 21).

لتسجل سنة 2017 ارتفاعا في حجم الكتلة النقدية M2 بمعدل نمو 8.38% بسبب زيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 20.5%، وذلك ترافقا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه شركة سوناطراك (452 مليار دج)، ودخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ (بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، 2018، الصفحات 123-124)، لتسجل سنة 2019 أول انخفاض في حجم الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة بمعدل نمو -0.75%، ويعود السبب إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية غير مستقرة 2019 (الحراك الشعبي).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المطلب الرابع: تحليل تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

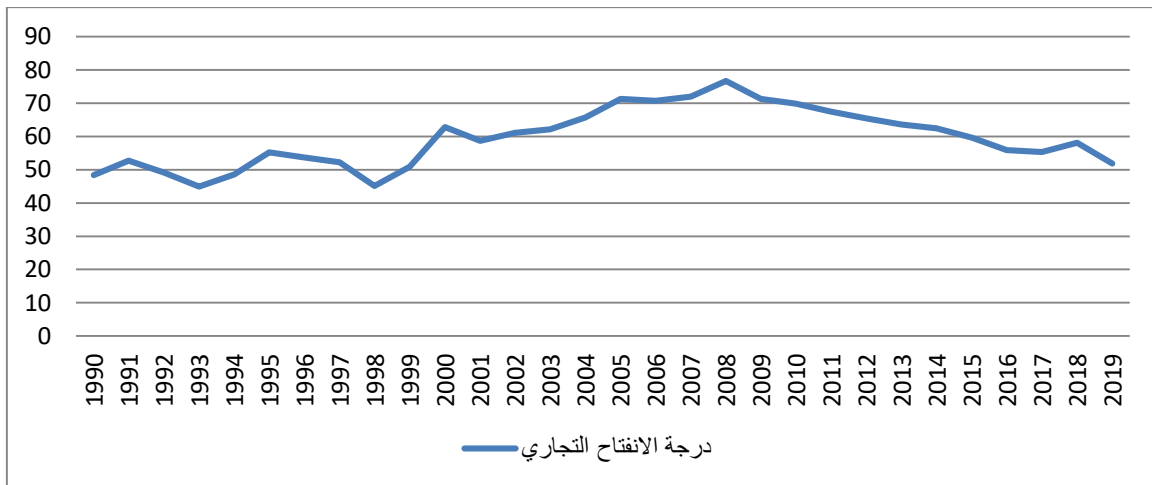
من خلال الجدول الموالي نوضح تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (04-04): تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
OPEN %	48.38	52.72	49.19	44.92	48.58	55.19	53.71	52.24	45.09	50.93
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
OPEN %	62.86	58.71	61.13	2156.	.765	71.28	70.73	71.94	76.68	71.32
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
OPEN %	69.87	67.47	65.4	63.61	62.41	59.7	55.93	55.32	58.07	51.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 03)

الشكل رقم (04-04): تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (04-04).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04-04)، أن الاقتصاد الجزائري كان في بداية التسعينات غير منفتح على العالم خاصة في سنة 1993 حيث كانت درجة الانفتاح له 44.92% بسبب مراقبة السلطات للتجارة الخارجية بعد فشل الإصلاح الذي طبقته الحكومة آنذاك، مما أدى إلى وقف استيراد بعض السلع (بوقليع، 2019-2018، صفحة 96)، بالإضافة إلى تداعيات

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الأزمة البترولية سنة 1986، لتعود درجة الانفتاح التجاري إلى الارتفاع أين وصلت إلى 55.19% سنة 1995 وهي فترة برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، حيث تم تطبيق هذا البرنامج من قبل السلطات العمومية إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية ومن ثم فتح الحدود لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذا رؤوس الأموال، ولهذا جاءت التعليمات رقم 13 الصادرة في 12 أبريل 1994 لتلغي التعليمات رقم 625، ومن أهم ما احتوته هذه التعليمات إمكانية استيراد البضائع دون أي قيد إداري انطلاقاً من 1 جانفي 1995، ولقد تم تدعيم هذه التعليمات بتعليمات أخرى رقم 94/20 المؤرخة في 12 أبريل 1994 لبنك الجزائر المتضمنة استطاعت الحصول على العملة الصعبة لكل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لسجل تجاري، ومن أجل زيادة الانفتاح التجاري تم تخفيض التعريفات الجمركية من نسبة 120% إلى 60%، كما تم خفض النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997، لتصل إلى 40% سنة 1998، ثم 30% مع الإصلاحات الجمركية (بورداش، 2016-2017، صفحة 74).

خلال الفترة (1999-2008) استمرت درجة الانفتاح التجاري في الارتفاع بسبب ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ابتداء من سنة 2000، وإلى ارتفاع حجم الواردات خاصة في الفترة (2004-2008) أي انتقلت درجة الانفتاح التجاري من نسبة 56.12% سنة 2003 إلى 76.68% سنة 2008، حيث ازداد الميل المتوسط للواردات بسبب انخفاض متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تزامن ذلك مع دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ بالإضافة إلى التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

لتتجه درجة الانفتاح التجاري نحو الانخفاض باستمرار خلال الفترة (2009-2016) حيث انخفضت من 71.32% سنة 2009 إلى 55.93% سنة 2016، بسبب الزيادة المعتبرة في حجم الناتج المحلي رغم زيادة كل من الصادرات والواردات إلى غاية سنة 2013، وابتداء من 2014 تراجعت درجة الانفتاح التجاري، ويرجع السبب إلى التراجع المتزامن للصادرات والواردات بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 (طيبة و رملاوي، 2019، صفحة 60).

لتعاود درجة الانفتاح التجاري الارتفاع حيث سجلت سنة 2017 و 2018 نسبة 55.32% و 58.07% على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط حيث إنتقل سعر البرميل من 45 دولار سنة 2016 إلى 53.01 و 71.5 دولار للبرميل سنتي 2017 و 2018 على التوالي، وبالتالي زيادة صادرات المحروقات، لتتخفف درجة الانفتاح التجاري إلى 51.84% سنة 2019 نتيجة الانخفاض المسجل في حجم الصادرات والواردات.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

### المبحث الثاني: تحديد النموذج المستخدم ومنهجية الدراسة

بعد التطرق للدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة، سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يدرس مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنهجية الدراسة.

### المطلب الأول: منهج الدراسة وطريقة القياس

من أجل معالجة هذه الدراسة والوصول إلى تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، تم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي وضعه كل من Pesaran and Shin (1995) و Pesaran and al (1996) و Pesaran (1997)، لتحديد مقدار العلاقة السببية بين المتغيرات واتجاهها، وهذه المنهجية لا تحتاج إلى اختبارات مسبقة للمتغيرات، مما يعني أن فحص وجود علاقة بين المتغيرات في المستويات يتم بغض النظر فيما إذا كان جميع المتغيرات المستقلة  $I(0)$  أو  $I(1)$  أو خليطاً من الاثنين معا (السواعي، 2017، صفحة 142).

تتميز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن باقي أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل Engle and granger (1987) و Johansen (1988) و Johansen-Juseluis (1990) بأنها تقوم بتقدير العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في معادلة واحدة فقط، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على حجم العينات الصغير (Nkoro & Uko, 2016, p. 79) (كحالة دراستنا التي يبلغ حجم العينة 30 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2019)، وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة، أما بالنسبة للمقدرات الناتجة عن هذا النموذج فهي تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلاً على أنه يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي.

إن منهجية ARDL تعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين، وتسمح هذه المنهجية بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك (بن مريم، 2018، صفحة 62).

ويعطى نموذج ARDL رياضياً بالصيغة التالية: (جلولي، 2017، صفحة 68)

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p y_t y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=1}^{q_j} \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

وتشير هذه المعادلة إلى نموذج ARDL من رتبة  $(p, q_1, \dots, q_k)$  حيث تشير  $p$  إلى فترة إبطاء المتغير التابع، أما  $q_1, \dots, q_k$  فتشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة، ويتم تحديد فترات الإبطاء بناء على معايير المعلوماتية مثل:

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

AIC :Akaike Information Criterion.

SBC: Schwarz Bayesian Criterion.

HG: Hannan-Quinn.

### المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على بناء نموذج قياسي يحدد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر، ويتم الاستعانة في إختيار أهم هذه المتغيرات بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي، ويمكن التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها فيما يلي:

#### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير التابع في هذه الدراسة ويقاس بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%،) وتم استخدام هذا المتغير في دراسات سابقة (Alfaro et al 2004، Asiedu 2002، Alba park & Wang 2009،) واعتبر هذا المتغير أكثر كفاءة في قياس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يرصد المساهمة النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (العارف، 2017-2018، صفحة 215).

#### 2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPG:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من أهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدولة، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى إيجابية علاقته مع الاستثمار الأجنبي المباشر كدراسة كل من (Grean & Gunninghamk 1975) وكذلك دراسة (Dunning 1980) عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة كل من (Papamastassiou & peace 1990) عن الاستثمار الأجنبي في بريطانيا والتي توصلت إلى وجود علاقة ترابط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الدراسة التي أجرتها الأونكتاد سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 2001، الصفحات 51-52)، وتوصلت دراسة (Hasnat 1997) على الشركات الأمريكية في خمسة دول نامية خلال الفترة (1975-1992) وجد أن حجم السوق ونموه ذات معنوية مرتفعة (بن رفدان الهجهوج، 5-8 ديسمبر 2004، صفحة 65).



## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

### 3- سعر الصرف الاسمي EXC:

سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي، والمعبر عنه بالمتغيرات السنوية لسعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة سالبة.

ولقد أيدت الدراسة التي قام بها كل من Bayoumi & Lpworth (1997) أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن تخفيض قيمة العملة بمعدل 6% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 10% للدولة المضيفة، كما يشجع ذلك الشركة المستثمرة على إعادة استثمار أرباحها بدلا من إعادة تحويلها للخارج (قبلان، 2008، صفحة 48).

وجاء في عديد الدراسات أن العلاقة بين متوسط سعر صرف البلد مقابل الدولار والاستثمار الأجنبي المباشر سالبة من بينها Quéré & al (1999)، ودراسة Aliber (1993) أي أنه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية للبلد أكثر فأكثر كلما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد (بن الحبيب و شعوي، 2017، صفحة 72).

### 4- درجة الانفتاح التجاري OPEN:

تقاس درجة الانفتاح التجاري بحساب نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت أهمية الانفتاح التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي دراسة لـ Adisson & Heshanti (2003) تم التوصل إلى أن نسبة الانفتاح الخارجي عامل أساسي في تفسير مدى قدرة بلدان أمريكا اللاتينية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلص أن البلدان ذات التجارة الهامة والمبادلات المرتفعة تحظى بأعلى نسب الاستثمار، وفي دراسة لـ Asiedu (2002) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، استخلصت أن نسبة الانفتاح تعتبر هامة جدا لكنها تختلف حسب نوعية الاستثمار، وفي نفس المجال أضاف Janicki (2004) أنه كلما زادت درجة الانفتاح الخارجي زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (فعلول، 2017، صفحة 13).

### 5- الكتلة النقدية M2:

في هذه الدراسة تم استخدام معدل نمو الكتلة النقدية كمؤشر للسيولة المحلية الذي يعبر عن مدى تطور أداء القطاع المالي وارتفاع مستوى الوساطة المالية في البلد.

ويشير Levine & Zervos (2016) أن مؤشرات تطور السوق المالية تتمثل في حجم السيولة التي تولد النمو الاقتصادي، وفي دراسة أخرى Hermes & Lensink (2003) يشير أن جودة النظام المالي المحلي يمكن أن تعزز الاستثمار

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الأجنبي المباشر وتساهم في توليد تأثيرات إيجابية من نشر التكنولوجيا، الكفاءة وغيرها في البلد المضيف، وهذا يعني أن هناك صلة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية المحلية (العارف، 2017-2018، صفحة 216).

وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في الدراسة القياسية على قاعدة بيانات البنك الدولي خلال فترة الدراسة (1990-2019).

ويمكن التعبير عن النموذج المراد تقديره رياضيا بالعلاقة التالية:

$$FDI_t = f(GDPG, EXC, OPEN, M2, \varepsilon_t)$$

حيث أن  $\varepsilon_t$ : يمثل الحد العشوائي.

أما النموذج القياسي فيأخذ الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta FDI_t = & c + \alpha_1 FDI_{t-1} + \alpha_2 GDPG_{t-1} + \alpha_3 EXC_{t-1} + \alpha_4 OPEN_{t-1} + \alpha_5 M2_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^m B_1 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^k B_2 \Delta GDPG_{t-i} + \sum_{i=0}^q B_3 \Delta EXC_{t-i} + \sum_{i=0}^p B_4 \Delta OPEN_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^N B_5 \Delta M2_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث أن:

$\Delta$ : يشير الى الفروق من الدرجة الأولى.

C: الحد الثابت.

t: اتجاه الزمن.

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يتطلب تقدير نماذج ARDL المرور بمراحل أساسية أربعة، بداية باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة ثم اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test)، تقدير علاقات الأجل القصير والطويل، وأخيرا الاختبارات التشخيصية للنموذج.

### المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها للتأكد في البداية من كون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتب  $I(0)$  أو  $I(1)$ ، بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختباري ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (PP) (بوفنش، 2019، صفحة 144)، وسيتم اختيار اختبار (PP) الذي تستخدمه معظم الدراسات الحديثة في حالة العينات الصغيرة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews10، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، يعني وجود استقرار في السلسلة الزمنية.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار (PP).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (04-05): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	المتغيرات
بدون ثابت وإتجاه	ثابت وإتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت وإتجاه	ثابت وإتجاه	ثابت فقط		
7.91- (0.00)	11.01- (0.00)	8.15- (0.00)	1.15- (0.22)	2.56- (0.29)	2.60- (0.10)	I(1)	<b>FDI</b>
9.56- (0.00)	18.00- (0.00)	9.40- (0.00)	1.50- (0.12)	3.14- (0.11)	3.17- (0.03)	I(1)	<b>GDPG</b>
12.58- (0.00)	30.56- (0.03)	13.10- (0.00)	3.90- (0.00)	5.68- (0.00)	4.65- (0.00)	I(0)	<b>EXC</b>
5.07- (0.00)	5.14- (0.00)	4.95- (0.00)	0.04- (0.66)	0.57- (0.97)	1.55- (0.49)	I(1)	<b>OPEN</b>
14.87- (0.00)	19.76- (0.00)	17.54- (0.00)	2.08- (0.03)	5.02- (0.00)	4.17- (0.00)	I(0)	<b>M2</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10 (الملحق رقم 04)

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة، والمتمثلة في اختبار (PP)، يتبين أن كل سعر الصرف الاسمي والكتلة النقدية مستقران عند المستوى، أي متكاملان عند الرتبة  $I(0)$ ، أما صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح التجاري مستقران عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة  $I(1)$ ، ومن هنا يمكننا إجراء التكامل المشترك باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

#### المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد تحديد النموذج، نقوم باختيار فترة الإبطاء المثلى، ثم اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)، ليم بعدها تقدير علاقة الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL.

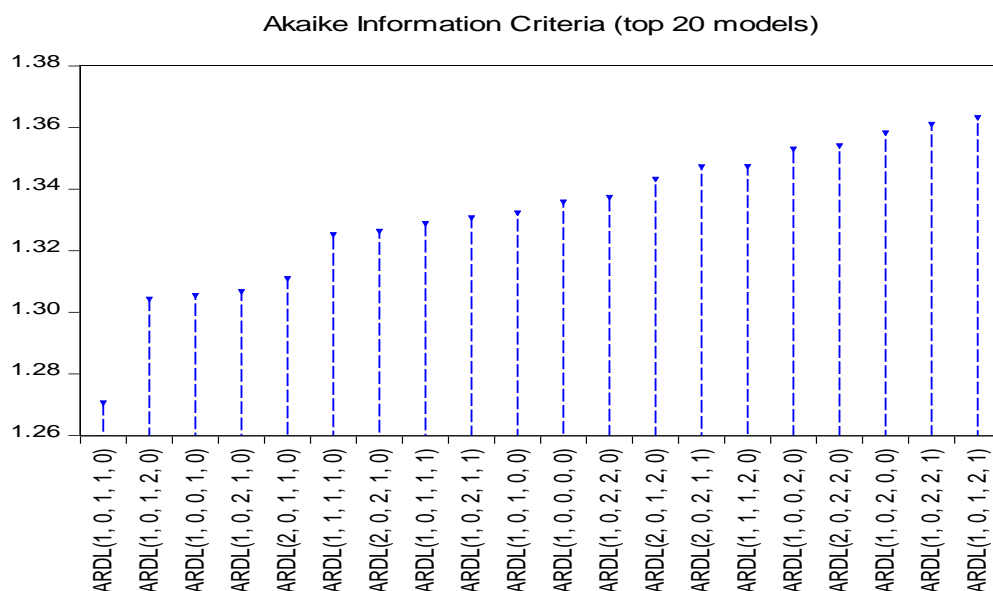
#### أولاً: اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

تسمح منهجية ARDL بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقدير معاملات المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل، ولتحديد طول فترة الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC) (بوفنش، 2019، صفحة 144).

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

ووفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة، فإن أفضل نموذج هو ARDL (1,0,1,1,0) حسب معيار (AIC)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-05): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (WALD) أو إحصاءة (F) والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وإدراج متغير الاتجاه في التقدير، وتحتسب إحصاءة (F) وفق الصيغة التالية: (عبد الله بن سلوى، 2020-2021، الصفحات 108-109)

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n-k)}$$

حيث:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots \dots \dots B_{K-1} = 0$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة) ، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \dots \dots B_{K-1} \neq 0$$

M: عدد معلمات النموذج المقيد. N: عدد المشاهدات (حجم العينة). K: عدد المتغيرات.

ويتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة احصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأدنى إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة 0، إما إذا كانت متكاملة من الرتبة 1، فسيتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة احصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فيشر (F-Bounds Test)

الجدول رقم (04-06): اختبار فيشر (F-Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.031623	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

توضح نتائج اختبار الحدود، أن القيمة المحسوبة لإحصائية F، حيث جاءت (F= 5.03) أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى عند مستويات معنوية 10% و 5% و 2.5% و 1%، وبالتالي يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين المتغيرات المستقلة (معدل نمو الناتج المحلي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الإجمالي، سعر الصرف الاسمي، درجة الانفتاح التجاري، معدل نمو الكتلة النقدية)، والمتغير التابع (صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

ثالثاً: تقدير علاقة الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ستقوم الدراسة بتقدير علاقة الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL، والنتائج موضحة في الجدولين رقم (04-07) و(04-08):

الجدول رقم (04-07): تقدير علاقة الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG	0.022890	0.051040	0.448479	0.6584
EXC	0.015986	0.006839	2.337596	0.0294
OPEN	0.027890	0.012850	2.170448	0.0416
M2	0.025981	0.009767	2.660106	0.0146
C	-1.070811	0.803276	-1.333054	0.1968

$$EC = FDI - (0.0229 * GDPG + 0.0160 * EXC + 0.0279 * OPEN + 0.0260 * M2 - 1.0708)$$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الجدول رقم (04-08): تقدير علاقة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(FDI)				
Selected Model: ARDL (1, 0, 1, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/31/22 Time: 00:41				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXC)	0.006542	0.002571	2.544673	0.0189
D(OPEN)	-0.011628	0.016293	-0.713659	0.4833
CointEq (-1)*	-0.873374	0.142854	-6.113736	0.0000
R-squared	0.620210	Mean dependent var		0.027914
Adjusted R-squared	0.590995	S.D. dependent var		0.559040
S.E. of regression	0.357525	Akaike info criterion		0.878476
Sum squared resid	3.323434	Schwarz criterion		1.019921
Log likelihood	-9.737909	Hannan-Quinn criter.		0.922775
Durbin-Watson stat	2.033852			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

من خلال النتائج المتوصل لها في الجدول رقم (04-07) نجد:

- يوجد أثر موجب ذات دلالة إحصائية غير معنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه كل تغير في



## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.02%، وبما أن العلاقة غير معنوية يعني عدم وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل الطويل، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي)، فأغلب الاستثمارات الأجنبية تبحث عن الاستثمار في قطاع المحروقات، أي هو من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية ولم يكن من النوع الباحث عن حجم السوق.

- يوجد أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية معنوية لسعر الصرف الاسمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث أنه كل تغير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.01% في الأجل الطويل، فانخفاض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيفة، وزيادة الطلب على الصادرات خاصة المنتجة من طرف المستثمرين الأجانب بحيث تصبح أسعارها تنافسية أمام المستوردين الأجانب.

- يوجد أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية معنوية لدرجة الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث أنه كل تغير في الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.02% في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن درجة الانفتاح التجاري لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل الطويل، وهذا ما يفسر أن كلما قامت الدولة بإزالة القيود التجارية زاد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، لذا يجب على الجزائر الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من أجل جذب المزيد من الاستثمارات.

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً لمعدل نمو الكتلة النقدية على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل تغير في الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.02% في الأجل الطويل وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية على تحفيز القروض، وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال النتائج المتوصل لها في الجدول رقم (04-08) نجد:

- نجد أن معامل تصحيح الخطأ  $CoIntEq(-1)$  المقدّر 0.87 ذو معنوية ومقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة، والتي تؤكد على صحة وجود تكامل مشترك، ويمكننا القول أن 87.33% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

- يوجد أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية معنوية لسعر الصرف الاسمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وتعني أي زيادة في سعر الصرف الاسمي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.006% في الأجل القصير، وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فانخفاض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيف، ففي فترة التسعينات سجلت أسعار الصرف ارتفاعا ملحوظا مما أدى إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس ما حدث في بداية الألفية الثالثة، أين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما انخفضت أسعار الصرف.

- يوجد أثر سلبي ذات دلالة إحصائية غير معنوية لدرجة الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن درجة الانفتاح التجاري ليس لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل القصير.

### المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج

بعد تقدير علاقة الأجل الطويل والقصير، نقوم بالاختبارات التشخيصية للنموذج، المتمثلة في اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي والتباين بين الأخطاء وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، إضافة إلى التأكد من استقرار النموذج.

#### أولا: اختبار الارتباط الذاتي

يعد اختبار Godfrey-Breusch Serial Correlation LM Test من أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار، وقد قدمه كل من Godfrey-Breusch تحت مسمى Serial Correlation LM Test كبديل لاختبار الشهر DW.

ونجد أن:

$$e_t = p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + \dots + p_m e_{t-m} + \varepsilon_t$$

ويلاحظ أن حد الخطأ العشوائي  $e_t$  يرتبط بحدود الأخطاء العشوائية للفترات السابقة وإلى غاية الفترة  $m$ ، ويمكن دائما استخدام تقنية اختبار الفرضيات حيث نجد الفرض بعدم غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_0 : p_1 = \dots \dots \dots p_m = 0$$

مقابل الفرض البديل ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي أي:

$$H_0 : p_1 \neq \dots \dots \dots p_m \neq 0$$

ولإجراء هذا الاختبار Godfrey-Breusch لدينا احتمالان: إما اختبار (F) الكلاسيكية، أو استخدام اختبار Serial Correlation LM Test الذي يتبع توزيع  $\chi^2$  أي:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

$$(n - m).R^2 \approx X^2$$

حيث تمثل  $n$  حجم العينة،  $m$  تمثل رتبة الارتباط الذاتي،  $R^2$  تمثل معامل التحديد.

إذا كانت  $X^2(n - m).R^2$  الموجودة في الجدول وعند مستوى معنوية محددة (1%، 5%، 10%) حينها نرفض الفرض العدم أي غياب ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونقبل بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (غميمه، 2020-2021، صفحة 239).

وبعد تطبيق اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (04-09).

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic						
	0.116831	Prob. F(2,19)				0.8904
Obs*R-squared						
	0.352310	Prob. Chi-Square(2)				0.8385
Test Equation:						
Dependent Variable: RESID						
Method: ARDL						
Date: 08/31/22 Time: 00:42						
Sample: 1991 2019						
Included observations: 29						
Presample missing value lagged residuals set to zero.						
Date: 08/31/22 Time: 00:44						
Sample: 1990 2019						
Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.201	0.201	1.3021	0.254
		2	-0.155	-0.204	2.1054	0.349
		3	-0.030	0.053	2.1375	0.544
		4	-0.100	-0.149	2.5002	0.645
		5	-0.040	0.026	2.5588	0.768
		6	0.238	0.220	4.7764	0.573
		7	0.196	0.095	6.3459	0.500
		8	-0.095	-0.103	6.7283	0.566
		9	-0.082	-0.001	7.0300	0.634
		10	-0.100	-0.097	7.5038	0.677
		11	-0.128	-0.062	8.3159	0.685
		12	0.018	-0.024	8.3327	0.759
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Stat غير معنوية، وحسب اختبار الارتباط الذاتي LM test فإن Prob. Chi-Square جاء أكبر من 0.05 أي أنه غير معنوي، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

### ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين

قبل التطرق لهذا الاختبار يمكن توضيح عدم ثبات التباين بأنه يظهر لما تختلف انحرافات القيم المشاهدة الحقيقية عن الخط المقدر عندما تتغير قيم المتغير المستقل، ويعرف بالانتشار غير متساوي، عدم ثبات التباين يظهر مع تغير المتغير المستقل

اختبار فرضية اختلاف التباين، باستخدام عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Test Autoregressive Heterosticity Conditional، ونحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية عدم القائل بثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض عدم وقبول الفرض البديل غياب ثبات التباين.

نجري اختبار ARCH Test البواقي المبطة لفترة واحدة لفرض الاختبار الصفري القائل بثبات التباين، ويقوم هذا الاختبار سواء على اختبار فيشر (F) الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج (LM) (غميمه، 2020-2021، صفحة 239).

تم استخدام اختبار ARCH، والذي يختبر تجانس التباين، والنتيجة موضحة في الجدول رقم (04-10):

### الجدول رقم (04-10): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.114488	Prob. F(1,26)	0.3008
Obs*R-squared	1.150885	Prob. Chi-Square(1)	0.2834

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

وحسب هذا الاختبار فإن Prob. F أكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير معنوية، وهنا نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST DE NORMALITE

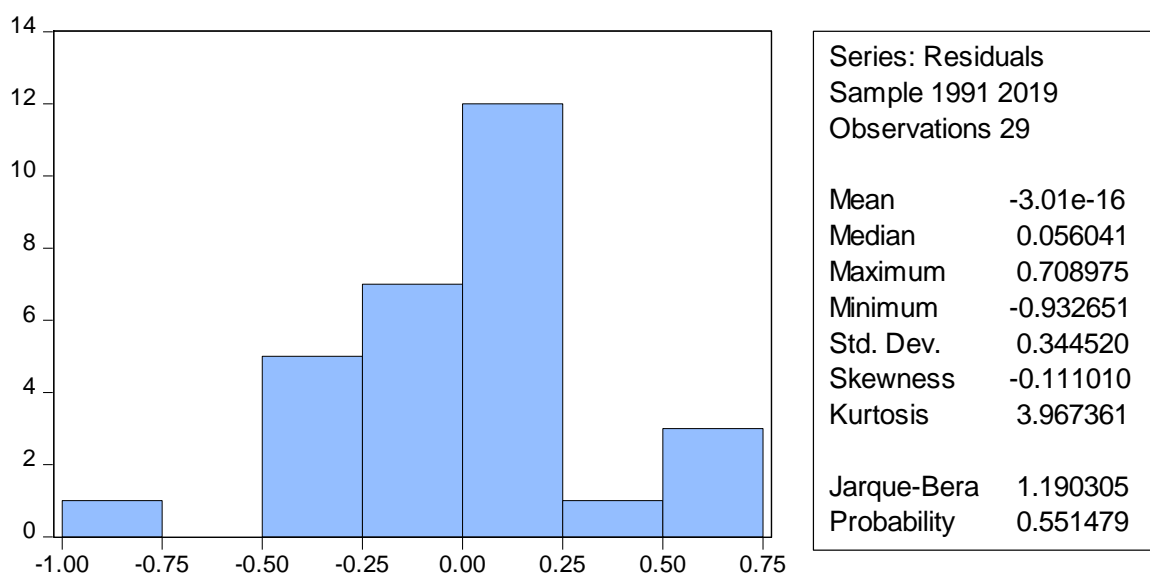
قدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، وبخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي المعادلة وفق هذا الاختبار، وذلك برفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية JB أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع  $X^2$  والعكس بالعكس (غميمه، 2020-2021، صفحة 240).

ويتم احتسابه كما يلي:

$$JB = \frac{n}{6} \left( S^2 + \frac{(k-3)^2}{4} \right)$$

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال الشكل الموالي رقم (04-06).

الشكل رقم (04-06): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

حسب نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، فقد جاءت قيمة الاختبار مساوية لـ  $Jarque-Bera=1.19$  أي أقل من إحصائية كاي مربع  $\chi^2 = 5.99$  عند مستوى معنوية 5%، كما أن Prob جاءت مساوية لـ 0.55 أي أكبر من 0.05، وبالتالي يمكن القول أن بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

### خامسا: اختبار المجموع التراكمي للبواقي

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير يمكن استخدام أحد الاختبارين الآتيين:

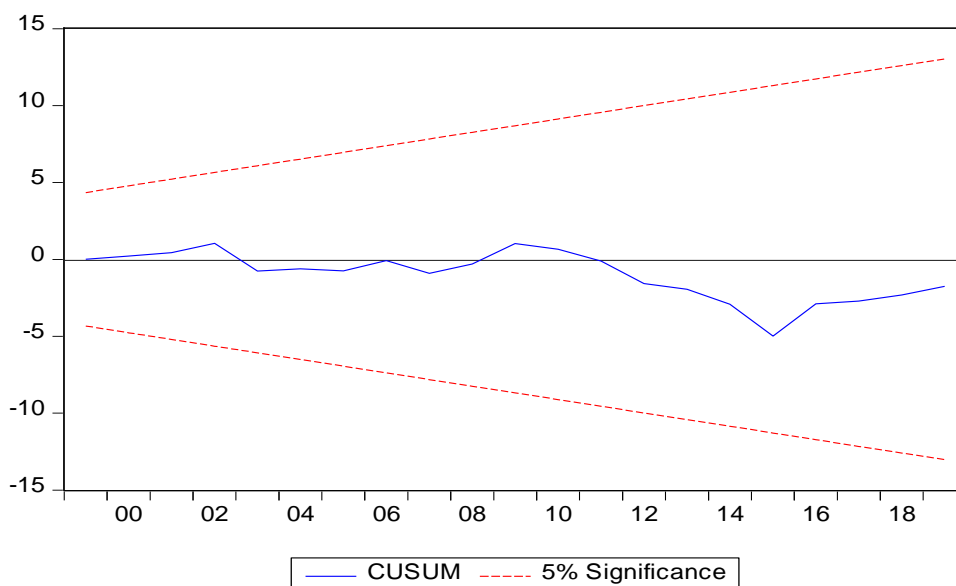
- اختبار المجموع التراكمي لبواقي المعادة
- Cumulative Sum of Recursive Residual(CUSUM)
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة.
- Cumulative Sum of Squares Recursive Residual(CUSUM SQ)

ويعد هاذين الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما: مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات قصيرة الأجل، وكذلك توضح مدى وجود أي تغير هيكلية في البيانات.

ووفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) إذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، في حين تكون المعاملات لا تتسم بالاستقرارية الهيكلية إذا وقع الخط البياني للاختبارات خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (عبد الله بن سلوى، 2020-2021، صفحة 110).

لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM).

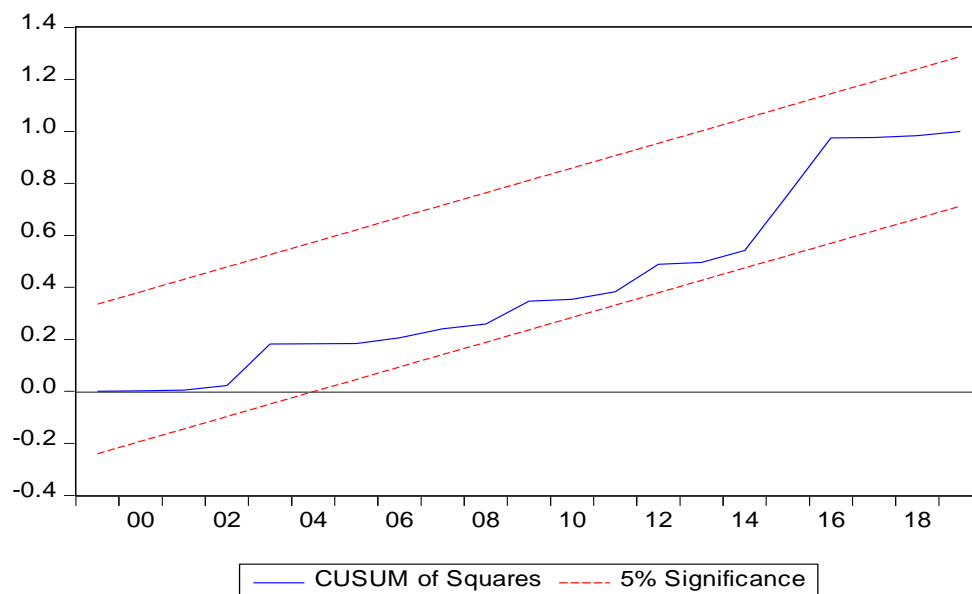
### الشكل رقم (04-07): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الشكل رقم (04-08): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة

(CUSUM SQ)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04-07) والشكل رقم (04-08) أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) ومعاملات اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) واقعة داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة.

## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

### خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وباستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- شهدت المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الاسمي، درجة الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية) خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة كانت ما بين الانخفاض والارتفاع، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري (الاقتصاد الريعي).

2- أثبتت نتائج اختبارات جذر الوحدة، والمتمثلة في اختبار (PP)، أنه توجد متغيرات مستقرة عند المستوى متكاملة عند المستوى  $I(0)$  ومتغيرات أخرى مستقرة كل عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة  $I(1)$ ، ومن هنا يمكننا إجراء التكامل المشترك باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

3- يوجد أثر إيجابي لكل من معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الاسمي ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل نمو الكتلة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ذات دلالة إحصائية معنوية ماعدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر إيجابي لكن ذو دلالة معنوية غير إحصائية، وبالتالي فإن كل المتغيرات المستقلة لها أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، ماعدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4- نجد أن معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$  المقدر 0.87 ذو معنوية ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة، والتي تؤكد على صحة وجود تكامل مشترك، ويمكننا القول أن 87.33% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

5- يوجد أثر إيجابي وذات دلالة معنوية لسعر الصرف الاسمي على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، ووجود أثر سلبي لدرجة الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ذات دلالة إحصائية غير معنوية، وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن درجة الانفتاح التجاري ليس لها أثر على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

6- أما بالنسبة لاختبارات التشخيصية فأثبتت عدم وجود ارتباط ذاتي والتباين بين الأخطاء وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، إضافة إلى وجود استقرار في النموذج.



## الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

---

ومن خلال نتائج الدراسة القياسية توصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) هي سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، معدل نمو الكتلة النقدية، لكن بنسب ضعيفة.

الخاتمة العامة

تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وذلك بتحليل وقياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمية هاته المتغيرات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ومن أجل ذلك تم صياغة الإشكالية الرئيسية ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

تم طرح الأسئلة الفرعية التالية: ما مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الاسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟ هل تؤثر درجة الانفتاح التجاري إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟ ما هو أثر الكتلة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر؟

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول للإلمام بالموضوع حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، أما الفصل الثاني تم التطرق إلى الجانب التاريخي لتطور واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والإفريقي والعربي، وفيما خصص الفصل الثالث لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجهه، وخصص الفصل الرابع والأخير إلى الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### أولا: نتائج الدراسة

##### 1- النتائج النظرية:

- توصلت الدراسة إلى الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي باعتباره من أهم مصادر التمويل الدولي للدول المضيفة وبالأخص البلدان النامية، خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي والتحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية نحو تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص، فبعد أن رفضت الكثير من الدول النامية استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، والنظر إليه كوسيلة من وسائل نهب الثروات للدول النامية والتبعية السياسية والاقتصادية للدول والشركات الأجنبية، انقلبت إلى تبنيها كليا ابتداء من العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي وما بعده، لما توفره من الموارد اللازمة للقيام بالبرامج التنموية التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية، ولسد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار كوسيلة مكملة للاستثمار المحلي.
- إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بما توفره البلدان المضيفة من مناخ استثماري ملائم، والذي يتمثل في عدة عوامل ومحددات أهمها المحددات الاقتصادية والتي من بينها حجم السوق ونموه، سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، السياسات الاقتصادية الكلية، النظام المالي، النمو الاقتصادي....، بالإضافة إلى أهمية المحددات غير الاقتصادية كوفرة الموارد الطبيعية والبنية البشرية، المحددات السياسية والأمنية، المحددات البيئية، الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الأطر التشريعية والتنظيمية والتحفيزية، ومالها من دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- رغم الأهمية التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي كأهم مصدر من مصادر التمويل الدولي وبالأخص بالنسبة للدول النامية، وزيادة حدة المنافسة بين الدول المضيفة لجذبه، وماله من آثار إيجابية، إلا أن هناك العديد من الاقتصاديين والخبراء من يرى أن له آثار سلبية على الدول المضيفة.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي توسعا كبيرا منذ نهاية الثمانينات، وتعتبر الدول المتقدمة أكبر متلق للتدفق الاستثماري الوارد العالمي والمصدر الرئيسي له، لكن في سنتي 2018، 2019 عرفت منحنى منخفضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وفي المقابل عرفت الدول النامية تزايدا متتاليا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نتيجة تبني الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، وتقديم العديد من الحوافز الضريبية لتحسين مناخ الاستثمار، وبالتالي أصبحت الدول النامية منافسا قويا للدول المتقدمة وبالأخص دول شرق وجنوب شرق آسيا باعتبارها المتلقي الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتليها دول أمريكا اللاتينية.
- أما بالنسبة للدول الإفريقية والتي تعتبر من بين الدول الأضعف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول النامية الأخرى، والتي تجتذب الاستثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية التي تزخر بها، إلا أن نصيبها ضل ضعيفا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي، ويعود ذلك إلى عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم كعدم توفر الأمن والاستقرار السياسي، ضعف معدل نمو الناتج المحلي، اليد العاملة غير الكفؤة، انتشار الفساد والبيروقراطية...
- بالنسبة للتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، تصدرت الدول الأوروبية قائمة الدول المتقدمة في استحوادها على النسبة الأكبر من التدفقات الواردة والصادرة، وتليها أمريكا الشمالية.
- أما عن التوزيع القطاعي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر قطاع الخدمات من بين القطاعات المفضلة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويليهما القطاع الصناعي.
- ارتفع نصيب الدول العربية سنة 2019 من إجمالي التدفق العالمي والدول النامية، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على عدد محدود من الدول أولها الإمارات العربية المتحدة التي ارتفع نصيبها بحوالي الثلث مقارنة بسنة 2018، وتليها مصر كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وتأتي السعودية في المركز الثالث، حيث تستحوذ الدول الثلاث الأولى على ما يقارب 79% من التدفقات المتجهة للدول العربية، ويعود ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحسين البيئة الاستثمارية والتنوع الاقتصادي.
- مثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية سنة 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليار دولار من الاستثمارات المعلنة، فيما تواصل الإمارات تصدرها لأهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع، بعدد 445 مشروعا.

## 2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والسعي لاستمرار تدفقه، ولتحقيق أهدافها التنموية المنشودة، أدخلت العديد من الإصلاحات على الجانب القانوني والمؤسسي

المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت البداية في تسعينات القرن الماضي بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي أعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى بنك الجزائر، وذلك تزامنا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية، والذي اتبع بسلسلة من التعديلات والإجراءات أحدثها قانون الاستثمار الجديد رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار.

- جاء القانون رقم 09-16 بحزمة جديدة من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار واختصارها في وثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات، بالإضافة إلى الأوامر والقوانين الصادرة للمنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم إنشاء مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الاستثمار منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، ...
- باشرت الجزائر منذ بداية التسعينات جملة من الإصلاحات الهيكلية والبداية كانت بإبرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك بتقديم قروض مالية مقابل تطبيق العديد من الشروط والتي سميت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي والتي استمرت خلال الفترة (1989-1998)، وكان لها آثار سلبية على المؤسسات الاقتصادية العمومية الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من عدة اختلالات هيكلية، وفي بداية الألفية الثالثة ونتيجة ارتفاع أسعار البترول تم تطبيق برامج تنموية كبرى، أين استطاعت الجزائر تقليص المديونية الخارجية إلى 5492 مليون دولار سنة 2019، بالإضافة إلى تحقيق استقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفض معدل التضخم إلى 1.95% سنة 2019، ومعدل البطالة إلى 10.5%، ليتواصل عجز الميزانية سنة 2019 مسجلا 1123.9 مليار دج.
- من جانب الاستقرار الأمني والسياسي الذي يعتبر من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عانت الجزائر في بداية التسعينات من عدم الأمن والاستقرار، مما جعلها تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير للخروج من هذه الأزمة وذلك بالمصادقة على مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وقد ولد هذا الاستقرار تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما على الصعيد الخارجي فقد عملت الجزائر على خلق علاقات وثيقة مع مختلف دول العالم.
- بالإضافة إلى ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية وبشرية، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار، عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية من خلال العديد من المشاريع الكبرى لتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتطوير شبكة الاتصالات، وذلك في إطار البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة.
- أما بالنسبة لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، سجلت الجزائر تدفقات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، أين سجلت الجزائر سنة 2018 تدفقات قيمتها 1506 مليون دولار، وهذا راجع إلى تحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2016، إضافة إلى صدور القانون التشريعي رقم (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2019 ليصل إلى 1382 مليون دولار، نتيجة الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد في هاته السنة، إلا أن حجم هذه التدفقات يبقى ضئيلا مقارنة بالمؤهلات والموارد والإمكانات المتاحة التي تزخر بها الجزائر.

- تركزت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لما تزخر به الجزائر من ثروات باطنية، وأمام تقديم العديد من التسهيلات والتعديلات في قانون المحروقات، ومع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية خاصة في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تطور مسار شركة سوناطراك إذ شملت أنشطتها مجالات مختلفة منها الإنتاج والتصدير والنقل والتسويق، كما توسعت لتشمل أيضا البتروكيميايات وإنتاج الفوسفور، والاستخراج المعدني، وتحملة المياه،....
- احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بحوالي 558 مشروع ما يمثل 61.93% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2017)، ويرجع تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي لأنه يضم قطاع المحروقات أساسا، الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 142 مشروعا أي ما نسبته 15.76% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية.
- أما بالنسبة للقطاعات الأخرى كقطاع النقل والسياحة والزراعة والصحة والاتصالات، فقد كان استقطابها للمشاريع الاستثمارية ضعيفا جدا وذلك رغم أهمية وحساسية هاته القطاعات، أما بالنسبة لأهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) فقد تصدر الاتحاد الأوروبي قائمة هذه الأقاليم، تليها الدول العربية ثم الدول الآسيوية لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الأخيرة إفريقيا.
- صنفت الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لسنة 2018 في مراتب متأخرة، لتوضح هذه المراتب ضعف بيئة الأعمال ومناخ الاستثماري بصفة عامة.
- بالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري، إلا أنه يواجه عدة معوقات ونقائص من أهمها: مشكلة العقار الصناعي، مشكلة التمويل، البيروقراطية والفساد الإداري، مشكلة القطاع الموازي بالإضافة إلى العوائق القانونية والإدارية.
- شهدت المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة كانت ما بين الانخفاض والارتفاع، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري (الاقتصاد الريعي)، وتبقى المتغيرات الاقتصادية عرضت لتقلبات أسعار البترول في السوق العالمي.
- بينت الدراسة من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه، أنه سجل في بداية التسعينات انخفاضات متتالية أين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في متوسط الفترة (1990-1994) 0.32%، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة البترولية لسنة 1986 بالإضافة إلى تسجيل عجوزات في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية وزد على ذلك الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول والثاني، لتسجل سنة 2003 أعلى معدل نمو للناتج المحلي بنسبة 7.2% والذي يمثل مصدرها قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 17.5% من نفس السنة، لتسجل سنة 2018، 2019 انخفاضا في حدود 1.4%، 1% على التوالي، ويرجع ضعف النسبي إلى قطاع المحروقات الذي تراجع نشاطه سنة 2019 بنسبة (-6.4%).

- أما بالنسبة لسعر الصرف الاسمي فقد سجل انخفاضات متتالية منذ سنة 1991 وذلك بسبب تخفيضه من طرف السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، ورغم تحسن سعر البترول خلال سنة 2018، إلا أن قيمة الدينار واصلت تراجعها أمام العملات الأجنبية، بسبب فرار السلطات الجزائرية بطبع النقود، ليواصل الانخفاض سنة 2019 إلى 119.35 دينار / دولار، وذلك رغم ضبطه في حدود 118 دينار/دولار في اطار مشروع قانون المالية 2019، أساسا مع تطور سعر صرف الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الأساسيتين للمبادلات التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى الوضع السياسي في هاته الفترة، وتحقيقات ضد قضايا الفساد مع مسؤولين حكوميين ورجال الأعمال التي أثرت على أوضاع شركات حكومية وخاصة.
- بالنسبة لنمو الكتلة النقدية في الجزائر عرف نمو متواصل طيلة فترة الدراسة، أين تضاعفت قيمته بأكثر من 47 مرة، ويعود ذلك لعدة أسباب بداية بالإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 1990 ومن أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد الاعتبار للجهاز البنكي بصفته مشرفا على السياسة النقدية، ودخول الجزائر في اتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي والذي كان من أهم أهدافه التحكم في معدل نمو العرض النقدي، وبعد الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات سنة 2000 الأمر الذي أدى إلى توافر فوائض مالية كبيرة، بالإضافة إلى إطلاق البرامج التنموية طيلة الفترة الممتدة من (2001-2019)، لتسجل سنة 2019 أول انخفاض في حجم الكتلة النقدية M2 بمعدل نمو -0.75%، ويعود السبب إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية غير مستقرة 2019 (الحراك الشعبي).
- بدأ الانفتاح التجاري للجزائر فعليا منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي باتفاق مع صندوق النقد الدولي، والذي كان يهدف إلى تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، وقد سن من خلالها عدة تعليمات أهمها التعليم رقم 13 الصادرة في 12 أبريل 1994 لتلغي التعليم رقم 625، والتعليم رقم 94/20 المؤرخة في 12 أبريل 1994، لتعرف درجة الانفتاح التجاري في الجزائر ارتفاعا متتاليا بسبب تخفيض الرسوم الجمركية بالإضافة إلى ارتباط درجة الانفتاح التجاري بأسعار البترول في السوق العالمية، حيث سجل سنة 2017 و 2018 نسبة 55.32% و 58.07% على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي، وبالتالي زيادة صادرات المحروقات، لتتخفف درجة الانفتاح التجاري إلى 51.84% سنة 2019 نتيجة الانخفاض المسجل في حجم الصادرات والواردات.

### 3- نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يلي سيتم توضيح نتائج اختبار الفرضيات والمتمثلة في النتائج القياسية للدراسة:

← الفرضية الأولى:

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

## ← النتيجة:

- يوجد أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل الطويل، هذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث أنه كل تغير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.02%، لكن هذا التأثير لم يكن له دلالة إحصائية معنوية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

## ← الفرضية الثانية:

- توجد علاقة إيجابية في الأجلين الطويل والقصير بين سعر الصرف الاسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

## ← النتيجة:

- توصلنا إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لسعر الصرف الاسمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجلين الطويل والقصير، وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير ضعيف والذي قدر بـ 0.01% في الأجل الطويل وبـ 0.006% في الأجل القصير، فانخفاض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيفة، وزيادة الطلب على الصادرات خاصة المنتجة من طرف المستثمرين الأجانب بحيث تصبح أسعارها تنافسية أمام المستوردين الأجانب، وضعف نسبة التأثير يعود إلى طبيعة الصادرات الجزائرية المعتمدة على قطاع تصديري واحد وهو قطاع المحروقات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

## ← الفرضية الثالثة:

- تؤثر درجة الانفتاح التجاري إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

## ← النتيجة:

- توصلنا إلى وجود أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية معنوية للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بنسبة 0.02% في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، أين سجلت الجزائر أعلى درجة للانفتاح التجاري سنة 2008 بـ 76.68%، وهذا ما يفسر أنه كلما قامت الدولة بإزالة القيود التجارية زاد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، لذا يجب على الجزائر الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- يوجد أثر سلبي ذات دلالة إحصائية غير معنوية للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذا لا يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري ليس له أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل القصير، وهو ما ينفي جزءاً من الفرضية الثالثة.



← الفرضية الرابعة:

- تؤثر الكتلة النقدية إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

← النتيجة:

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا لمعدل نمو الكتلة النقدية على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل تغير في الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 0.02% في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية على تحفيز القروض، وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يثبت صحة الفرضية

الرابعة.

ثانيا: الاقتراحات

على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:

- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كقطاع الصناعة، الزراعة والسياحة...، لتغيير الهيكلة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي تنويع الصادرات وذلك لتفادي الصدمات الخارجية التي تهدد الاقتصاد الجزائري وبالأخص الأزمات النفطية.
- العمل على الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الزراعي باتباع ما يعرف بالزراعة الشاسعة، واستخدام أساليب الري والسقي الحديثة....
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والذهاب إلى تنمية شاملة مستدامة، من أجل دعم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية والتي بدورها تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير البنية التحتية كالطرق والموانئ والسكك الحديدية وذلك لتسهيل الوصول إلى مختلف أسواق كالسوق الإفريقية والتي تعتبر سوق بامتياز لتسويق المنتجات الجزائرية.
- العمل على الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وذلك بمواصلة المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة من الفرص في مجالات الاستثمار والتصدير، وتعزيز التجارة الخارجية من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة لزيادة التبادلات التجارية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الدولية.
- تجديد وتحديث القوانين المشجعة لجذب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع ضمان استقرارها بما يضمن حقوق المستثمر الأجنبي، ومحاربة البيروقراطية والعقبات الإدارية التي تواجه المستثمر الأجنبي والتي تكون عن طريق الرقمنة أي رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، والتي تعطى نظرة للأجانب عن الشفافية والمصدقية وبالتالي جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي، والعمل على خلق علاقات دبلوماسية وسياسية مع مختلف دول العالم.

- وضع قاعدة بيانات خاصة بإحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بما يتماشى مع المعايير الدولية، وأن توفر وبشكل دوري ومنتظم مختلف الإحصائيات، بالإضافة إلى الانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والإقليمية التي تهم المستثمر الأجنبي وعلى أساسها يقوم باختيار وجهته.
- منح المزيد من المزايا والحوافز للمستثمر الأجنبي بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، وتوجيه هاته الحوافز للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والمراد تطويرها وتنميتها، إنشاء الشباك الموحد والذي يعتبر خطوة لتسهيل واستمالة الاستثمار الأجنبي.
- تطوير النظام المصرفي الجزائري من خلال اعتماد معايير بنكية عالمية، وتطوير وتنشيط السوق المالي مما يشجع على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى تنشيط السوق النقدي والعمل على محاربة السوق الموازي.
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل السوق المحلي وتوجيه الفائض نحو التصدير، وذلك لتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب.
- الترويج لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر من خلال التعاون مع المنظمات الدولية ومالها من دور في عمليات الترويج، وفتح مكاتب تمثل الجزائر في الدول الكبرى، والإشهار في وسائل الإعلام بمختلف أشكاله، والاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الاستثمار.

### ثالثا: آفاق البحث

- رغم أننا سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع، وما هذه الدراسة إلا جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:
- أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي.
  - واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل القوانين الجديدة (قانون 22-18).
  - دور الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

# فهرس المحتويات

I.....	شكر وعرفان
II.....	إهداء
III.....	الملخص
V.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
IX.....	قائمة المختصرات
أ-ي.....	مقدمة

### الفصل الأول:

#### الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي
6.....	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
9.....	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر
14.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
14.....	المطلب الأول: نظريات عدم كمال السوق
15.....	المطلب الثاني: نظرية الحماية، نظرية الموقع ونظرية توزيع المخاطر
17.....	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج، النظرية الانتقائية ونظرية الميزة النسبية
23.....	المبحث الثالث: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر
23.....	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
27.....	المطلب الثاني: المحددات غير الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
33.....	خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني:

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي اتجاهاته وآثاره

35.....	تمهيد:
36.....	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول
36.....	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر
42.....	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
46.....	المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته
46.....	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
51.....	المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (1990-2019)
62.....	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
62.....	المطلب الأول: نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
65.....	المطلب الثاني: نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
67.....	المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
68.....	المطلب الرابع: الاستثمارات العربية البينية
74.....	خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية وتقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

77.....	تمهيد:
78.....	المبحث الأول: مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
78.....	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر
90.....	المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
109.....	المطلب الثالث: الأوضاع السياسية، المؤهلات الطبيعية والبنية التحتية
112.....	المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
112.....	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ومقارنته بدول شمال إفريقيا

117	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
120	المطلب الثالث: الأقاليم المستثمرة في الجزائر
123	المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
123	المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية
132	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
137	خلاصة الفصل الثالث:

### الفصل الرابع :

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-1990)

(2019)

140	تمهيد:
141	المبحث الأول: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
141	المطلب الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
144	المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
146	المطلب الثالث: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
149	المطلب الرابع: تحليل تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
151	المبحث الثاني: تحديد النموذج المستخدم ومنهجية الدراسة
151	المطلب الأول: منهج الدراسة وطريقة القياس
152	المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة
155	المبحث الثالث: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
155	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة
156	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL
162	المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج
168	خلاصة الفصل الرابع:
171	الخاتمة العامة:

180 ..... فهرس المحتويات

185 ..... قائمة المصادر والمراجع

..... الملاحق

## قائمة المصادر والمراجع



1. ابراهيم محمد ابراهيم حسن المغربي. (2011). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
2. أحمد الأشقر. (2007). الاقتصاد الكلي (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار الثقافة.
3. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف. (2015). دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
4. إمام محمد سعد. (2013). البترودولار والاستثمار الأجنبي المباشر. القاهرة، مصر: الكتب العربي للمعارف.
5. أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. القاهرة: الدار الجامعية.
6. أمين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
7. باسم حمادي الحسن. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقيقية.
8. بن علي بلعوز. (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. جميل محمد خالد. (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي. عمان، الأردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
10. خالد راغب الخطيب. (2009). التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات. عمان، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع.
11. دلال بن سمينة. (2017). الاستثمارات الأجنبية المباشرة (محدداتها، آثارها وتوجهاتها). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
12. رضا عبد السلام. (2010). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. القاهرة: المكتبة العصرية.
13. رضا عبد السلام. (2011). العلاقات الاقتصادية الدولية. القاهرة، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
14. سالم رشدي سيد. (2015). إدارة التمويل الدولي—أسسه ونظرياته— عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
15. ضياء ياسين وطفة. (2015). حماية حق الانسان في العمل في ظل الاستثمار الاجنبي المباشر. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
16. عبد الحليم صالح. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
17. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2015). الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
18. عبد السلام أبو قحف. (1991). اقتصاديات الاستثمار الدولي. الاسكندرية، مصر: مكتب العربي الحديث.

19. عبد السلام أبو قحف. (2010). بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
20. عبد السلام أبو قحف. (2012). الاقتصاديات والاستثمارات الدولية. الاسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
21. عبد العزيز قاسم محارب. (2011). التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
22. عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
23. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
24. عبد المطلب عبد الحميد. (2016). اقتصاديات سعر الصرف (تخفيض وتعويم العملة وحرب العملات). الاسكندرية: دار الجامعة.
25. عثمان أبو حرب. (2011). الاقتصاد الدولي. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
26. عرفان تقي الحسيني. (1999). التمويل الدولي. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
27. علي عباس. (2009). إدارة الأعمال الدولية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
28. علي عبد الفتاح أبو شرار. (2013). الاقتصاد الدولي (المجلد 03). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
29. عمر صخري. (2008). التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار 7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
30. عمر صقر. (2001). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. مصر: الدار الجامعية.
31. عمر هاشم محمد صدقة. (2008). ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
32. عميروش محمد شلغوم. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. لبنان: مكتبة حسين العصرية.
33. فاضل محمد العبيدي. (2012). البيئة الاستثمارية. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
34. فريد أحمد قبلان. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات. القاهرة: دار النهضة العربية.
35. فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
36. كاظم أحمد البطاط، و آخرون. (2017). البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. الأردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
37. كمال عليوش قربوع. (1999). قانون الاستثمارات في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
38. كوكب الجميل سمرمد. (2001). الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
39. لخلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

40. لطيفة كلاخي. (2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة بعض دول MENA. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
41. محمد العربي ساكر. (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
42. محمد صلاح السباعي بكري الشريبي. (2017). استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
43. محمد يوسف كافي، و آخرون. (2017). العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
44. محمود حمد القطاطشة. (2013). النظام الاقتصادي السياسي الدولي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
45. محمود حميدات. (2000). مدخل للتحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
46. محمود علي دريد. (2009). الشركة المتعددة الجنسية-آلية التكوين وأساليب النشاط. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
47. ناصر دادى عدون، و عبد الرحمان العايب. (2010). البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي (دراسة حالة الجزائر). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
48. نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
49. نشأت علي عبد العال. (2012). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
50. نعيمة أوغيل. (2016). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005). مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
51. نورة بيري. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية. مصر: دار التعليم الجامعي.
52. هشام محمود الاقداحي. (2009). العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
53. هيثم الزغي، و حسن أبو الزيت. (2000). أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن: دار الفكر.
54. هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
55. وسيم حسام الدين الأحمد. (2010). قوانين الاستثمار العربية. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
56. يحيى سعيد. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

**ب. الرسائل والأطروحات:**

1. أحمد نصير. (2015). أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

2. إكن لونيس. (2016-2017). تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
3. إيمان مودع. (2010). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007) (مذكرة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الادرية، الأردن: جامعة اليرموك.
4. إيمان مودع. (2018-2019). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. حسان بخت. (2017-2018). تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات -دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1980-2014) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
6. حمزة غواطي. (2012-2013). تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية -دراسة حالة البرازيل-(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
7. خديجة العارف. (2017-2018). محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2.
8. خيرة دبعش. (2017-2018). الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1990-2013) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
9. رتيبة بن عاشور. (2014-2015). جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2013) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
10. رشيدة عبد الله بن سلوى. (2020-2021). أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1980-2019 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد .
11. سامية دهماني. (2015-2016). أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015) أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
12. شهر زاد بورداش. (2016-2017). أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2012) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

13. عائشة عميش. (2016-2017). دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
14. عبد الحق طير. (2017-2018). محددات جذب الاستثمار الأجنبي في المباشر وجدواه في الجزائر(دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية 1995-2015) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
15. عمر قريد. (2014-2015). تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتنشيط تنافسية الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
16. مصطفى غميمة. (2020-2021). أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية الجزائر، تونس والمغرب للفترة (1990-2017) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة حمه لخضر.
17. نصر حميداتو. (2018-2019). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية (دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالي الجزائر والمملكة العربية السعودية)، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
18. نوال بوقليع. (2018-2019). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1991-2016) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
19. هند سعدي. (2016-2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية -دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
20. وفاء رمضان. (2020-2021). استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة حمه لخضر.

### ج-المقالات:

1. ابراهيم يوسف علي زين العابدين، و موسى الطاهر موسى المهدي. (مارس، 2015). دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقويم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2011). مجلة جامعة بخت الرضا العلمية(14). السودان.
2. أحمد عزت محمد المتولي، و آخرون. (15، 7، 2021). المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية: <https://democraticac.de/?p=77228>
3. بلال لوعيل. (ديسمبر، 2014). تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية. مجلة المعارف(17). جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.

4. بوحفص حاكمي، و ابراهيم الخليل برادعي. (جوان، 2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2005-2015). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 4(1). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
5. تماني مهدي عباس، و ستار فياض عباس. (2017). دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي باستخدام التحليل العملي (المركبات الرئيسية). مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 13(43)، المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية، بغداد، العراق.
6. جميلة الجوزي، و سامية دهماني. (2015). دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية(06). جامعة الجزائر3، الجزائر.
7. حسام شحاته عبد الغني رخا. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم، الآثار، المحددات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية(2). جامعة حلوان، مصر.
8. حسان الخضر. (سبتمبر، 2004). الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا-. جسر التنمية(33). المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
9. حسين عبد المطلب الأسرج. (2005). استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. (213)، جامعة الرقازيق، مصر.
10. خالد محمد السواعي. (2017). محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ، 17 (01)، جامعة الزرقاء، الأردن.
11. رباح جميل سعد الدين، و برزان منشد صالح نايف. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا للمدة (1980-2010). مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 05(02). جامعة كركوك، العراق.
12. رشيد ساطور، و مريم كبا. (2019). دراسة تقييمية للمناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). مجلة دراسات اقتصادية، 6(2). جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة.
13. سليم قط، و عبد الباقي بولوي. (2018). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت تأثير القوانين المشرعة للاستثمار والأداء الاقتصادي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 5(2). جامعة عباس لغرور، خنشلة.
14. سمير آيت يحي. (2011). التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع. مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
15. سنوسي بن عمر، و آخرون. (سبتمبر، 2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، 1(3). المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
16. طارق الهادي العربي. (2015). أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة الاستاذ(8). طرابلس، ليبيا.

17. طه بن الحبيب، و محمود فوزي شعوبي. (2017). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية للفترة بين (1993-2012). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (03). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
18. طه حسين نوي، و يسين سي الاخضر غربي. (2018). علاقة سعر صرف الدينار/الدولار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2018). مجلة البشائر الاقتصادية، 4(1). جامعة طاهري محمد، بشار.
19. عبد الرحيم عامر، و محمد بن سعيد. (2015). أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد-حالة الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (1). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
20. عبد العزيز برنه، و محمد الأمين شربي. (2021). أثر المتغيرات النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) وفق منهجية ARDL. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(3). جامعة باتنة 1، باتنة.
21. عبد العزيز طيبة، و عبد القادر رملوي. (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2017). مجلة البشائر الاقتصادية، 05(01). جامعة طاهري محمد، بشار.
22. عبد الهادي أحمد فايز. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية). المجلة العربية للإدارة. جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
23. عبد الوهاب زنقيه، و محمد ابراهيم مادي. (2020). أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986-2018). مجلة الباحث (20). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
24. عبد الوهاب شمام، و عمار زودة. (جوان، 2014). المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (1). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
25. عثمان مداحي. (أوت، 2019). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة الجزائر). مجلة البشائر الاقتصادية، 5(2). جامعة طاهري محمد، بشار.
26. ليلي بوحديد. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية. مجلة تاريخ العلوم، 3(5). جامعة زيان عاشور، الجلفة.
27. محمد بن مريم. (2018). دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (20). جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
28. محمد مرابط. (مارس، 2017). تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة -دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015). مجلة دراسات وأبحاث (26). جامعة زيان عاشور، الجلفة.

29. محمود المتولي أحمد عزت. (20 جويلية، 2021). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي المصري 2000-2018. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: <https://democraticac.de/?p=79192>
30. مفيد ذنون يونس، و دينا أحمد عمر. (2006). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة. مجلة بحوث مستقبلية(15). جامعة الموصل، العراق.
31. نسيمه جلولي. (ديسمبر، 2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL على ماليزيا خلال الفترة 1980-2015). مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية(2). جامعة زيان عاشور، الجلفة.
32. هدى بن محمد. (جانفي، 2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 5. جامعة بني سويف، مصر.
33. هشام دغوموم. (2020). تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(2). جامعة الجزائر 3، الجزائر.
34. وسيلة بوفنش. (2019). نمذجة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة 1992-2016. مجلة الباحث، 19(01). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
35. يمينة كواحله. (2015). الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 6(1). جامعة البليدة 2، البليدة.
- د. المداخلات في الملتقيات والمؤتمرات العلمية:
1. حسن بن رفدان الهجهوج. (5-8 ديسمبر 2004). اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي. مؤتمر الاستثمار والتمويل، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
2. خالد الخطيب، و خديجة فروخي. (2015). أزمة المديونية الخارجية وطريقة معالجتها بالجزائر. الملتقى الدولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي الواقع والتحديات. أدرار: جامعة أحمد دراية.
3. خالد علي أحمد كاجيجي، و محمد مسعود خليفة الثعلب. (2006). الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده. مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر (الصفحات 1-20). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
4. رباح بوقرة، و رزيقة مخوخ. (10/9 أبريل، 2013). واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية. الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي. خنشلة: جامعة عباس لغرور.



5. روضة جديدي. (2013). أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014). سطيف: جامعة سطيف 1.
6. زكرياء بله باسي، و آخرون. (02-03 ديسمبر 2019). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة. الوادي: جامعة حمه لخضر.
7. الزهرة بن بركة. (9-10 افريل 2013). دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية. الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. خنشلة: جامعة عباس لغرور.
8. سعاد سالكي، و سمير بهاء الدين مليكي. (19-22 أكتوبر 2015). الواقع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014). المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي. رماح الأردن: مركز البحث العلمي وتطوير الموارد البشرية.
9. صالح فلاحي. (11-12 مارس 2013). تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر. المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014). سطيف: جامعة سطيف 1.
10. طارق خاطر، و آخرون. (2016). دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري. الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
11. عائشة خليف، و دلال بن سميعة. (24-25 فيفري 2019). فعالية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). الملتقى الدولي حول الحكامة والسياسات العامة في الدول المغاربية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
12. عائشة خليف، و دلال بن سميعة. (28-29 أفريل 2019). اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية الراهنة. الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
13. عبد الحق طير، و عبد الجليل شليق. (28-29 أكتوبر 2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات: التحديات والفرص. الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
14. عبد الله خيابة، و ميرة عثمانبي. (28-29 أكتوبر 2014). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة الجزائر). الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

15. عزيزة بن سمينة ، و منجية بورحلة. (19-22 أكتوبر 2015). الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-. المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي. رماح: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية الاردن.
16. العياشي أونيسي. (2016). مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات. الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. محمد لحسن علاوي، و آخرون. (02-03 ديسمبر 2019). أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017). الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية . الوادي: جامعة حمه لخضر.

هـ. التقارير:

1. اسماعيل محمد، و حسن جمال قاسم. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
2. بنك الجزائر. (2009). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008. الجزائر.
3. بنك الجزائر. (2014). مداخلة السيد المحافظ حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني.
4. بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015. الجزائر.
5. بنك الجزائر. (2016). تدخل السيد المحافظ حول التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني.
6. بنك الجزائر. (2017). مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظل استمرار الصدمة الخارجية. الجزائر: مجلس الأمة.
7. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017. الجزائر.
8. بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018. الجزائر.
9. بنك الجزائر. (نوفمبر 2014). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 . الجزائر
10. البنك الدولي. (2014). ممارسة نشاط الأعمال 2014 (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم). واشنطن: تقرير البنك الدولي.
11. البنك الدولي. (2014). ممارسة نشاط الأعمال 2014 (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم). واشنطن: تقرير البنك الدولي.
12. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012. الجزائر.
13. بيان اجتماع مجلس الوزراء. (2010). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. الجزائر: مجلس الوزراء.

14. سفيان قعلول. (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
  15. الطاهر حجار. (23-25 ماي 2018). أشغال الندوة الدولية حول مسار بولونيا بباريس . تم الاسترداد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: [https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal\\_content/56/21525/52816](https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal_content/56/21525/52816)
  16. محمد لكصاسي. (25 أوت 2010). التطورات الاقتصادية والنقدية 2010. الجزائر: بنك الجزائر.
  17. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . (2004). تقرير الاستثمار العالمي 2004 (التحول نحو الخدمات). نيويورك وجنيف.
  18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2020). تقرير الاستثمار العالمي 2020، الإنتاج الدولي بعد الجائحة. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
  19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2001). مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
  20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2005). مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005. الكويت.
  21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2011). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011. الكويت.
  22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2012-2013). مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت.
  23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2015). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015. الكويت.
  24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2016). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016. الكويت.
  25. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
  26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2018). مناخ الاستثمار في الدول العربية . الكويت.
  27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت.
  28. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020. الكويت.
- و. القوانين، الأوامر والمراسيم:
1. قانون المحروقات 86-14. (19 أوت، 1986). المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

2. القانون 90-10 . (14 أفريل، 1990). المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16 بتاريخ 18 افريل 1990.
3. المرسوم التشريعي 93-12. (5 أكتوبر، 1993). المتعلق بترقية الاستثمار . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64 بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
4. الأمر 03-01. (20 أوت، 2001). المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2001.
5. الأمر رقم 06-08. (15 جويلية، 2006). المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.
6. القانون 16-09. (3 أوت، 2016). المتعلق بترقية بالاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 أوت 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### **A. LIVRES:**

1. A.Moosa, I. (2002). Foreign Direct Investment (theory, evidence and practice). New York: Plgrave.
2. Ben Jemia Katari, L. (2005). Relations Economiques Internationales. Tunis: Centre de Publication Universitaire.
3. Faeth, I. (2011). Foreign Direct Investment in Australia, Determinants and Consequences. Melbourne: Custom Book Centre.
4. Guendouzi, B. (2008). Relations économiques Internationales. Alger: Edition El Maarifa.
5. Guillochon, B., & Kaweck, A. (2009). économie Internationale. (6, Éd.) Paris: DUVOD.
6. Josette, P. (1999). Gestion Financière Internationale (Vol. 4). Paris: Librairie Vuibert.

#### **B. THESES:**

1. Bannour, S. (2013). L'attractivité du territoire et le rôle de la localisation des investissements directs étrangers dans l'économie :un essai d'évaluation pour le cas de la Tunisie (Thèse de Doctorat). Ecole Doctoral Droit et Science Politique Economique et Gestion, Français: Université de Nice Sophia Antipolis.
2. Bouabdi, O. (2014). Libéralisation financière et Investissement Direct à L'étranger: un mode de financement qui s'impose pour le développement économique des PED (cas du Maroc) (Thèse de Doctorat). Faculté de Sciences économiques et de Gestion: Université du Sud Toulon-VAR.
3. Konora, K. (2013, December). foreign direct investment in srilanka: determinants and impact (Thesis of Doctor). United Kingdom: University of York Management.
4. Ouguenoune, H. (2014). La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie (Thèse de Doctorat). Paris: Université de la Sorbonne Nouvelle Paris 3.

### **C. ARTICLES:**

1. Alasrag, H. (2007, march 13). Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. Retrieved from <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/2230/> MPRA Paper No. 2230
2. Benelbar, M., & Snoussi, A. (2019). The Impact of Public Expenditure on Inflation Rate in Algeria During the Period (1986-2016). *Journal of Quantitative Economics Studies*, 1(5).
3. Demihan, E., & Masca, M. (2008). Determinants of Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries: across-sectional analysis. *Prague Economic PAPERS*(4).
4. Denisia, V. (2010, December). Foreign Direct Investment Theories: an overview of the main FDI theories. *European Journal of Interdisciplinary Studies*.
5. Lamri, K., & Taibi, B. (2020). Econometric Modeling Of The Effect Of Some Macro variable Determinants Of Exchange Rate On Economic Growth In Algeria Autoregressive Distributed LAG (ARDL) Analysis. *Review MECAS*, 16(2).
6. Nkoro, E., & Uko, A. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation. *Journal of Statistical and Econometric Methods*, 05(04).

### **E. RAPPORTS:**

1. Banque of Algérie. (2015). Le rapport annuel de la Banque d'Algérie pour l'année 2014. Algérie.
2. Klaus, S. (2011). The Global Competitiveness Report 2011-2012. Geneva Switzerland: World Economic Forum.
3. Klaus, S. (2017). The Global Competitiveness Report 2017-2018. World Economic Forum.
4. KPMG. (Janvier 2019). Guide Investir en Algérie.
5. OCDE. (2008). Benchmark Definition of Foreign Direct Investment.
6. UNCTAD. (2007). World Investment Report 2007, Transnational Corporations, extractive industries and development. New York and Geneva: United Nations.
7. UNCTAD. (2009). World Investment Report 2009 , Transnational Corporation Agricultural Production and Development. New York and Geneva: United Nations.
8. UNCTAD. (2012). World Investment Report 2012, Transnational Corporations, Towards a New Generation of Investment Policies. New York and Geneva: United Nations.
9. UNCTAD. (2018). World Investment Report 2018, Transnational Corporations, Towards a New Generation of Investment Policies. New York and Geneva: United Nations .
10. UNCTAD. (2019). World Investment Report 2019, Special Economic Zones. Geneva: United Nations .
11. WTO. (1996, september 10). Trade and Foreign Direct Investment. Retrieved 12 08, 2018

### **F. SITES WEB:**

1. [databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA](http://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&contry=DZA).
2. <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>.
3. <http://fortune.com/global500/2018/search/>

4. <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>.
5. <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport>.
6. <https://ar.knoema.com/atlas/ranks>.
7. <https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings>.
8. <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>
9. <https://www.arpce.dz/ar/obs/etude>.
10. <https://www.bank-of-algeria.dz>.
11. [www.andi.dz/index.php/cadre-juridique/accords-conventions/](http://www.andi.dz/index.php/cadre-juridique/accords-conventions/)
12. [www.mtp.gov.dz/?p=786](http://www.mtp.gov.dz/?p=786).

الملاحق

## الملحق رقم (01): المرسومين التنفيذي رقم (17-101) و (17-105)

7	9 جمادى الثانية عام 1438 هـ 8 مارس سنة 2017 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 16
<p>والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمّم،</p> <p>- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-249 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1436 الموافق 29 سبتمبر سنة 2015 الذي يحدد محتوى وتمحور وكذا شروط تسيير وتحيين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري،</p>	<p>" المادة 42 : تستمر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تسيير حافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ صدور القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، طبقاً للقواعد الناجمة عن التشريع والتنظيم اللذين كانت تخضع لهما".</p> <p><b>المادة 10 :</b> ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.</p> <p>حرر بالجزائر في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017.</p>
<p><b>يرسم ما يأتي :</b></p> <p><b>الفصل الأول</b></p> <p><b>أحكام عامة</b></p>	<p><b>ميد المالك سلال</b></p> <p style="text-align: center;">★</p>
<p><b>المادة الأولى :</b> تطبيقاً لأحكام المواد 5 و6 و9 و14 و18 و25 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.</p>	<p><b>مرسوم تنفيذي رقم 17-101 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.</b></p>
<p><b>المادة 2 :</b> يقصد بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إطار إنجاز الاستثمار، لحاجات تطبيق هذا المرسوم، ما يأتي :</p> <p>أ - كل الممتلكات، المنقولة أو العقارية، المادية أو غير المادية، المقتناة أو المستحدثة، الموجهة للاستعمال المستديم بنفس الشكل بغرض التكوين أو التطوير أو إعادة التأهيل للنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التجارية،</p> <p>ب - كل خدمة مرتبطة باقتناء أو إنشاء السلع الموجهة للنشاطات المذكورة في الفقرة " أ " أعلاه.</p>	<p>إنّ الوزير الأول،</p> <p>- بناء على تقرير وزير الصناعة والمناجم،</p> <p>- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 99-4 و143 ( الفقرة 2 ) منه،</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،</p>
<p><b>الفصل الثاني</b></p> <p><b>القوائم السلبية</b></p> <p><b>القسم الأول</b></p> <p><b>النشاطات المستثناة</b></p>	<p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،</p>
<p><b>المادة 3 :</b> تستثنى من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه:</p> <p>أ - النشاطات المحددة في القائمة المنصوص عليها في الملحق الأول بهذا المرسوم،</p>	<p>- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 08 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 يناير سنة 2007، المتّم، الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع</p>



ب - الموضوعه للاستهلاك بعد رفع خيار الشراء في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخال هذه السلع إلى التراب الوطني في حالة جديدة.

**المادة 7 :** يقصد بنقل النشاط من الخارج، في مفهوم هذا المرسوم، استيراد مجموعة من السلع التي تشكل الأساس الضروري لممارسة نشاط قابل للاستفادة من المزايا، لوضعها للاستهلاك حسب الكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تستثنى من الإجراء المنصوص عليه في المادة 6 - أ أعلاه، السلع المستعملة المستوردة بصفة منفردة.

**المادة 8 :** توضع السلع المذكورة في الفقرتين أ و ب من المادة 6 أعلاه، للاستهلاك بالإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، على أساس ملف يتضمن ما يأتي :

أ - بالنسبة لنقل النشاط من الخارج :

- شهادة تسجيل الاستثمار الموجهة له السلع محل النقل من الخارج،

- نسخة من السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي،

- تقرير التقييم للمندوب المختص بالحصص المعين من طرف المحكمة المختصة إقليميا،

- شهادة تجديد تعدها هيئة مختصة للإشهاد على المطابقة،

- قائمة تشكل حصص عينية مسلمة من الهيئة المؤهلة طبقا للتنظيم المعمول به.

ب - بالنسبة للاقتناءات في إطار عمليات الاعتماد الإيجاري الدولي:

- شهادة تسجيل الاستثمار الموجهة له السلع محل الاعتماد الإيجاري الدولي،

- نسخة من السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي،

- نسخة من عقد الاعتماد الإيجاري،

- نسخة من تصريح الجمارك بالقبول المؤقت للتجهيز أو للتجهيزات المقتناة بعنوان الاعتماد الإيجاري الدولي.

ب - النشاطات الممارسة تحت النظام الجبائي غير نظام الربح الحقيقي،

ج - النشاطات التي لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري، باستثناء ممارسة هذه النشاطات وفق صيغة تستوجب تسجيلها في السجل التجاري.

**المادة 4 :** تستثنى أيضا من المزايا، النشاطات التي :

أ - تخرج، بمقتضى التشريعات الخاصة، عن مجال تطبيق القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه،

ب - لا يمكنها، بموجب نص تشريعي أو تنظيمي، الاستفادة من مزايا جبائية،

ج - تتوفر على نظام مزايا خاص بها.

### القسم الثاني

#### السلع والخدمات المستثناة

**المادة 5 :** تستثنى من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه :

أ - كل السلع الخاضعة للنظام المحاسبي المالي، غير تلك المدرجة في حسابات باب التثبيات، فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في هذا المرسوم،

ب - السلع الخاضعة لحسابات باب التثبيات، الواردة في قائمة الملحق الثاني بهذا المرسوم إلا إذا شكلت عنصرا أساسيا لممارسة النشاط.

**المادة 6 :** تستثنى من المزايا سلع التجهيز الجديدة بما فيها وحدات الإنتاج الجديدة المقتناة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 1-123 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، ما عدا الأراضي والعقارات، وكذا تلك الناتجة عن الاستثمارات الموجودة.

غير أنه، تستفيد من المزايا، إذا لم تقيّد في قائمة السلع المستثناة المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، سلع التجهيز المستوردة :

أ - الجديدة، التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عملية نقل النشاطات من الخارج، دون مساس هذه الأخيرة بالتشريع المحدد لسن السلع عند استيرادها،

لا يخول طابع التوسع للاستثمار، اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة أو مرتبطة. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال تلك الموجودة.

يتحول استثمار الإنشاء إلى استثمار توسع، عندما يشكل محل تنازل أو تحويل لفائدة شخص طبيعي أو شخص معنوي يمارس مسبقا نشاطا قابلا للاستفادة من المزايا، أو يحوز شهادة تسجيل استثمار إنشاء دخل حيز الاستغلال.

يحتفظ استثمار الإنشاء بطابعه عندما يشكل محل تنازل أو تحويل لفائدة شخص طبيعي أو شخص معنوي يحوز شهادة تسجيل استثمار إنشاء قيد الإنجاز.

**المادة 14 :** يتمثل استثمار إعادة التأهيل في عمليات اقتناء سلع وخدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب التلف لقدمها والتي تؤثر عليها أو من أجل الرفع في الإنتاجية.

تغطي الاقتناءات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، الحالات الآتية :

أ - يمكنها مواصلة أهداف الترشيح أو التحديث أو زيادة الإنتاجية، فهي تغطي إذن شراء تجهيزات أكثر نجاعة، وأكثر فاعلية بسبب التقدم التكنولوجي. وتسمح بتحقيق أرباح زيادة في الإنتاجية وتقليص التكاليف الأحادية للإنتاج.

ب - يمكنها أن تستهدف استبدال أو تجديدا متكافئا للرأسمال التقني غير الصالح أو القديم من الناحية التكنولوجية، ويمكن أن توافق كذلك إعادة التفعيل عن طريق الاستئناف الكلي أو الجزئي لنشاط أو عدة نشاطات موجودة أو معلقة.

يقصد بنشاط معلق، كل نشاط خال من كل نزاع غير مستغل لمدة خمس (5) سنوات، على الأقل.

### القسم الثاني

#### كيفية تطبيق المزايا

**المادة 15 :** لا يمكن استثمارات التوسع وإعادة التأهيل المذكورة في المادتين 13 و14 أعلاه، الاستفادة من المزايا المنشأة بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، إلا بشرط أن يساوي مبلغها أو يفوق :

### القسم الثالث

#### أحكام خاصة

**المادة 9 :** لا تعني الاستثناءات المنصوص عليها في هذا المرسوم، المشاريع الاستثمارية التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني والمذكورة في المادة 17 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه.

**المادة 10 :** تتم مراجعة قوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة والملحقة بهذا المرسوم، بصفة دورية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالاستثمار والوزير المكلف بالمالية. ويُبلغ المجلس الوطني للاستثمار، دوريا، بالتعديل.

### الفصل الثالث

#### أنواع الاستثمارات

#### القسم الأول

#### تعريف أنواع الاستثمارات

**المادة 11 :** مع مراعاة أحكام المادة 6 أعلاه، يقصد باستثمار الإنشاء ما يأتي :

أ - الاستثمار من أجل تكوين، أو إنشاء بحث، للرأسمال التقني باقتناء أصول جديدة بغرض إنشاء نشاط لم يكن موجودا،

ب - الاستثمار المنجز من أجل إنشاء نشاط جديد قابل للاستفادة من المزايا من طرف مؤسسة موجودة، شريطة أن يكون النشاط أو النشاطات الممارسة، لحد الآن، من طرف هذه المؤسسة مستثناة من المزايا.

**المادة 12 :** لا يمكن اعتباره إنشاء، حتى وإن كان مرفقا باستثمار تكميلي، ما يأتي :

أ - تغيير الشكل القانوني للمؤسسة المستغلة لاستثمار موجود،

ب - استئناف نشاط موجود تحت تسمية أخرى،

ج - تكوين نشاطات، باستثناء تلك المقتناة طبقا للمادة 6 أعلاه، انطلاقا من سلع تم استعمالها مسبقا في نشاط موجود.

**المادة 13 :** يقصد باستثمار التوسع، التوسع الكمّي عن طريق رفع قدرات الإنتاج و/ أو التوسع النوعي عن طريق توسيع تشكيلة الإنتاج لتشمل سلعا أو خدمات جديدة عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.

ب - المزايا الإضافية المنصوص عليها، عند الاقتضاء، في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، وقانون القطاع التابع له النشاط موضوع الاستثمار.

تضاف المزايا المنصوص عليها في الفقرتين أ و ب أعلاه، إلى مزايا القانون العام المنشأة عن طريق التشريع الجبائي. وفي حالة وجود مزايا من نفس الطبيعة، يستفيد الاستثمار من التحفيز الأفضل.

**المادة 18 :** يؤدي إلى تحديدها من طرف المجلس الوطني للاستثمار، بعد التقييم الاقتصادي الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمعد على أساس بطاقة معلومات يحدد نموذجها ومحتواها بموجب قرار من الوزير المكلف بالاستثمار بعد موافقة المجلس :

أ - المزايا الاستثنائية، المنصوص عليها في المادة 18 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، التي من شأنها أن تمنح زيادة على المزايا المشتركة والإضافية للمشاريع المذكورة في المادة 17 من هذا القانون،

ب - المزايا التي من شأنها أن تمنح للاستثمارات، حسب موقعها، والتي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار (5.000.000.000 دج).

**المادة 19 :** عندما يتضمن استثمار ما، واقع في منطقة تابعة للمناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، عدة وحدات أو منشآت، فإن تلك المتمركزة خارج المواقع التابعة لهذه المناطق لا يمكنها الاستفادة، عندما تكون معنية بالاستثمار، إلا من المزايا المشتركة وعند الاقتضاء، من المزايا الإضافية غير تلك الموجهة للمواقع التابعة لهذه المناطق.

عند انتهاء فترة الإعفاء بعنوان هذه المزايا، يمكن الوحدات والمنشآت الواقعة في المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، أن تستمر وحدها في الاستفادة، بالنسبة لما تبقى من فترة الإعفاء الممنوحة لها، مما يأتي :

أ - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،

ب - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات حسب نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فيها،

أ ( 25 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تكون هذه الاستثمارات أقل أو تساوي 100.000.000 دج،

ب ( 15 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 100.000.000 دج، وتكون أقل أو تساوي 1.000.000.000 دج، دون أن يكون مبلغها أقل من 25.000.000 دج،

ج ( 10 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 1.000.000.000 دج، دون أن يكون مبلغها أقل من 150.000.000 دج.

**المادة 16 :** تحدد الأسقف الدنيا المنصوص عليها في المادة 25 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، من أجل الاستفادة من ضمان التحويل، المحسوبة على شرائح على أساس حصة التمويل الواقعة على عاتق المساهم الأجنبي في التكلفة الإجمالية للاستثمار، كالاتي:

أ ( 30 %، عندما يكون مبلغ الاستثمار أقل من 100.000.000 دج أو يساويه،

ب ( 15 %، عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من 100.000.000 دج وأقل أو يساوي 1.000.000.000 دج،

ج ( 10 %، عندما يفوق مبلغ الاستثمار 1.000.000.000 دج.

تكون حصة التمويل في التكلفة الإجمالية للاستثمار الواقعة على عاتق المساهم الأجنبي حسب الحصة التي يحوزها هذا الأخير في رأسمال الشركة.

لا يعرقل عدم توفر مبالغ الأسقف الدنيا المحددة أعلاه، الاستفادة من المزايا. غير أنه يحرم الاستثمار من حق ضمان التحويل المنصوص عليه في المادة 25 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه.

**المادة 17 :** مع مراعاة أحكام المادة 18 أدناه والقوائم السلبية، تستفيد الاستثمارات من :

أ - المزايا المشتركة المنصوص عليها في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه،

**المادة 21 :** تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 يناير سنة 2007، المتمم، الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم .

**المادة 22 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
حرر بالجزائر في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017.

عبد المالك سلال

ج - الإتاوة بالدينار الرمزي للمتر المربع (م<sup>2</sup>) خلال فترة عشر (10) سنوات أو خمس عشرة (15) سنة، حسب منطقة الموقع، و50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة.

**المادة 20 :** عندما يتضمن استثمار ما، تابع لمناطق غير تلك المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، عدة وحدات أو منشآت، فإن تلك الواقعة في منطقة مذكورة في هذه المادة، تستفيد، عندما تكون معنية بالاستثمار، من مزايا الإنجاز المطبقة على هذه المناطق، وتستمر، حتى انتهاء فترة الإعفاء من المزايا المشتركة، في الاستفادة، بالنسبة لما تبقى من الفترة الممنوحة لها من المزايا المنصوص عليها في الفقرات أ و ب و ج من المادة 19 أعلاه.

#### الملحق الأول

#### قائمة النشاطات المستثناة من المزايا

(حسب مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري)

الرمز	التسمية	الملاحظة
<b>الباب الأول</b>	الإنتاج	
<b>مستخرج</b> 106 - 102	حديد التسليح	
107 - 101	الطحانة	
<b>مستخرج</b> 107 - 301	- استخراج الزيوت ذات الأصل النباتي (درس البذور الزيتية)، - زيوت نباتية خام.	
107 - 505	إنتاج المياه المعدنية والمشروبات المختلفة غير الكحولية	ماعدا الإنتاج الموجه للتصدير
107 - 509	معالجة أوراق التبغ	
<b>مستخرج</b> 107 - 510	صناعة التبغ	
<b>مستخرج</b> 109 - 101	صناعة الاسمنت الرمادي	
<b>مستخرج</b> 109 - 107	مصنع الأجر	ماعدا بترخيص من وزارة الصناعة حسب العرض المحلي

**مرسوم تنفيذي رقم 17-105 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يحدد كيفيات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل.**

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والمناجم،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل،

- وبمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، لا سيما المادة 16 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-207 المؤرخ في 26 رجب عام 1434 الموافق 5 يونيو سنة 2013 الذي يحدد شروط وكيفيات حساب ومنح مزايا الاستغلال للاستثمارات بعنوان النظام العام للاستثمار،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 16 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات منح مزايا الاستغلال للاستثمارات

الواقعة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، التي تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل.

**المادة 2 :** تستفيد الاستثمارات المحددة في أحكام المادة 2-1 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه والمسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي كانت محل محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال، بعنوان مرحلة الاستغلال، من الإعفاءات المقررة في المادة 12-2 من نفس القانون لمدة ثلاث (3) سنوات عندما يكون عدد مناصب الشغل المنشئة أقل من مائة (100) منصب شغل أو يساويه.

يمنح هذا الإعفاء على أساس محضر معاينة الدخول في الاستغلال تُعدّه المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

ترفع مدة المزايا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه إلى خمس (5) سنوات بالنسبة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار حتى نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر.

**المادة 3 :** يقصد بالدخول في الاستغلال، انطلاق النشاط الذي يتضمنه الاستثمار ويتجسد بإنتاج سلع موجهة للتسويق أو تقديم خدمات مفوترة بعد الاقتناء الجزئي أو الكلي للسلع أو الخدمات الضرورية لممارسة النشاط المزمع.

غير أنه وفيما يخص الاستثمارات الموضوعة قيد الاستغلال جزئيا دون الاستفادة الفورية من المزايا، فإن التاريخ الذي يعتد به لتحديد انطلاق النشاط هو تاريخ إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال بغرض الاستفادة من مزايا الاستغلال.

**المادة 4 :** يجب أن تكون مناصب الشغل التي تؤخذ بعين الاعتبار في حساب المزايا المنصوص عليها في المادة 2 (الفقرة 3) أعلاه، مباشرة ودائمة ومستوفية للشروط الآتية :

- يجب أن يكون العمال منخرطين في التأمينات الاجتماعية،

- يجب أن يتم توظيف المستخدمين عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل أو هيئات التنصيب الخاصة المعتمدة، طبقا لأحكام القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمذكور أعلاه.

وبهذه الصفة، يلتزم المستثمر بأن يقدم، قبل 15 يناير من كل سنة، لمركز تسيير المزايا أو المصالح الجبائية التابع لها، شهادة تغير عدد المستخدمين المعدة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء التابع لها حسب الشكل المحدد في الملحق الأول بهذا المرسوم.

يؤدي عدم تقديم هذه الشهادة إلى التوقيف الفوري لمزايا الاستغلال إذا فاقت المدة المستهلكة ثلاث (3) سنوات.

ويشرع مركز تسيير المزايا، بعد شهرين (2) من إذار لم يستجب له، في مباشرة إجراء سحب السنتين الإضافيتين أو تسديد المبالغ المتعلقة بالمزايا المستهلكة ما بعد الثلاث (3) سنوات، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

**المادة 10 :** بغض النظر عن أحكام المادة 8 أعلاه، يؤدي عدم احترام التزام الاحتفاظ بعدد مناصب الشغل، خلال مدة ثلاثة (3) أشهر متراكمة عند تاريخ قفل إحدى السنوات المالية المعنية بمدة الإعفاء، إلى إعادة مزايا الاستغلال الممنوحة بعنوان إحدى السنتين الإضافيتين.

يؤدي عدم احترام إلزامية الاحتفاظ بعدد مناصب الشغل، وفقا للشروط المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم، لمدة تفوق ثلاثة (3) أشهر متراكمة المذكورة أعلاه، إلى سحب سنتين (2) من مزايا الاستغلال.

**المادة 11 :** يصدر سحب المزايا مسؤول مركز تسيير المزايا المختص إقليميا عن طريق إشعار حرر حسب الأشكال المقررة في الملحق الثاني بهذا المرسوم. ويؤدي سحب مزايا الاستغلال إلى تسديد الإعفاءات والتخفيضات المستهلكة دون الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

**المادة 12 :** تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 207-13 المؤرخ في 26 رجب عام 1434 الموافق 5 يونيو سنة 2013 الذي يحدد شروط وكيفيات حساب ومنح مزايا الاستغلال للاستثمارات بعنوان النظام العام للاستثمار.

**المادة 13 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017.

عبد المالك سلال

**المادة 5 :** عدد مناصب الشغل التي تؤخذ بعين الاعتبار للتحقق من استيفاء العدد المشروط في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، للاستفادة من المزايا المقررة في المادة 2 (الفقرة 3)، هي كالتالي :

أ - فيما يخص استثمارات الإنشاء، تحسب كل مناصب الشغل التي ينشئها المشروع.

ب - أما فيما يخص استثمارات التوسيع و/ أو إعادة التأهيل، فإن عدد مناصب الشغل الواجب حسابها فهي تلك المناصب المنشأة حديثا التي تضاف لتلك الموجودة وقت تسجيل الاستثمار. ولا يؤخذ بعين الاعتبار في هذا الحساب عدد مناصب الشغل الموجودة قبل تسجيل الاستثمار. ويطرح عدد العمال المغادرين الذين يشكلون جزءا من المستخدمين الموجودين قبل التسجيل، من العدد الإجمالي لمناصب الشغل الجديدة المنشأة بعنوان الاستثمار المعني.

**المادة 6 :** يشترط للاستفادة من المزايا المذكورة في المادة 2 (الفقرة 3) أعلاه، قيام المستثمر بالتصريح وتسديد اشتراكاته لدى هيئة التأمينات الاجتماعية التابع لها إقليميا، طبقا لأحكام القانون رقم 83-14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

**المادة 7 :** زيادة على تصريح المصالح الجبائية المختصة إقليميا بعدد مناصب الشغل المنشأة في محضر معاينة الدخول في الاستغلال، يتم التحقق كذلك من إنشاء أكثر من مائة (100) منصب شغل من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بعد فحص الوضعية القانونية للمستخدم بالنسبة للاشتراكات وكذا عدد العمال المنخرطين.

**المادة 8 :** يشترط لاحتفاظ المستثمر بالاستفادة من الإعفاءات لمدة خمس (5) سنوات، محافظته على عدد مناصب الشغل المطلوبة والمذكورة في المادة 2 (الفقرة 3) أعلاه، على الأقل، طوال مدة الإعفاء.

**المادة 9 :** يتأكد مركز تسيير المزايا المختص إقليميا، سنويا، من احترام المستثمر المستفيد، من الاحتفاظ بالعمال أو عدد المناصب الجديدة في مستوى يساوي، على الأقل، المستوى المطلوب للاستفادة من المزايا المذكورة في المادة 2 (الفقرة 3) أعلاه.

## الملاحق رقم (02): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الميزانية العامة	السنوات	رصيد الميزانية العامة
1990	11.2	2005	1030.5
1991	10.7	2006	1186.8
1992	7.6	2007	579.3
1993	70.4-	2008	935.3
1994	27.7-	2009	570.3-
1995	11.9	2010	74-
1996	100.2-	2011	63.5-
1997	81.4	2012	718.8-
1998	101.1-	2013	151.2-
1999	15-	2014	1257.3-
2000	400-	2015	2553.2-
2001	168.9	2016	2187.3-
2002	52.4	2017	1234.8-
2003	200.2	2018	905.2-
2004	337.9	2019	1123.9-

المصدر: تم الحصول على البيانات من:

- 1- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غ م، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 161.
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، ص ص 239.
- 3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص ص 220.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020، ص ص 155.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2020، ديسمبر 2021، ص ص 153.

## الملحق رقم (03): تطور درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانفتاح التجاري %
1990	14.55	15.47	62.04	48.38
1991	13.31	10.79	45.71	52.72
1992	12.15	11.46	48.00	49.19
1993	10.88	11.56	49.95	44.92
1994	09.58	11.08	42.54	48.58
1995	10.94	12.11	41.76	55.19
1996	13.97	11.24	46.94	53.71
1997	14.89	10.28	48.17	52.24
1998	10.88	10.85	48.18	45.09
1999	13.69	11.08	48.64	50.93
2000	23.05	11.39	54.79	62.86
2001	20.08	12.05	54.74	58.71
2002	20.15	14.54	56.76	61.13
2003	25.95	16.20	67.86	62.12
2004	34.17	21.89	85.33	65.70
2005	48.71	24.84	103.20	71.28
2006	57.12	25.65	117.03	70.73
2007	63.53	33.57	134.98	71.94
2008	82.04	49.10	171.00	76.68
2009	48.53	49.33	137.21	71.32
2010	61.97	50.65	161.20	69.87
2011	77.58	57.38	200.02	67.47
2012	77.12	59.61	209.06	65.40
2013	69.66	63.76	209.75	63.61
2014	65.18	68.26	231.81	62.41
2015	38.46	60.62	165.97	59.70
2016	33.40	56.09	160.03	55.93
2017	38.50	55.60	170.09	55.32
2018	45.24	56.32	174.91	58.07
2019	39.02	50.03	171.76	51.84



## الملحق رقم (04): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
<u>At Level</u>		FDI	GDPG	EXC	OPEN	M2
With Constant	t-Statistic	-2.6070	-3.1737	-4.6553	-1.5508	-4.1743
	<b>Prob.</b>	<b>0.1031</b>	<b>0.0321</b>	<b>0.0009</b>	<b>0.4942</b>	<b>0.0030</b>
		n0	**	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5640	-3.1488	-5.6853	-0.5770	-5.0231
	<b>Prob.</b>	<b>0.2979</b>	<b>0.1144</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.9729</b>	<b>0.0018</b>
		n0	n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1558	-1.5015	-3.9009	-0.0432	-2.0843
	<b>Prob.</b>	<b>0.2200</b>	<b>0.1225</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.6601</b>	<b>0.0376</b>
		n0	n0	***	n0	**
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(GDPG)	d(EXC)	d(OPEN)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-8.1395	-9.4042	-13.1083	-4.9543	-17.5444
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.0144	-18.0031	-30.5627	-5.1496	-19.7699
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0014</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9166	-9.5679	-12.5893	-5.0759	-14.8705
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10.

## (الملحق رقم 05): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF (اختبار Dickey-Fuller)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
<u>At Level</u>		FDI	GDPG	EXC	OPEN	M2
With						
Constant	t-Statistic	-2.7456	-3.2562	-4.5337	-1.5218	-4.1691
	<b>Prob.</b>	<b>0.0788</b>	<b>0.0267</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.5086</b>	<b>0.0030</b>
		*	**	***	n0	***
With						
Constant &						
Trend	t-Statistic	-2.7004	-3.1472	-5.6765	-0.8419	-5.0331
	<b>Prob.</b>	<b>0.2436</b>	<b>0.1148</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.9495</b>	<b>0.0018</b>
		n0	n0	***	n0	***
Without						
Constant &						
Trend	t-Statistic	-1.3247	-0.9842	-3.8367	-0.0691	-2.0843
	<b>Prob.</b>	<b>0.1672</b>	<b>0.2832</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.6513</b>	<b>0.0376</b>
		n0	n0	***	n0	**
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(GDPG)	d(EXC)	d(OPEN)	d(M2)
With						
Constant	t-Statistic	-7.0495	-8.6698	-11.5334	-4.9706	-6.4033
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
With						
Constant &						
Trend	t-Statistic	-5.7109	-8.8671	-4.5432	-5.1357	-6.2651
	<b>Prob.</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0069</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***	***	***
Without						
Constant &						
Trend	t-Statistic	-7.1568	-8.8233	-11.5238	-5.0851	-6.4587
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***

Notes: (\*) Significant at the 10%; (\*\*) Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**

**Dr. Imadeddin AlMosabbah**

**College of Business and Economics**

**Qassim University-KSA**

## الملحق رقم (06): تقدير علاقة الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(FDI)  
 Selected Model: ARDL (1, 0, 1, 1, 0)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 08/31/22 Time: 00:41  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 29

## Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.935219	0.719664	-1.299520	0.2079
FDI (-1)*	-0.873374	0.183050	-4.771238	0.0001
GDPG**	0.019992	0.045448	0.439890	0.6645
EXC (-1)	0.013962	0.006607	2.113274	0.0467
OPEN (-1)	0.024358	0.012316	1.977695	0.0612
M2**	0.022691	0.007587	2.990955	0.0070
D(EXC)	0.006542	0.004591	1.424907	0.1689
D(OPEN)	-0.011628	0.020024	-0.580709	0.5676

\* P-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG	0.022890	0.051040	0.448479	0.6584
EXC	0.015986	0.006839	2.337596	0.0294
OPEN	0.027890	0.012850	2.170448	0.0416
M2	0.025981	0.009767	2.660106	0.0146
C	-1.070811	0.803276	-1.333054	0.1968

$$EC = FDI - (0.0229 * GDPG + 0.0160 * EXC + 0.0279 * OPEN + 0.0260 * M2 - 1.0708)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.031623	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

## الملحق رقم (07): تقدير علاقة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(FDI)  
 Selected Model: ARDL (1, 0, 1, 1, 0)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 08/31/22 Time: 00:41  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 29

ECM Regression  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXC)	0.006542	0.002571	2.544673	0.0189
D(OPEN)	-0.011628	0.016293	-0.713659	0.4833
CointEq (-1)*	-0.873374	0.142854	-6.113736	0.0000
R-squared	0.620210	Mean dependent var		0.027914
Adjusted R-squared	0.590995	S.D. dependent var		0.559040
S.E. of regression	0.357525	Akaike info criterion		0.878476
Sum squared resid	3.323434	Schwarz criterion		1.019921
Log likelihood	-9.737909	Hannan-Quinn criter.		0.922775
Durbin-Watson stat	2.033852			

\* P-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

## الملحق رقم (08): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.116831	Prob. F(2,19)	0.8904	
Obs*R-squared	0.352310	Prob. Chi-Square(2)	0.8385	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 08/31/22 Time: 00:42				
Sample: 1991 2019				
Included observations: 29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI (-1)	0.068431	0.299189	0.228722	0.8215
GDPG	-0.004885	0.048956	-0.099779	0.9216
EXC	0.000176	0.004890	0.035976	0.9717
EXC (-1)	-0.000406	0.004893	-0.082887	0.9348
OPEN	0.000868	0.021167	0.041022	0.9677
OPEN (-1)	-0.002973	0.021607	-0.137589	0.8920
M2	0.001473	0.008532	0.172706	0.8647
C	0.055999	0.776385	0.072128	0.9433
RESID (-1)	-0.104486	0.375816	-0.278026	0.7840
RESID (-2)	-0.114936	0.253340	-0.453681	0.6552
R-squared	0.012149	Mean dependent var	-3.01E-16	
Adjusted R-squared	-0.455781	S.D. dependent var	0.344520	
S.E. of regression	0.415683	Akaike info criterion	1.349012	
Sum squared resid	3.283059	Schwarz criterion	1.820493	
Log likelihood	-9.560675	Hannan-Quinn criter.	1.496674	
F-statistic	0.025963	Durbin-Watson stat	1.978622	
Prob(F-statistic)	0.999998			

## الملحق رقم (09): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.114488		Prob. F(1,26)	0.3008
Obs*R-squared	1.150885		Prob. Chi-Square(1)	0.2834
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/31/22 Time: 00:42				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.094796	0.044456	2.132351	0.0426
RESID^2(-1)	0.202138	0.191474	1.055693	0.3008
R-squared	0.041103	Mean dependent var		0.118495
Adjusted R-squared	0.004222	S.D. dependent var		0.203476
S.E. of regression	0.203046	Akaike info criterion		-0.282021
Sum squared resid	1.071918	Schwarz criterion		-0.186863
Log likelihood	5.948290	Hannan-Quinn criter.		-0.252930
F-statistic	1.114488	Durbin-Watson stat		1.923325
Prob (F-statistic)	0.300820			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ